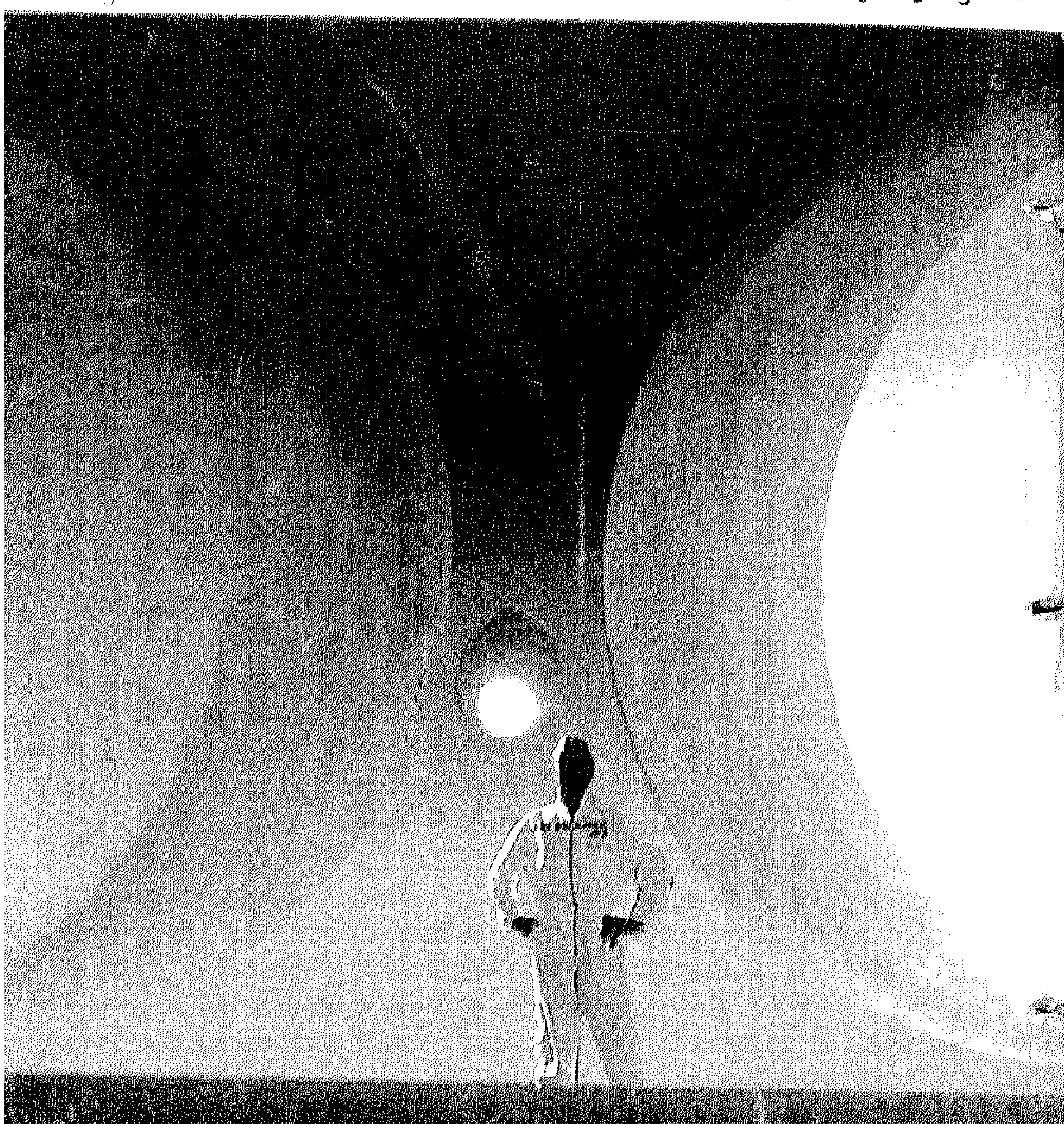
المستشار محمد سعيد العشماوي

من وحي القلم

قصص

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف



اقرأ
سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦١٧]

رئيس التحرير: رجب البنا

تصميم الغلاف : شريفة أبو سيف

المستشار محمد سعيد العشماوى





دار المعارف

إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

مقـــدّمة

هذا الكتاب عبارة عن مقالات كتبت ونشرت فى مجلاّت مصرية ، خلال عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ . والرابط الذى يجمع بينها أنها تهدف إلى الاستنارة وتعمد إلى التنوير .

فالتنوير هو الأساس والمحور لمعرفة الإنسان نفسه ، ومعرفة الحياة والمجتمع ، ومعرفة الله سبحانه ، وبغير المعرفة الصادقة الواعية يضرب الفرد فى ظلام دامس من الجهل ، ويسقط فى غيابة جب من الخرافة ، فلا يعرف نفسه أبدًا ، ولا يعرف الحياة والمجتمع قط ، ولا يعرف الله معرفة حقة .

التنوير الذى يعمل على تبديد ظلام الجهالة ، ويعمد إلى تشتيت عتمة الخرافة ، هو وحده الطريق القويم ، والصراط المستقيم لأى إيمان صحيح ، وأى فكر سديد ، وأى تصرف صائب ، للفرد والمجتمع ، للحاكم والمحكوم ، سواء بسواء . وبغير ذلك لا يمكن أن يصح الناس أو يسلم المجتمع أو تصدق الديموقراطية أو تطبق حقوق الإنسان ؛ فالتنوير هو الأساس للحقيقة ، وهو المحور للإيمان ، وهو الدافع للنهضة ، وهو المنشئ للحضارة ، وهو المؤيد للإنسانية .

وإذا ما قال قائل إن ثمة تكرارا فى بعض الأفكار ، فذاك لأن

هذه الأفكار تشكل جوهريةً ، لابد أن تتأكد من خلال التكرار المناسب ، وأن تترسخ من منهاج التذكير المستمر ؛ حتى تتسرب بهدوء إلى عقل القارئ ، وتتحلل بأمان فى الفكر الاجتماعى ، فتحدث ماهو مرجوّ من تغيير شامل وتبديل ضرورى .

والله تعالى هو الموفق .

القاهرة فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٦

المستشار

محمد سعيد العشماوى

ثقافتنا السمعية أساس البلاء !

نشأت البشرية ، وسارت آمادًا طويلة ، قبل أن تعرف حديث المنطق وأسلوب العلم ومفهوم الرياضيات ونظام التدوين ، فكانت معارفها مضطربة مشوشة متداخلة ؛ وكانت معلوماتها تنتقل من فم إلى أذن ومن أذن إلى فم ؛ أى إنها كانت – بالمفهوم العام لمعنى الثقافة – ، ثقافة سمعية ، وفى نطاق هذه الثقافة تشكّل التراث البشرى ، وتقولب الوجدان الإنسانى ، وتحدد العقل الواعى وغير الواعى ؛ وأصبح الخروج من هذه الثقافة السمعية ونتائجها الحادة أمرًا ليس سهلاً ولا ميسورًا ، لما يقتضيه من علم فائق وإرادة فذة ودأب شديد ، لا يعم ولا ينتشر إلا إذا تضافرت الجهود البشرية معًا ، وتناسجت المعارف الإنسانية فى شكل جديد .

وعندما نشأ العلم ، بحركة العقل ضمن أساليب منطقية وصيغ رياضية ونظريات هندسية وتركيبات علمية ، نشأ ببطء شديد وفى مراكز بعيدة عن الشعوب نائية عن التأثير فيها ، أهمها معابد مصر القديمة . ففى هذه المعابد نشأ العلم بمفهومه السليم ، غير أنه لم يتخذ أسلوب التدوين ، بل ظل يسلك مسالك الثقافة

السمعية ، فينتقل من فم إلى أذن ومن أذن إلى فم ؛ وإن يكن ذلك بصورة أدق وشكل أضبط . وعلى الرغم من اندثار أسس العلم المصرى القديم فإن ما نتج عنه من أبنية .وتلوين وتحنيط وطب وزخرفة وفكر يدلّ على أنه قام على فهم صحيح لكثير من المعارف الكونية والإنسانية ، وسار بفضل منهج قويم للبحث والفكر .

وقد وفد على مصر كثير من أبناء الإغريق لينهلوا من ثقافتها ويشربوا من روحها ؛ فزارها طاليس (مؤسس أول مدرسة فلسفية فى جزيرة أيوينا ، في القرن الرابع قبل الميلاد) ، كما زارها فيثاغورس (ناقل النّحل الصوفية إلى الغرب وأستاذ الهندسة الشهير) ، وأفلاطون الفيلسوف (تلميذ سقراط وأستاذ أرسطو) ، لكن المستفاد مما ورد فى كتابات أفلاطون وهيرودوت أن كهنة مصر القديمة ضنوا بمعارفهم على أبناء الإغريق وقدموا لهم مجرد شذرات منها ، ولم تكن هذه الشذرات قادرة على تكوين ثقافة علمية شاملة ، لكنها كانت كافية لتحريك عقول الإغريق ، فنشأت المدارس الفلسفية فيها بأسلوب الثقافة السمعية التى تختلط بالمناهج العلمية ، وتحاول جهدها أن تصل إلى ثقافة علمية غير سمعية ؛ لكن ذلك كان يقتضى وقتًا طويلاً وتغييرًا شاملاً فى أسس الثقافة وتكوين المجتمع ؛ لأن الطبيعة البشرية

كانت – نتيجة ضغط الموروثات وشدة التقاليد – معادية لأى ثقافة ليست سمعية ، وفى ذلك يقول أفلاطون فى محاورة « فيدروس » (٢٧٤ – ٢٧٧) باب الرسالة السابعة « ضد الكتابة » ، على لسان سقراط وهو يحاور ، « إن الكتابة غير إنسانية إذ تزعم أنها تنشئ خارج العقل ما لا يمكن فى الحقيقة إلا أن يكون داخله » ، من هذا الفهم لم يكن غريبًا أن يفرغ أفلاطون أغلب أفكاره الفلسفية فى هيئة حوار بين أستاذه سقراط وتلاميذه ، وهو أسلوب من أساليب الثقافة السمعية ، ولم يتحول أفلاطون إلى الثقافة العلمية إلا فى بعض كتبه مثل « الجمهورية » الذى يشتمل على كافة الأفكار السياسية التى تحكم العالم منذ عصره وحتى الآن ، وخاصة فيما يتعلق بالنظم الشمولية والأيدلوجيات السياسية .

فالكتابة ليست كافية لكى يتحول الكاتب من الثقافة السمعية إلى الثقافة العلمية ، بل إن هذا التحول منوط بتشرب الكاتب للمنهج العلمى والثقافة العلمية وابتعاده بوعى واقتدار عن الثقافة السمعية ، بهذا المعيار يمكن تفهم السبب الذى يدفع كثيرًا من الكتاب إلى كتابة مؤلفاتهم بتأثير الثقافة السمعية ، فتكون هذه الكتابة مجرد حديث إلى القارئ ، يحرره الكاتب كأنما هو يتكلم ، أو وهو يتكلم فعلاً ، وبذلك يتجافى مع المنطق ويتنافى

مع العقل فى كثير من مفاهيمه ، بل وينأى عن التركيب الفكرى ويكون مجرد شذرات من قول أو شطحات من فهم .

ولما كانت أغلب المنظومات المعتقدية والموروثات الشعبية والتقاليد الاجتماعية قد نشأت فى أحضان الثقافة السمعية فترسمت صفاتها وتوسمت خصائصها ، فقد كان من نتيجة ذلك أن حكمت هذه التقاليد وتلك الموروثات وهاتيك المنظومات عقول البشر وسيطرت على وجداناتهم ، فعاقت نموهم الطبيعى وحالت دون انتقالهم إلى الرشد والحكمة ، حين حجبتهم عن المنهج العلمى وفصلتهم عن الثقافة العلمية .

ومما يلحظ كمثال على ذلك أنه على الرغم من الكفاح الباسل للإغريق للوصول إلى الثقافة العلمية ، فإن كتاب « الإلياذة والأوديسا » لهوميروس عرقل خطاهم وعاق جهودهم ، لأنه مؤلَّف صدر عن (أمىّ) ، فى عهد الثقافة السمعية ، وأثر فى الإغريق جميعًا ، فجعل تخلصهم من هذه الثقافة السمعية أمرًا من الصعوبة بمكان ؛ وهو ما ظهر أثره فى المدارس الفلسفية الأولى ، بل وحتى أفلاطون نفسه ؛ فمصنف واحد يكفى لتكريس الثقافة السمعية وترسيخ كل خصائصها فى جماعة أو شعب أو أمة ، إن كان هذا المصنف نتاجًا للثقافة السمعية ، واشتد أثره على الناس .

وقد ظلت البشرية تحت تأثير الثقافة السمعية حتى ظهر المنهج العلمى الحديث ، إثر عصر الاستنارة ، فبدأ أسلوب جديد فى التربية والتعليم ، يعتمد على أن يستوى العقل الإنسانى على روح البحث ، ويستقيم على منهج الفحص ، ويستقر عند أسلوب النقد ، فالبحث الحر والفحص السليم والنقد السديد يمكّن للإنسان أن يتخلص شيئًا فشيئًا من الثقافة السمعية وآثارها ، وينقله إلى الثقافة العلمية وآفاقها . وعلى الرغم من انتشار الأسلوب الجديد للتربية والتعليم فى شتى أنحاء المعمورة ، غربًا وشرقًا ، فإن بعض الأمم وبعض المناطق تأبّت على هذا الأسلوب واستعصت على قبوله ، لاعتبارات عدة ، فظلت تحت تأثير الثقافة السمعية بكل سوالبها ، وحتى من تعلم منهم فقد فصم عقله وشطر روحه ، فأصبح يباشر مهنته أو عمله بالأسلوب العلمى ، بينما ظل فى جانب الأفكار الاعتقادية والمأثورات الاجتماعية والمفاهيم التقليدية تحت تأثير الثقافة السمعية ؛ تحكمه أفكار مغلوطة مضطربة ، وتسيّره عادات فاسدة مختلطة ، وتدفعه إلى أى اتجاه إشاعات موهومة مغرضة .

الفارق بين الثقافة السمعية والثقافة العلمية ليس سهلاً ، ولا هو عبث أو ترف ؛ إنه ضرورة لابد منها لتجلية الحقائق الفطرية وترقية المعارف الإنسانية وصحة الحياة الروحية والنفسية والعقلية .

ذلك أن للثقافة السمعية نواتج مدمرة وآثارًا مخربة تنال من الفرد كما تهزّ المجتمع ، وتعرقل نمو هذا وذاك ، وهذه الآثـــار وتلك النواتج كثيرة متفرعة غير أننا نجتزئ منها أهم ثلاثة :

(أ) فالثقافة السمعية تجعل من الحديث والكلام أسلوبًا للفعل ، وبديلاً عنه ، وتفصلهما (الحديث والكلام) عن العقل فلا يكون أى منهما نتاجًا له ، بمعنى أن هذه الثقافة تكافئ بين القول والفعل ، فمن قال كأنه فعل ، ومن ثم فعلى المتأثر بها أن يقول ويقول ، ويكثر من الحديث ويزيد من الكلام ، دون أن يفعل شيئًا ؛ لأنه سوف يكون معتقدًا بأنه مادام قد قال فقد فعل ، وبذاك يغنى القول عن الفعل ويغنى الحديث عن العمل . وفى الثقافة السمعية لا يكون القول والحديث والكلام نتاجًا للعقل ، بل غالبًا ما يكون ترديدًا لمقولبات (كليشيهات) ، أو نقلاً لإشاعات ، أو مداولة لحكايات .

بهذا المفهوم فإن الثقافة السمعية تحتفى باللفظ أكثر من المعنى ، وتهتم بالإشاعات دون تحقيق ، وتعنى بالحكايات بغير تمحيص ، والكلام عندها ألفاظ متراصة بلا تحديد ، وجمل متواصلة فى اتزان مستمر وإيقاع دائم وقوافى بغير نهاية . بهذا يؤدى رنين

الألفاظ وجرس الإيقاع وموسيقى القوافى إلى تغييب أى ملكة عقلية وأى روح بحثية وأى اتجاهات نقدية بما يعطى للكلام قيمة أكثر من حقيقته ويضفى على الحديث سحرًا يأخذ بالألباب (وقديما قيل : إن من البيان لسحرا) .

فى مثل هذا الحال لا يمكن للعقل أن يتحول إلى الثقافة العلمية بغير صعوبة شديدة ومران أشد ، لأن هذا العقل سوف يظل دائمًا عاجزًا عن استيعاب الأساليب المنطقية ، والحديث من خلال صيغ علمية ، والتفكير بنظام المعادلات الرياضية ، والتفاهم من خلال تركيبات عقلية .

(ب) والثقافة السمعية تقصُر عن التجريد وإدراك المجردات فتلجأ إلى التشخيص واستعمال المشخّصات ، أى أنه لابد لهذه الثقافة من وجود شيء شخصى ومُشخَّص كَىْ تفهم وتدرك ، لأنها لا تستطيع تمثل المجردات ولا تقدر على عملية التجريد .

ولهذا الفهم بالمشخّص بدلاً من المجرد ، والكلام بالتشخيص عوضًا عن التجريد ، أثر بالغ السوء على العلم وعلى الفهم الدينى سواء بسواء .

فالعلم بطبيعته تجريد للحقائق ، والعلم المعاصر – والتقنية

خاصة — لا يمكن أن تُدرك وتُستوعب إلا من خلال معادلات رياضية ، ونظريات هندسية ، وصيغ حسابية ، وافتراضات منطقية ، ودالّات فزيائية ، وتصورات كيميائية . والثقافة العاجزة عن التجريد لن يكون بإمكانها تصور أى من هذه المجردات ، وبذلك تظل معزولة عن العلم الحقيقى محجوبة عن التقنية الصحيحة ؛ ومن ثم تكون نابية عن روح العصر نائية عن حقائق الحياة .

والدين فى جوهره إدراك للألوهية فى هيئة تجريدية غير مشخصة ، فإذا لم يستطع ربيب الثقافة السمعية إدراك الألوهية فى طبيعتها الحقيقية ، فلابد أن يلجأ إلى صورة مشخصة أو أيقونة مادية ، أو رمز مجسد أو بناء لضريح ، يعوض به عجزه عن الفهم الصحيح ويجد به عوضا عن قصوره البالغ ؛ وفى ذلك إساءة لروح الدين وانحراف عن جوهره الأصيل .

(حـ) والثقافة اللفظية تدور فى الوجدان ، وتلعب بالعواطف وتضرب على أوتار المشاعر . ولأنها بذلك تكون محجوبة عن التوازن العقلى الهادئ والاتزان النفسى الثابت ، فإنها تظل على الدوام محمومة متأججة مشتعلة مستعرة ، تجنح إلى أقصى اليمين ، أو إلى أقصى اليسار ، دونما ضوابط واضحة أو أسباب معقولة . وفى هذه الحمّى المتأججة والنار المشتعلة المستعرة تذوب إرادة

الناس وتحترق قدراتهم التعادلية ، وتطفو على السطح ميول فصامية تفصلهم عن ذواتهم وعن مجتمعاتهم وعن الواقع بأكمله ، وهو أمر لابد أن يظهر من خلال اضطراب خارجى متطرف ، يؤدى لا محالة إلى العنف المادى أو المعنوى ، فيوجد شخصية عدوانية بالقول أو بالفعل ، تعتدى لمجرد العدوان الذى ينفّس عن اضطرابها الداخلى الشديد . وكلما زاد الاضطراب زاد العدوان حتى يبدو وكأنه مقصود لذاته ، أو يظهر وقد تعلق بهدف كاذب أو غرض مضلل .

ولأن الثقافة السمعية ، بهذه العدوانية ، تبحث لها عن موضوع يستفرغ طاقتها - فهى تنحدر إلى الافتخارية ، أو تنحرف إلى الهجائية ، كل موضوعاتها فخر بالذات أو بالعائلة أو بالقبيلة أو بالجماعة أو هجاء للغير ، وخصومة مع أى فرد أو جماعة ؛ فهى بذلك لابد أن تمدح بشدة أو أن تقدح بغلظة ؛ أن تفتخر أو أن تخاصم ولا معادل بين الاتجاهين .

الملاحِظ العدل ، غير المكابر وغير المجادل ، يستطيع أن يتبين بوضوح أن غالبية الشعب المصرى وأكثرية الأمة العربية ، تقع فى وهاد الثقافة السمعية ، ولا تستطيع منها فكاكًا ، حتى الذين تعلموا لم ينقلوا المنهج العلمى إلى ذواتهم ليحولهم إلى الثقافة العلمية ، بل إنهم قصروا الأخذ بالمنهج العلمى على المهنة أو العمل ،

وتركوا عقولهم وذواتهم حبيسة الثقافة السمعية أسيرة قصورها ؛ بل وزاد بعضهم فعمل على استغلال المنهج العلمى لتأييد الثقافة السمعية ، وتشييد بناء لها ، ولو من رمال .

ومعظم الكتب التى تصدر بالعربية تصدر بمفاهيم الثقافة السمعية وأساليبها ، وكأنها فى ذلك تردد مقولة أفلاطون المعادية لاتخاذ الكتابة منهجًا للتحول إلى الثقافة العلمية ، والتى تتأدى فى أن « الكتابة غير إنسانية إذ تزعم أنها تنشئ خارج العقل ما لا يمكن فى الحقيقة إلا أن يكون داخله » ، وبهذا تبدو أغلب المصنفات العربية وهى مجرد كلام ، أو محض حديث أو بعض قول .

ونتيجة لشيوع الثقافة السمعية فى الأمة العربية ، ومنها الشعب المصرى ، فإن أبناء هذه الأمة غالبًا ما يقولون ولا يفعلون ، ومن قال منهم فكأنه فعل ، ومن أكثر القول واللغو فكأنما قد عبر البحار وشق الجبال وهزم الأعداء .

وأغلب أفراد الأمة العربية لا يعرفون القانون بل يتكلمون عن قاض (أى فرد مشخص غير مجرد) ، ولا يعنون بالدولة بل بالحاكم ؛ ويوقنون دائمًا أن الأمور تسير ، وأن المشاكل تحل بإرادة فرد ، لا بقواعد مجردة ولا بنظم محددة .

والشعر العربى يقوم أساسًا على نصف بيت ، يتلوه نصف

آخر ، ثم بيت فبيت ، وهى جميعًا متفاصلة لا تحكمها وحدة ولا يجمعها تركيب ، أما الأدب الذائع والمهيمن فهو عبارات متراصة إلى ما لا نهاية ، يداخلها الإيقاع والقوافى ، ولا تصدر عن تكوين ينمو ويتطور من الداخل ، ويتناسج بدقة ونظام وعلم .

ولا عجب بعد ذلك أن تظهر فى هذه الأمة جماعات يقوم دستورها على السمع والطاعة ، فالعضو فيها عليه أن يسمع فقط دون نقاش وبغير فهم أو نقد أو تحليل ، ثم عليه بعد ذلك أن يطيع ، فيلغى عقله ويلقى إرادته ، ولا يكون إلا مسخا تدفعه الأوامر إلى أى اتجاه ؛ وهذا أخطر ما ينتج عن الثقافة السمعية .

على أن هذه الثقافة ليست خاصة فطرية وليست خصيصة وراثية ، لكنها مرحلة وظروف اجتماعية مرت وتمر بها كل الأمم ، والذى يقول بغير ذلك يبدأ أو يؤيد دعاوى عنصرية ترى أن بعض العناصر (أو الأجناس) البشرية أرقى أو أدنى من غيرها لخواص فطرية وخصائص وراثية ، وهو أمر لم يثبته العلم وليس عليه دليل يقينى ، كل ما هنالك أنه ينبغى على الأمة العربية ، وعلى الشعب المصرى ، أن يدرك الحقيقة المرّة ، وهو أنه مازال يعيش فى عالم الثقافة السمعية بعيدًا عن الثقافة العلمية ، وأن لتلك الثقافة (السمعية) نواتج وآثارًا سلبية كثيرة ، فضلاً عن أنها عائق شديد أمام التقدم العلمى والازدهار

الروحي والنضج العقلي والصحة النفسية ، ومتى عُرف هذا الأمر واستقر فإنه السبيل الصحيح للوصول إلى العلاج السليم ، فمعرفة الداء نصف الطريق إلى الشفاء ، ولن يتحقق الشفاء الحقيقي إلا بعد التخلص من كل سوالب الثقافة السمعية ، والانتقال بوعي وقدرة إلى المنهج العلمي ، والثقافة العلمية التي تتمحور على وضع التعريفات ، وتحديد المناهج ، ورسم النظم ، واتباع المنطق ، ومباشرة البحث ، حتى يكون الفكر والقول والعمل قائمًا على أساليب الصيغ العلمية والمعادلات الرياضية والنظريات الهندسية ، بغير اضطراب ولا تشوش ، ودون ما حشو ولا لغو ولا هزل .

وإن لم يحدث ذلك ، وحتى يحدث ويتم ، فسوف يصدق على ربيب الثقافة السمعية ما قاله الشاعر شوقي وهو يصف الشعب حين كان يهتف لحكامه (في عصر كليوباترا) بعد أن أشاعوا لديه أنهم انتصروا في موقعة أكتيوما وكانوا قد هُزموا فيها هزيمة منكرة :

يا لـه من ببغـاء   عقلـه في أذنيـه

الأمة والدولة
فى المفهوم الإسلامى

كانت أمة العرب ، فى العصر السابق على الإسلام ، وفى صدر الإسلام ، أمة أميّة ، لا تكتب ولا تحسب . وقد أثرت هذه الأمية على مفاهيم العرب العامة ، سواء كانت هذه المفاهيم كونية أو غيبية أو اجتماعية أو علمية أو سياسية ، فكانت (المفاهيم) من ثم غامضة ، غائمة ، غابشة . وفى هذا الغموض والغيام والغبش ، نشأت واستقرت مفاهيم ومعتقدات وتصورات وتعبيرات الأجيال الأولى من المسلمين ، ثم صارت هذه ، بكل ما فيها من قصور وكل ما بها من عوار ، هى السوابق – المقدسة أو شبه المقدسة ، بالفعل والواقع – لكل المسلمين ، فيما بعد ، حتى وقتنا المعاصر ؛ بحيث يصعب جدًّا ، إن لم يكن من المستحيل ، على جموع المسلمين ، بل وعلى المتميزين منهم ، أن ينفلتوا من هذا البناء المصمت ، أو يتحرروا من قوة الجاذبية الشديدة لقواعده ، إلا بجهد حميد ، وعلم بعيد ، وإلهام من الله .

ونتيجة لذلك فقد أصبح الفكر الإسلامى المعاصر – فى غالبه – فكرًا مختلطًا مضطربًا ، لكونه أسير الأبنية السلفية القلقة ، نسيج الغموض والغيام والغبش . فهو – على الأكثر – لا يضع تعاريف

محددة ، ولا يفاصل بين النظم المختلفة ، ولا يلتزم موضوعات البحث ، ولا يتخذ مناهج واضحة ، ولا يسير في سياقات منتظمة ، ولا يعمل فى اتجاهات متجانسة . وزاد من ذلك ، بل وضاعف منه ، أن بعض من عمدوا ، ويعمدون ، إلى احتكار الفكر الإسلامى مجرد متخصصين فى اللغة العربية وحدها ، يداعبون العامة ببريق الألفاظ ، ويلاعبون الجهال برنين القوافى ، ويستثيرون الجماهير بزائف الشعارات ؛ أو أنهم محض دارسين لعلم واحد من العلوم الإسلامية المختلفة كالفقه أو الحديث أو التاريخ أو المواريث أو التفسير أو الأحوال الشخصية أو الوعظ أو ما شابه ؛ وهم – مع ذلك – يعملون فرادى ، فيفتقدون روح الفريق ، وأسلوب العمل الجماعى الذى يمكن أن يضم تخصصاتهم المختلفة فى أداء متكامل يداخل ويمازج ويخارج بين أفكارهم للوصول إلى مناهج أقوم ونتائج أفضل ، حتى وإن كانوا محجوبين عن العلوم الحديثة والابتكارات المعاصرة ، مقطوعين عن ثورة المعلومات وفورة الاتصالات .

ولا شك أن هذه الضبابية العقلية أثرت ، وما زالت تؤثر ، على حسن استيعاب المفاهيم ، وسلامة إدراك المسائل ، وصحة وعى الأمور ، مما أحدث نتائج بالغة السوء فى المجالات الفكرية والمعتقدية والاجتماعية والسياسية .

ويظهر ذلك أكثر ما يكون الظهور عند استجلاء وتتبع معانى لفظى الأمة والدولة فى المفهوم الإسلامى .

فلفظ الأمة ورد فى القرآن الكريم ٤٩ مرة ، بمعانى متعددة ، أهمها - بصدد البحث - معنى المجموعة الصغيرة Groupe أو الجماعة Community ، لكنه لم يرد فى القرآن أبدًا بمعنى الأمة السياسية Nation ، كما هو المفهوم الدارج حالاً (حاليا) .

ومن الأمثلة على الاستعمال القرآنى للفظ الأمة بمعنى الجماعة ﴿ولقد بعثنا فى كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله﴾ (سورة النحل ١٦ : ٣٦) ، ﴿وإن من أمة إلا خلا فيها نذير﴾ (سورة فاطر ٣٥ : ٢٤) ، ﴿كذلك أرسلناك فى أمة قد خلت من قبلها أمم﴾ (سورة الرعد ١٣ :٣٠) ، أما الأمثلة على الاستعمال القرآنى لذات اللفظ بمعنى المجموعة الصغيرة فمنها ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ (سورة آل عمران ٣ : ١٠٤) ، ﴿وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون﴾ (سورة الأعراف ٧ : ١٨١) .

وفى لسان العرب أن الأمة هى الجماعة ، وهى كل جيل من الناس (مادة أمة) ، وفيه أن أمة كل نبى هى من أرسل إليهم من كافر ومؤمن .

وقد بدأ استعمال لفظ أمة على مجموعة المسلمين ، ثم جماعة المسلمين أيام النبى ﷺ ، فكان يقال عنهم « أمة محمد » . ومع الوقت ، وعندما انتشرت الأمة الإسلامية فى أنحاء شتى من المعمورة ، امتد استعمال اللفظ ليعْنى الأمة بالمعنى

السياسى ، أى Nation ؛ ومن ثم أصبح يقال الأمة المصرية ، والأمة العربية ، والأمة الإسلامية ، والأمة الفارسية ، والأمة الفرنسية ، وهكذا .

أما لفظ « الدولة » بالمعنى المفهوم حالاً (حاليا) والذى يطلق على وطن ما ، كأن يقال الدولة المصرية أو الدولة التركية أو الدولة الإيطالية ، وهكذا ؛ هذا المعنى غير موجود فى القرآن الكريم ذاته ، ولا فى معاجم اللغة العربية التقليدية (الكلاسيكية) (يراجع - على سبيل المثال - لسان العرب) ، وقد ورد اللفظ فى تشكيل آخر هو دُولة ، بمعنى المداولة بين الناس أو بين الأشياء . ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كى لا يكون دُولةً بين الأغنياء منكم﴾ (سورة الحشر ٥٩ : ٧) أى أن الفىء الذى كان يحصل عليه الرسول ، من أهل القرى غير المؤمنة ، دون حرب لهم أو فتح لقراهم ، يكون للرسول وحده ولذوى قرباه ،ومن يوزعه عليهم من اليتامى والمساكين وأبناء السبيل (الغرباء الذين لامورد لهم) ، ولا يُتداول هذا المال بين الأغنياء من المؤمنين ، فلا تكون لهم حصة فيه أو نصيب منه ، يتداول بينهم . ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾ (سورة آل عمران) ٢ : ١٤٠) ، أى أن الأيام تجرى بين الناس بأمر الله ما بين علو أو هبوط ، ثراء أو فقر ، سلطة أو تجريد منها ، وهكذا دواليك .

وبدأ استعمال لفظ دَوْلة فى اللغة العربية من هذا المعنى الذى

يقصد تداول السلطة بين الناس فى مكان أو إقليم معين ، وربما أخذًا عن عبارة « دولة المدينة » فى الفكر السياسى الإغريقى ، عندما اطلع عليه فلاسفة العرب . ثم ذاع اللفظ وشاع ترجمة للفظ الإنجليزى State، ومن ثم فقد أقره مجمع اللغة العربية ، وصار من مفردات اللغة ، بعد أن خلت منه معاجم اللغة التقليدية ؛ فظهر فى المعجم الوسيط بتعريف أن الدوْلة جمع من الناس مستقرون فى إقليم معين من الحدود مستقلون وفق نظام خاص (المعجم الوسيط) مادة « الدولة » .

ظهرت الدولة ، بمفهومها الحالى ، أول ما ظهرت فى مصر القديمة (٣٢٠٠ ق . م) حيث توحدت تحت سلطان حاكم واحد هو الفرعون ، يعاونه عدد من الكهنة كوزراء ومشرفين على الشئون الدينية ورؤساء للمعاهد العلمية ، وحكام للأقاليم ، وجيش موحد ، ونظام محدد للشرطة والقضاء والرى والزراعة والضرائب ، وكل شأن من شئون الدولة ؛ ثم ظهرت فى بلاد مابين النهرين (العراق حالا) : بابل ، وآشور ، وكلدانيا . وظهرت فى أماكن متعددة بعد ذلك .

وفى البلاد الإغريقية نشأ مايُعرف باسم دولةالمدينة StateCity؛ ذلك أن بلاد الإغريق (والبلاد الرومانية الإيطالية) لم تعرف الدولة المركزية وإنما عرفت المدن المستقلة ، وأشهر هذه المدن أثينا وإسبرطة . وكانت هذه المدن الإغريقية (والإيطالية فيما بعد) تحرص على استقلالها وحريتها ، وتضع لنفسها دستورًا يكفل لها

ذلك ، وقد حلل أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) دساتير ١٥٤ مدينة ، وكان هو وأستاذه أفلاطون (ح ٤٢٧ - ٣٤٧ ق . م) يعزوان إلى هذا النظام النجاح الفذ الذى أحرزه الإغريق في شوط الحضارة ، ويعتبرانه النظام الطبيعي الوحيد الذى يستطيع أن يعيش في كنفه الرجال الأحرار . ويقول أفلاطون فى كتابه الشهير « القوانين » إن ٥٠٤٠ أسرة هى العدد المثالى لسكان المدينة الحرة ، بينما ذهب أرسطو إلى أن هذا العدد أكبر مما يجب . ويرى هذان الفيلسوفان أن هدف الدولة يجب أن يكون توفير الحياة الطيبة لمواطنيها ، وأن الدولة يجب ألا تكون كبيرة إلى حد يتعذر معه معرفة كل مواطن واستخدامه . وقد تفاوتت نظم هذه المدن فيما بينها ، وفى كل منها على مر العصور ، من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية الكاملة .

أما العرب فإن جنوب شبه الجزيرة العربية اختلف فيها عن غيرها . ففى هذه المنطقة قامت ممالك عدة أشهرها مملكة سبأ ؛ لكن فى شمال هذه المنطقة ، وفى نجد والحجاز بالذات ، لم تقم أى دولة قط ، وتقطعت العرب فيها أمما (جماعات) ، وكان النموذج الشائع والمثالى فيها هو نموذج القبيلة ، كقبيلة قريش في مكة ، وقبيلتى الأوس والخزرج فى المدينة . وكانت القبيلة تُحكم بواسطة رئيس له امتيازات خاصة ، أو بواسطة جماعة صغيرة من الراشدين ، كما كان يحدث بالنسبة لقريش ، التى كانت تتكون من اثنى عشر حيًّا (أى فرعا) ، وكان من

يبلغ الأربعين عامًا من الرجال يصبح عضوًا فى دار الندوة ، التى تُحكم القبيلة منها وتوزع الاختصاصات بين فروعها .

ولما بدأ الإسلام بدأ فى مكة ، فى أرض الحجاز ، التى لم تعرف نموذجًا للحكم غير نموذج القبيلة ، فلم تقم فيها مملكة أو إمارة (أو دولة) أبدًا ، وأنذر النبى ﷺ بدعوته عشيرته الأقربين ، كما أمره القرآن ، ثم دعا أبناء قبيلته قريش ، فلم يستجب له إلا عدد قليل جدًّا ، على مدى ١٣ عامًا ، واضطر النبى ﷺ من ثم إلى أن يتوجه بدعوته إلى مدينة الطائف ، حيث قبائل أخرى ، كما توجه بها إلى جمع من قبيلتى الأوس والخزرج ، من أهل يثرب (المدينة) ، إلتقى به فى موسم الحج ، واضطر النبىّ ﷺ بعد ذلك إلى الهجرة إلى يثرب ، وهناك أقامت جماعة المسلمين نظامًا مقابلاً وموازيًا لنظام القبيلة ، وأطلق القرآن على هذا النظام « الأمة » أى الجماعة Communty (وليس أمة بالمعنى السياسى المفهوم حالا أى Nation) ؛ وهو تكوين (أمة) تقوم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الإيمان ، والانتماء إلى شريعة واحدة ، خلافا للنظام القَبَلى الذى تقوم العلاقة فيه بين أفراده على أساس رابطة الدم . وفى معنى أن جماعة المسلمين كانت تسمى في القرآن أمة ، ما جاء فى الآية الكريمة ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدًا﴾ (سورة البقرة ٢ : ١٤٣) .

فى هذه الأمة ، هذه الجماعة ، لم يكن ثم تنظيم سياسى

أو إدارى أو هيكلى أو وظائفى ، لقد كانت للنبى ﷺ بعض الامتيازات التى تماثل امتيازات رؤساء القبائل آنذاك ، منها – على سبيل المثال – حقه فى اصطفاء ما يشاء (أو من يشاء) من الغنائم (كما اصطفى صفية بنت حيى بن أخطب من بين سبايا اليهود ثم تزوجها) ، وكان النبى ﷺ يقوم بدور القائد العام لجماعة المسلمين ، فى الحرب والسلم ؛ فضلا عن دوره التشريعى الذى حجب أى مسلم آخر عن المساهمة فى التشريع ، خلافا لما كان يحدث فى الدولة المركزية أو دولة المدينة ، وكان النبى ﷺ إلى ذلك يتولى شئون الفصل فى الخصومات ، أو الحكم بالعقوبات ، كمحكَّم وليس كقاض . وفيما عدا ذلك ، فلم يكن فى هذه الأمة (الجماعة) نظام وزراء ، محددون ، لكل منهم اختصاص معين ؛ ولم يكن يوجد نظام للشرطة أو مرافق عامة أو جهاز لجباية الضرائب ، أو إدارات لتسيير العمل فى الجماعة ؛ بل كان شأن هذه الأمة شأن النظام القبلى الذى كان سائدا ، آنذاك وحينذاك ، وفيه يقوم كل على رعاية نفسه وأسرته ، على ضوء التعاليم الدينية الجديدة ؛ ويتجمع المحاربون عند الغزو أو الدفاع ، كل بسلاحه ومئونته ، فإن احتاج الجيش إلى مال للتزود بالعتاد أو بالمؤن ، تبرع أغنياء المسلمين من أموالهم الخاصة ، كما حدث من عثمان بن عفان فى إحدى الغزوات .

فى ذلك الحال ، الذى كان ابن مكانه وابن زمانه ، لم يكن يوجد جهاز منظم لتنفيذ الأحكام ، فكان المتحاكمون إلى النبى ﷺ

فى المسائل المدنية ينفذون أحكامه طواعية واختيارًا ، وإلا خرجوا من صفوف المؤمنين . أما العقوبات ، حدودًا أو تعازير ، فكان النبى ﷺ يأمر أى شخص ، غير محدد ، أو أى جماعة من المؤمنين ، غير معينة بذاتها ، بتنفيذ العقوبة ، وظل الأمر على ذلك الحال طوال عهد الخلفاء الراشدين . ففى عهد عثمان بن عفان أمر بتوقيع عقوبة على مذنب ، ثم طلب من على بن أبى طالب الذى كان من بين مجالسيه أن يوقع العقوبة بنفسه ، فأبى على ذلك وقال « يلى حرّها من يلى قرّها » أى ينفذ أوامر الخليفة من يستفيد من حكمه ويغتنم من عطاياه .

ولأن الوضع كما سلف كان غريبًا عن النظم السياسية والإدارية العامة والمعاصرة ، فلا توجد فيه أجهزة أو إدارات محددة ذات اختصاصات مرسومة واضحة ، فإن الجماعة (الأمة) كانت تتواصى فيما بينها بالحق والصبر ، وينتدب أى شخص نفسه لعمل الخير أو لمنع الشر ، وفى ذلك يقول القرآن ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ (سورة آل عمران ٣ : ١٠٤) ، فهذه الأمة (أى الجماعة الصغيرة ضمن الجماعة الكبيرة) تندب نفسها (أى تتطوع بلا مقابل) للدعوة إلى الخير وللأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، على أن يكون ذلك بالحسنى والفضل والسلام الذى لا عنف فيه ، ولا بغى ولا عدوان ولا قتال ؛ وهذا هو المستفاد من معنى الآية ومن واقعات التاريخ ، فلم يذكر التاريخ قط ، رواية عن التجاء جماعة (أو أمة) إلى

الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - طوال عهد الخلفاء الراشدين - باتباع العنف فى ذلك أو اللجوء إلى البغى والعدوان والقتال .

إن الادعاء بأنه قد قامت دولة للإسلام فى المدينة ، على عهد النبى ﷺ والخلفاء الراشدين ، هو من زائفة القول وعارية الحديث ، ذلك بأن للدولة مقومات ، سواء كانت دولة مركزية أم دولة المدينة ، وهذه المقومات لم تتوافر أبدًا فى ذلك العهد ، وكل ما قام - على ما أنف البيان - وضع مقابل ومواز للنظام القبلى الذى كان معروفًا للعرب معهودًا بينهم ، غير أنه استبدل رابطة الإيمان بين المؤمنين ، برابطة الدم بين أبناء القبيلة . وإسقاط المفاهيم السياسية المعاصرة والنظم الإدارية الحالية ، على أمة المسلمين فى عهد النبى ﷺ والخلفاء الراشدين ، تغريب فى الفهم وتخريب للعقل وتزييف للتاريخ وتزوير للواقع ، يضر أكثر ما يفيد ويؤذى أشد مما ينفع ، ويضلل المسلمين وغير المسلمين عن فهم الحقيقة وإدراك الصواب .

ولقد كنا قد ذكرنا فى كتابنا أصول الشريعة (١٩٧٩) أن النبى ﷺ لم يقم دولة فى المدينة ، وإذا أريد القول بأنه أقام دولة - على سبيل المجاز - فإنها تكون دولة المدينة ، وليست دولة بالمفهوم المعاصر ، والآن يبدو أكثر وأكثر أن ما قام فى المدينة ليس دولة أبدا ، ولا حتى دولة المدينة ، إن أردنا التعبير الصحيح

ولم نلجأ إلى المجاز ، ولهذا السبب فإن القرآن الكريم لم يذكر لفظ « دوْلة » أبدًا ، وخلت معاجم اللغة العربية من هذا المعنى ، حتى أقره أخيرا (بالمعنى السياسى والإدارى) مجمع اللغة العربية .

وعندما قامت الخلافة الأموية فى دمشق كانت قريبة من الإمبراطورية الرومانية الشرقية ، وعاصمتها بيزنطة (التى هى الآستانة الآن) ، كما كانت منطقة الشام كلها محكومة من قبل من هذه الإمبراطورية ، وفيها نظم سياسية وإدارية ثابتة ، وإذ ذاك بدأت تظهر معالم « الدولة الإسلامية » حيث يوجد وزراء وحجاب وشرطة ونظام قضائى وجهاز لجباية الخراج والجزية ، كما ظهر – فيما بعد – نظام المحتسب ، وهو نظام من نظم الدولة يقوم بما كانت تقوم به الأمة (الجماعة) التى تندب نفسها للدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وبهذا لم يعد من حق أى جماعة (أمة) أن تندب نفسها لهذا العمل وإلا أصبحت معارضة لجهاز الدولة مناقضة لجماعة المسلمين ، غير أن هذا لا يمنع أى فرد من أن يندب نفسه لتلك المهمة السامية فى نطاق القانون ، وفى ظلال العرف ، وباتباع الحسنى ، وبلسانه فحسب .

وقد يظن البعض ممن لم يقرأ التاريخ أو يعرف الحقيقة أنه قد قامت فى التاريخ الإسلامى دول قليلة ، يعتقد أنها الدولة الأموية ، والدولة العباسية ، والدولة الفاطمية ، والدولة العثمانية ؛ وهذا غير صحيح ، ذلك أن العالم الإسلامى لم يكن موحّدا قط ، بعد

عهد الخلافة الراشدة ، وإنما تقطع دولاً كثيرة (وإن سميت خلافة أو إمارة أو سلطنة أو مملكة أو لم تُسَمّ إطلاقا) . وفيما عدا الدول الإسلامية المعاصرة فإن الدول الإسلامية ، بعد الخلافة الراشدة ، هى : الأموية بدمشق (٦٦١ - ٧٤٩ / ٥٠ م) ، العباسية ببغداد (٩٤٩ / ٥٠ - ١٢٥٨ م ، الأموية بقرطبة ٧٥٥ / ٥٦ - ١٠٣١م) ، الحمودية بمالقة (١٠١٦ - ١٠٥٧ م) ، العبادية بأشبيلية (١٠٢٣ - ١٠٩١ م) ، الزيرية بغرناطة ١٠١٢ - ١٠٩٠ م) ، ذو النون بطليطلة (١٠٣٦ - ١٠٨٥ م) ، العامرية ببلنسية (١٠٢١ - ١٠٨٥ م) ، التوجيبية بسرقوسة (١٠١٩ - ١١٤١ م) ، الدانية بدانية (١٠١٧ - ١٠٧٥ / ٧٦ م) ، بنو نصر بغرناطة (١٢٣٢ - ١٤٩٢ م) ، الأدارسة بمراكش (٧٨٨ - ٩٨٥ م) ، الأغالبة بتونس وشمال أفريقيا (٨٠٠ - ٩٠٨ م) ، الزيرية بتونس (٩٧٢ / ٧٣ - ١١٤٨ م) ، بنو حماد بغربى الجزائر (١٠٠٧ / ٨ - ١١٥٢ م) ، المرابطون بشمال أفريقيا (١٠٥٦ - ١١٤٦ م) ، الموحدون بشمال أفريقيا والأندلس (١١٣٠ - ١٢٦٨ م) ، بنو حفص بتونس (١٢٢٧ - ١٥٣٤ م) ، بنو ذيان بغربى الجزائر (١٢٣٥ / ٣٦ - ١٣٩٤ م) ، بنو مرين بمراكش (١١٩٥ - ١٥٦٧ م) ، الشرفاء بمراكش ١٥٤٤ وإلى الآن) ، الطولونية بمصر (٨٦٨ - ٩٠٤ / ٥ م) ،

الأخشيدية بمصر (٩٠٥ - ٩٦٩ م) ، الفاطمية بالقيروان ومصر (٩٦٩ - ١١٧١ م) ، الأيوبية بمصر وسورية (١١٧١ - ١٢٥٠ م) ، المماليك البحرية بمصر (١٢٥٠ - ١٣٨٢ م) ، المماليك الشراكسة (٣٨٢ - ١٥١٧ م) ، الأسرة العلوية بمصر (١٨٠٥ - ١٩٥٣ م) ، النجاحية باليمن (١٠٢١ - ١١٥٨ م) ، الصليحية باليمن (١٠٢٧ - ١١٠١ / ٢ م) ، الهمدانية (١٠٩٩ - ١١٧٣ م) ، المهدية باليمن (١١٥١ - ١١٧٣ / ٤ م) ، الزريعية بعدن (١٠٩٣ - ١١٧٣ / ٤) ، الرسولية باليمن (١٢٢٨ - ١٤٥٤) ، الطاهرية باليمن (١٤٤٦ - ١٥١٧ م) ، أئمة صنعاء باليمن (١٥٩١ / ٢ - ١٩٦٢ م) ، الحمدانية بالموصل (٩٢٩ - ١٠٠٣ / ٤ م) ، المرداسية بحلب (١٠٢٣ - ١٠٧٩ م) ، الطاهرية بخراسان (٨٢٠/ ٢١ - ٨٧٢ م) ، الصفارية بفارس (٨٦٨ - ٩٠٣ م) ، السلمانية بتركستان وفارس (٨٧٤ / ٧٥ - ٩٩٩ م) ، بنوبويه بالعراق وغيرها (٩٣٢ - ١٠٥٥ م) ، السلاجقة بجنوبى آسيا الغربية (١٠٣٧ - ١٣٠٠) ، الأتابكة البوريون (١١٠٤ - ١١٥٤ م) ، الأتابكة الزنكيون بسوريا وبين النهرين (١١٢٧ - ١٢٥٠ م) ، الأرتقية بديار بكر (١١٠١ / ٢ - ١٣١٢ م) ، العثمانية الأتراك بآسيا الصغرى والآستانة (١٢٩٩ - ١٩٢٣ م) ، خانات المغول

(١٢٠٦ / ٧ – ؟) ، مغول الفرس (١٢٥٦ – ١٣٤٩ م) ، الجيلاديون بالعراق (٣٣٥ / ٦ –١٤١١ م) ، شاهات العجم بإيران (١٥٠١ / ٢ – ١٩٧٩ م) ، التيموريون بتركستان (١٣٦٩ – ١٥٠١ م) ،الغزنويون بأفغانستان وبنجاب (٩٦٢ – ١١٨٦) ، الفوريون بأفغانستان وشمال الهند (١١٤٨ – ١٢١٥) ، سلاطين دلهى بالهند (١٢٠٥ / ٦ – ١٥٥٤) ، ملوك البنغال وحكامها (١٢٠٢ / ٣ – ١٥٧٦) ، ملوك جانبور الشرقيون ، ملوك مالوا ، ملوك كجرات ، ملوك البهنمية ، الشاهات النظامية ، الشاهات القطبية ، أباطرة المغول (١٥٢٥ – ١٨٥٨ / ٥٩ م) ، أمراء وملوك أفغانستان (١٧٤٧ – ١٩٧١ م) .

إن الأمة غير الدولة . فالأمة وضع لجماعة من الناس تضمهم رابطة الدين أو الدم أو الجنس أو العنصر أو ما إلى ذلك ، أما الدولة فهى نظام سياسى وإدارى قد يضم أمة أو أمما أو بعض أمة . فالأمة العربية تتفرق فى دول شتى ، والدولة الروسية تضم أممًا متعددة ، وهكذا .

أما القول بأن الإسلام دين ودولة ، فهو قول أدنى إلى الشعارات التى لا تستند إلى أساس علمى ، ولا تقوم على سند تاريخى ، فالإسلام عقيدة وشريعة ، لم تكوّن دولة ، ولم تأمر بذلك ، وليست الدولة ركنًا فيها أو أساسًا لها . إنما كون المسلمون أمة

(جماعة) فى عهد النبى ﷺ بالمدينة ، ثم فى عهد الخلفاء الراشدين ، وعندما قامت الخلافة الأموية بدأت تنشأ الدولة الإسلامية بالمفهوم الدارج حالا ؛ ثم انتشر هذا النموذج فيما بعد . فالدولة الإسلامية ، أو نظام الدولة فى الإسلام ، نظام تاريخى أى جزء من التاريخ ، وليس نظامًا عقائديًّا بحال . والذى يخلط بين العقيدة والتاريخ ، يخلط بين الدائم والمتغير ، ويمزج بين الصفاء والتعقيد . إن العقيدة مثالية صافية ، أما التاريخ فهو جماع النشاط البشرى بكل ما فيه من نقائص ونقائض ، ودمج العقيدة فى التاريخ خطأ ما بعد خطأ ، وسوء لا يدانيه سوء .

الإسلام والحضارة

مع أن الإسلام نشأ ، فى مكة والمدينة ، فى بيئة شبه بدوية قريبة من البدائية ؛ فقد كان يحمل بين تعاليمه بذار الحضارة ولقاح المدنية . وما إن اتصل العرب بالحضارة فى مصر والشام وفارس ، وتعلموا أسباب التحضر وفنون المدنية ، حتى تحولوا إليها ، فنشأت حضارة إسلامية راقية سامية ، ظلت مزدهرة ووارفة حتى القرن الرابع الهجرى . ولئن كانت بعد ذلك قد بدأت فى الذبول والخمول والانحدار إلى ظلمات الجهالة ؛ فإن ثمارها انتقلت إلى الأندلس حيث ظلت الحضارة أمدًا طويلاً .

وقد لحظ عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) ، فى القرن الرابع عشر الميلادى (السابع الهجرى) أن للحضارة صفات معينة وخصائص محددة تنطبع على الجماعة ، وعلى الأفراد سواء بسواء ، فهو يقول فى ذلك « إن المِصْر (البلد) بالتفنن فى الحضارة تعظم نفقات أهله ، والحضارة تتفاوت بتفاوت العمران ، فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل ... والمصر (البلد) الكثير العمران يختص بالغلاء فى أسواقه وأسعار حاجياته ... فتعظم نفقات أهل الحاضرة وتخرج عن القصد إلى الإسراف . واما فساد أهلها فى ذاتهم ، واحدا واحدا على

الخصوص ، فمن الكد والتعب فى حاجات الفوائد ، والتلون بألوان الشر فى تحصيلها ، وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها ، بحصول لون آخر من ألوانها ، فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيّل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه ، وتنصرف النفس إلى الفكر فى ذلك والغوص عليه واستجماع الحيلة له ، فتجدهم أجرياء (مجترئين) على الكذب والمقامرة والغش والخلابة (الخداع) والسرقة والفجور فى الأيمان والرياء فى البياعات ، ثم تجدهم – لكثرة الشهوات والملاذ الناشئة عن الترف أبصر بطرق الفسق ومذاهبه ، والمجاهرة به وبدواعيه ، واطّراح الحشمة فى الخوض فيه حتى بين الأقارب وذوى الأرحام والمحارم الذى تقتضى البداوة الحياء منهم فى الإقذاع بذلك ، وتجدهم أيضًا أبصر بالمكر والخديعة ، يدفعون بذلك ماعساه ينالهم من القهر ، وما يتوقعونه من العقاب على تلك القبائح ، حتى يصير ذلك عادة وخلقا لأكثرهم ، إلا من عصمه الله ... ومن مفاسد الحضارة أيضًا الانهماك فى الشهوات والاسترسال فيها لكثرة الترف ، فيقع التفنن فى شهوات الفرج بأنواع المناكح من الزنا واللواط .. » (عبد الرحمن بن خلدون – المقدمة – نشر مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبنانى – صفحات ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦) .

فكأن ابن خلدون المسلم ، كتب (فى القرن الرابع عشر الميلادى أى السابع الهجرى) عن الحضارة الإسلامية ذاتها ، حيث

لم تكن ثم حضارة أخرى ولم تكن الحضارة الغربية « العالمية » قد بدأت بعد ، فلاحظ ان الحضارة تؤدى لا محالة إلى صفات معينة أبرزها اللين في الخلق والطراوة فى الطباع ، كما أنها لابد أن تفضى إلى الاجتراء والكذب والمقامرة والغش والخداع والسرقة والفجور فى الايمان والرياء فى البياعات والانهماك فى الشهوات والتفنن فى أنواع المناكح كالزنا واللواط .

ولأن ابن خلدون كان عالمًا أمينًا ، ولم يكن دعائيا ولا مهيّجا ، فقد بين بصراحة ووضوح مالاحظه على الحضارة الإسلامية ذاتها ، قبل قيام الحضارة المعاصرة بوقت طويل ، وأدرك أن ملاحظاته تلك ليست عيبا ينبغى إنكاره والإصرار على الأغاليط فى نفيه ، وإنما هي نتائج طبيعية لكل حضارة مهما كانت شريعة أربابها ، إسلامية أو غير إسلامية .

منذ القرن الخامس الهجرى (الثانى عشر الميلادى) بدأت الحضارة الإسلامية فى الانحدار السريع إلى مهاوى التخلف والسقوط الشديد فى ظلمات الجهالة . ويرجع ذلك إلى أسباب عدة ، أهمها – فى الحقيقة – أسباب ثلاثة :

أولاً : ذلك أن الأيديولوجيا الإسلامية (خلط الدين بالسياسة واستغلاله لتحقيق أهداف سياسية وأغراض حزبية بدلا من ترفيع هذه الأغراض وترقية تلك الأهداف بالقيم الدينية) هذه الأيديولوجيا ، بدأت منذ بواكير التاريخ الإسلامى فخالطت قيم

الدين ، وداخلت قواعد الشريعة ، وغالبت أسباب الحضارة ؛ فكانت من أهم وأول الأسباب لخفوق دفعة القيم الدينية ، وسكون شدة قواعد الشريعة ، وخمود وهج الحضارة الإسلامية ، مما كان ولابد أن ينتهي إلى ما ينتهى إليه أمر كل أيديولوجيا من جمود وانهيار وسقوط .

ثانيًا : وقد بدأ قفل باب الاجتهاد الفقهى منذ القرن الرابع الهجرى ؛ ولأسباب سياسية في الحقيقة ودينية فى الظاهر ، فإن الخليفة العباسي أمر علماء الفقه فى المدرسة المستنصرية أن يقصروا دروسهم على أقوال الأئمة من قبلهم ولا يدرسوا كتابًا من كتبهم هم لتلاميذهم . وخلص الأمر إلى أن وافق جميع فقهاء المذاهب الأربعة على ذلك ، فانتهى أىّ إبداع أو انشاء أو تجديد فى الفقه الإسلامى ؛ وقُفل باب الاجتهاد تمامًا ، فتحولت الحضارة الإسلامية إلى التقليد بدلا من التجديد ، وبذلك أفلت وضمرت وذوت .

ثالثًا : غلبة فكر الأشاعرة وأبو حامد الغزالى (١٠٥٩ - ١١١١ م) من ضرب العقل وتقويض مبدأ السببية . وخلاصة مذهب الغزّالى - وهو تقنين لفكر الأشاعرة - « أنه لا توجد إلا علّية واحدة هى علية وجود المريد ، أى الله ، أما علية الطبيعية ، أو ماتلحظه المشاهدة من وجود علة بين شيئين كإضرام النار واشتعالها فى الأشياء من ثم ، أو إحداث إصابة تعقبها وفاة ، أو رش ماء يتبعه بلل ، كل ذلك أمر منكوز ومردود إلى علاقة

زمانية بين الشيئين ، أى حدوث أمر تتابع بينهما ، فليست النار هى التى أشعلت الأشياء ، ولا الإصابة أحدثت الموت ، ولا الماء أنشأ البلل ، إنما ذلك كله تهيؤ فى ذهن الناس لحدوث هذه بعد تلك ، والفاعل فى الحقيقة ، والسبب هو وحده الله سبحانه ، لا هذا الشىء أو ذاك » .

ولما ساد هذا الفكر وغلب على العقل الإسلامى ، صارت الحقيقة عنده وهمًا ، والظواهر خداعًا ؛ والعقل مضلّلا ؛ وانتفت السببية واختفت العلية ؛ وصار الإنسان المسلم جسمًا مهملاً أو وهمًا مسيطرًا ، ليست له فاعلية أو إيجابية أو مبادأة أو مبادرة ، وتقوضت بالتالى أسس العلوم وقواعد الفهم التى لا تستوى ولا تستقيم إلا على مبدأ السببية وفكرة العلية .

وحينما انطفأت مشاعل الحضارة فى المشرق بدأت تنتقل إلى الغرب من شبه جزيرة الأندلس ، ومن صقلية وجنوب إيطاليا ، ونتيجة للحروب الصليبية فى الشرق الأدنى ، واخذ الغرب عن المسلمين منهج علم أصول الفقه الذى يقوم أساسا على التجربة والملاحظة ، لا على الاعتقاد الجازم ولا على الجدل اللفظى ؛ كما أخذوا عنهم تبجيل العقل الإنسانى وقدرته على الوصول إلى الحقائق (نقلا عن ابن رشد ١١٢٦ - ١١٩٨ ، وهو صميم الإسلام وأساس القرآن) . ومن تفاعل هذين الاتجاهين ، وغيرهما ، مع التراث الغربى من الفلسفة الإغريقية (التى عرفوها من المسلمين) والتنظيم الرومانى والفكر الرومانى والفكر الدينى (وخاصة المسيحى

واليهودى) من كل ذلك ، بدأت ترتفع قواعد الحضارة فى أوروبا أولاً ، ثم انتقلت مع المهاجرين إلى أمريكا ، ثم إلى أستراليا ، ثم بدأت تنتشر فى العالم رويدًا رويدًا حتى صارت حضارة عالمية ؛ بتمثلها كل التراث الإنسانى ، وبانتشارها فى كل البلاد ، غربًا وشرقًا ، شمالاً وجنوبًا ، فمن يرى مدينة طوكيو اليابانية ، ومدينة هونج كونج الصينية ، ومدينة بومباى الهندية ، ومدينة جوهانسبرج فى جنوب أفريقيا ، ومدينة دبى فى الإمارات العربية ، ومدينة الرياض فى السعودية ، لا يكاد يميزها من بعض المدن الأمريكية إلا من سكانها والناس فيها ؛ ناهيك عن تشابه البيوت والمساكن فى شتى بقاع المعمورة من حيث البناء والتقسيم والترتيب والأثاث والأجهزة المستعملة فيها . هذا فضلاً عن أن لغة العلم أصبحت لغة عالمية تصدر عن اليابانى والصينى والهندى والفرنسى والألمانى والأمريكى بطريقة واحدة ، فالمعادلات واحدة والمفاهيم واحدة والأداء واحد ، وكل من هؤلاء يستطيع أن يتعامل مع الأجهزة الميكانيكية والكهربائية والالكترونية بطريقة واحدة لاتفترق فى أقصى الشرق عنها فى أقصى الغرب ؛ وهو يحملها معه أنىّ ذهب ويمارسها أينما كان ، بذات الأسلوب ونفس الطريقة .

هذه الحضارة العالمية ، بخصائصها وبنيتها وانتشارها ، تفاعلت فى كل منطقة وفى كل بلد مع التراث الشعبى والتقاليد الاجتماعية ، والعادات المستقرة فكونت ثقافات متعددة ، فثم ثقافة أمريكية وثقافة فرنسية وثقافة يابانية .. وهكذا .

الحضارة هى الأسلوب العام فى العلم والتقنية والإنتاج ونظام

الحياة وطرائق المعيشة ؛ أما الثقافة Culture فهى تفاعل هذه الحضارة مع التراث والتقاليد والعادات فى كل منطقة متماثلة أو كل بلد محدد بما ينتج أسلوبا خاصا فى الفهم والأداء والتعامل يختلف من مكان لآخر . فالثقافة الأمريكية غير الثقافية الفرنسية غير الثقافة اليابانية ، وإن كانوا جميعًا ينتشرون تحت مظلة الحضارة العالمية ويخرجون من داخل عباءتها .

من الخطأ إذن أن يقال إن ثمة حضارة أمريكية نشأت فى ظروف خاصة هى تفاعل المهاجرين مع أوضاع وطبيعة القارة الأمريكية ؛ لأن ما يسمى حضارة أمريكية هو فى الواقع ثقافة أمريكية تكونت نتيجة لتفاعل الحضارة ، بكل عناصرها ، مع المهاجرين إلى أمريكا ، فى ظروف الهجرة والطبيعة وما نتج عنهما .

ولكل ثقافة طابع عام قد يتماثل مع غيره وقد يختلف . والثقافة الأمريكية – مثلا – قوامها الإيقاع السريع ، والتنظيم الشديد ، والميل إلى الضخامة ، والنزوع إلى الإبهار ، والتأكيد على العامل الاقتصادى . وقد انتشرت هذه الثقافة عبر العالم ، ونازعت ثقافات اخرى ، لأسباب متعددة منها ضخامة القارة الأمريكية ومكانتها السياسية التى أدت إلى تمركز المنظمات الدولية بها ؛ هذا فضلاً عن انتشار اللغة الإنجليزية وصيرورتها اللغة الأولى فى العالم – بعد أن أزاحت الفرنسية جانبًا – وذيوع اللكنة الأمريكية بسبب الأفلام والمسلسلات الأمريكية التى تعرض فى كل مكان فى العالم ، وخاصة من خلال التلفاز ، مما شكل وجدانات الناس وسيطر على

أحلامهم . يضاف إلى ذلك ، قيام الشركات المتعددة الجنسية Multi Nationals في الولايات المتحدة أساسًا ، لهيمنتها الاقتصادية وضخامة سوق الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والإعلان فيها ، بما أدى إلى وجود تأثير مباشر ، مالى واقتصادى ، على كثير من البلاد ؛ وهو مادفع بهذه البلاد إلى أن تتفاعل مع آثار الثقافة الأمريكية ، بأغلب خصائصها ، حتى صارت شبه متأمركة . غير أن بعض البلاد ، كفرنسا ، تقاوم الثقافة الأمريكية ، وخاصة المأكولات السريعة وارتداء « الجينز » ومضغ اللدائن وما ماثلها ؛ بينما تعمل بلاد أخرى ، كاليابان ، على المزاوجة بين ثقافتها الخاصة التقليدية وبين الثقافات الوافدة وخاصة الأميريكية . ومثل هذه البلاد لا تقاوم الثقافة الأميريكية بنبذ الحضارة أو تشويهها ، لأنها تعلم أنها جزء من هذه الحضارة العالمية ، لكنها تعمل بأسلوب علمى على تأكيد ثقافتها مع الأخذ بما يمكن أن يتلاءم معها من ثقافات أخرى ، وبخاصة من الثقافة الأمريكية التى تملأ أجواء العالم وتنفذ إلى كل بيت وكل نفس .

وقد كان من الطبيعى أن تنتهى الحضارة العالمية المعاصرة إلى ذات الخصائص التى ظهرت فى الحضارة الإسلامية والتى لاحظ ابن خلدون ، العالم المسلم الذى لم يتأثر بغرب أو بشرق ، أن كل حضارة لابد أن تتأدى إليها ، وهكذا نضحت على الحضارة العالمية خصائص اللين فى الخلق والطراوة فى الطباع ، والاجتراء والكذب والمقامرة والغش والخداع والسرقة والفجور فى الإيمان والرياء فى البياعات والانهماك فى الشهوات ، والتفنن فى أنواع

المناكح كالزنا واللواط ، وهو ماذكره ابن خلدون نصًّا عن الحضارة الاسلامية فى وقته . فهذه الخصائص والصفات ليست أمرا مقصورا على الحضارة المعاصرة ، لكنها سدى كل حضارة ولحمة أى مدنية.

والذى يرى السلبيات السالفة فى الحضارة المعاصرة وحدها ولا يراها فى غيرها ، مع ثبوت ذلك (على الأقل من مقدمة ابن خلدون) ، أو لايرى أى إيجابية أخرى ، هو بلاشك ظالم لنفسه مفسد لعقول من يصدقونه . فإلى جوار الخصائص المذكورة ، بل وقبلها ، توجد المكتبات والجامعات ودور العلم ومراكز البحوث والمتاحف والمعارض والمسارح وأماكن عزف الموسيقى (الكونسيرات أو دور الأوبرا) ، كما توجد أماكن العبادات المختلفة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان (وإن كان ذلك بدرجات غير مطلقة بعد) ، ويوجد النظام والنظافة والأمانة ورغبة البحث وتشرب العلم ، وتنوع الثقافة وكسب جوائز العلوم والتفوق فى كل الألعاب الرياضية ، وغير ذلك من عناصر إيجابية لا يجحدها إلا من كان مثل الثعلب الذى لم يستطع أن يصل إلى أكل العنب فقال إنه حصرم .

فالعاجز عن المنافسة والقاصر عن الإنشاء والعاطل من الإبتدار يغطى عجزه وقصوره وعُطله بأن يضخم من ذاته ، ويقلل من شأن غيره . ومن هذا المعنى ، فإنه لا ينبغى لمصرى أو لعربى أو لمسلم أن يجد هذا العجز والقصور والعطل فى نفسه ، ثم لا يعمل على مداواته والقضاء عليه بالعمل السديد والخلق الرفيع

والتكامل المتواصل . إن الشعور بالدونية إزاء الحضارة العالمية ، أو الإحساس بالعار أمام الثقافة الأمريكية خطأ ما بعده خطأ . ذلك لأن الحضارة المصرية القديمة والحضارة الإسلامية ساهمتا إلى حد كبير فى هذه الحضارة العالمية من خلال العلم المصرى القديم ، والفكر الدينى الذى نشأ فى مصر ، ومن خلال منهج علم أصول الفقه وعناصر الحضارة الإسلامية التى تتأسس على احترام العقل وتقدير الإنسان . هذا فضلاً عن اللياقات الاجتماعية (الأتيكيت) والمراسم العامة (البروتوكول) وغيرها .

كل ما على المصرى والعربى والمسلم الآن أن يعمد إلى تغيير بنية تفكيره ، فيتخلص أولاً من عقد الدونية وأحاسيس العار لكى يستطيع أن يكون سويا متوازنا فى فهْمه للأمور ، وفى حسن تقديرها ثم التعامل معها . بعد ذلك عليه أن يتخلص من عقلية الريع ، تلك العقلية التى تفضّل - بدلاً من العمل - الركون إلى عوائد العقارات والنفط والأوراق المالية لتعيش . فمثل هذه العقلية تنتهى إلى بلادة الطباع وفساد التفكير والإدمان المرضى على الاستهلاك ، ومن ثم فهى تحول دون الإسهام فى إنتاج الحضارة ، بل وتؤدى إلى السقوط فى هاوية البداوة ودياجير البدائية ، فتمعن فى الاستهلاك وهى تلعن الحضارة التى تشعر أنها تمتهنها وتحتقرها ، ولا تدع لها مكانا فيها للمساهمة فى الإنتاج والإبداع والتفوق .

إن استعمال جهاز واحد كالتلفاز « التليفزيون » يغير أسلوب

حياة الأسرة ، ونمط تعاملهم مع بعضهم البعض ؛ كما يغير من العادات الاجتماعية ، بل ويؤثر على أماكن وطرائق التجمع فى المقاهى والأندية وغيرها ، والاستسلام لما ينتج عن هذه الأجهزة من نتائج إيجابية أو سلبية دون التصرف الواعى الطليق إزاءها ، وبغير إحداث توازن بين الإنتاج والاستهلاك ، أمر شديد الخطورة على بنفسية الشخص وعلى بنية المجتمع ..

والعمل الصحيح الواعى الطلق يكون فى الفصل بين الحضارة والثقافة ، والتمكن الفعّال من أسباب الحضارة ودواعى المدنية ، مع الدراسة العلمية المتأنية لما يمكن ان يُنتخب من ثقافتنا التقليدية ، لتكوين ثقافة أصيلة ، تتفاعل بقدرة وأمان مع كافة عناصر الحضارة العالمية والثقافات المختلفة لتكون مؤثرة فى كل فهْم ، فتقلل من سلبيات الحضارة وعيوب المدنية ، ثم تضيف إلى الحضارة إضافة حقيقية وتأخذ من الثقافات المتعددة ما يتوافق مع ثقافتنا ويعزز من بنيتها .

وبغير ذلك فسوف نعيش فى الأوهام ولن نصحو من الأحلام !

الإصلاح الإسلامى

فى أواخر شهر مايو (١٩٩٥) عُقد بمدينة هامبورج بألمانيا مؤتمر كبير عن « الإسلام فى العالم وفى ألمانيا » ، وإذ كنت مدعوًّا لهذا المؤتمر ، كأحد المحاضرين فيه ، فقد طلب منى المؤتمر أن ألقى محاضرة يكون عنوانها « هل يمكن إصلاح الإسلام ؟ » وقد ألقيت المحاضرة باللغة الإنجليزية ، مع وجود ترجمة فورية إلى اللغة الألمانية . وبعد المحاضرة التى استغرقت حوالى ساعة ونصف ، بدأت الأسئلة من جمهور الحضور ، وكانت المفاجأة أنهم جميعًا – وهم صفوة المجتمع الثقافى الألمانى – يجيدون الإنجليزية ، وأنهم استمعوا إلى المحاضرة منى مباشرة ، باللغة الإنجليزية ، ولم يلتفتوا إلى الترجمة الألمانية ، بهذا تنحى المترجم ، وبدأ الحوار بينى وبين الحاضرين باللغة الإنجليزية مباشرة واستمر لمدة ساعة ونصف أخرى .

وإذ كانت المحاضرة قد لقيت استجابة هامة من المجتمع الثقافى الألمانى ، ووسائل الإعلام الألمانية ، وتم نشرها باللغة الألمانية ، فإنه يكون من المهم أن ننشر عرضًا تقريبيا لها ، يراعى فيه الاختلاف بين اللغات ، كما يلاحظ فيه اختلاف جمهور القراء عن جمهور المستمعين الألمان . وها هو العرض العربى لأساسيات المحاضرة .

طلب منى المؤتمر أن ألقى محاضرة اختار هو عنوانها ليكون « هل يمكن إصلاح الإسلام ؟ » . وللإجابة على هذا السؤال فإن الأمر يقتضى الإجابة على أربعة أسئلة أخرى : (١) ما المقصود بلفظ الإسلام فى هذا الصدد ؟ (٢) لماذا يُراد إصلاح الإسلام ؟ (٣) هل يقبل التقليديون والمتطرفون أى إصلاح للإسلام ؟ (٤) كيف يكون الإصلاح ؟

أولاً : ما هو المقصود بلفظ الإسلام بصدد المحاضرة :

الإسلام لفظ عام شامل لا يمكن استعماله فى سياقات علمية أو دراسات ثقافية أو نقاشات سياسية دون تحديد للمقصود منه ، وإلا دارت السياقات واستمرت الدراسات وطالت النقاشات فى نقاط غير محددة ، وفى مواد غير منضبطة ، وفى مفاهيم غير واضحة ، مما يحدث اضطرابا فى الحديث ، وبلبلة فى الفهم وقلقلة فى النتائج .

فهناك الإسلام الدين ، والإسلام الشريعة ، والإسلام الفقه ، والإسلام التاريخ ، والإسلام الفلسفة ، والإسلام الفكر . والإسلام الحضارة .. وهكذا ، فإن للإسلام أوجها متعددة ومباحث مختلفة وأنشطة متباينة . فما المقصود بالإصلاح فى مفهوم السؤال الذى تجيب عنه هذه المحاضرة ؟

حتى يكون الأمر واضحًا ومحددًا فإن المقصود هو « الفكر الإسلامى » ، أى إنه يمكن إعادة صياغة السؤال الذى طرحه

المؤتمر ليكون كالتالى : « هل يمكن إصلاح الفكر الإسلامى ؟ »

ثانيًا : لماذا يراد إصلاح الإسلام ؟ !

على أن السؤال « هل يمكن إصلاح الفكر الإسلامى » لابد أن يتداعى إلى سؤال آخر أهم وأخطر هو « لماذا يراد إصلاح الإسلام ، أو بمعنى أدق : الفكر الإسلامى ؟ » . والإجابة على هذا السؤال قد تُقدم عشرات المسائل ، غير أن أهم هذه المسائل ، وأخطر الأسباب فى تقديرى ، هى ثلاثة :تحول الإسلام إلى أيديولوجيا ، وغلق باب الاجتهاد الفقهى ، وضرب العقلية الإسلامية ومنعها من أى تفكير علمى .

(أ) فمنذ عهد الخليفة الرابع – على بن أبى طالب (٦٥٥ – ٦٦٠ م) بدأ صراع سياسى على السلطة (وكانت آنذاك الخلافة الإسلامية) بين فرقاء ثلاث : فريق الخليفة على ، وفريق المطالب بالخلافة حاكم الشام معاوية بن أبى سفيان ، وفريق الخوارج (أو الشراة) وهم جماعة انشقت من فريق الخليفة على ، وصاروا أعداء له ولخصمه معاوية .

وفى هذا النزاع السياسي فإن كل فريق لجأ إلى الشريعة ، وإلى القرآن ، يستخدمه فى تبرير موقفه وتسويغ تصرفه وإضفاء الشرعية على أعماله ، ودمغ خصومه بالكفر والإلحاد ؛ ومن هنا بدأت الأيديولوجيا الإسلامية ترسخ وتتوطد وتغير معالم الفكر الدينى تغييرًا تاما ؛ إذ صار هذا الفكر يخدم الأيديولوجيا ويبررها .

فالإسلام شريعة عامة إنسانية ، ليست مشروعًا سياسيًا ، ولا هى نظام حكم ، ولا هى حزب لجماعة ، ولا هى احتكار لعصبة ، فإذا ما حدث أن تداخلت السياسة مع الدين ، أو تخالطت الحزبية مع الشريعة ، تحول الدين وانتهت الشريعة إلى أن يكونا أيديولوجيا ، أى معتقد جامد (دوجما) ، سياسى أساسا وحزبى أصلا ، شمولى صارم (ديكتاتورى) ، يمنع أنصاره من أى جدل أو نقاش ، إذ يفرض عليهم مبدأ « السمع والطاعة » باسم الدين وبسيف الشريعة ، ويدمغ من يخرج على هذا المبدأ ، كما يصم خصومه ، بالكفر والإلحاد .

الشريعة سمحة تجيز ، بل تدعو إلى ، وجود آراء مختلفة ، وقيام مذاهب متباينة ، وظهور آراء متعددة ؛ أما الأيديولوجيا فإنها تركن إلى الوطنية أو تتحصن بالدين ثم تقتصر على ما يؤيدها وما يعضدها ، حتى وإن حرِّفَت وزيِّفت ، ثم تزعم أن ما تركن إليه وتتحصن به هو المطلق ، فلا يجوز لأحد أن ينقده أو يبدى رأيا مخالفًا أو يذكر قولاً معارضًا ، وإلا عد خائنًا أو كافرًا ملحدًا جزاؤه القتل .

هكذا ، تحولت الشريعة إلى أيديولوجيا ، وأصبحت كل نظم الحكم - على مدى التاريخ الإسلامى - تستند إلى أيديولوجيا خاصة بها ، اتبعها فى ذلك حواشى الحكام والإداريين وفقهاء السلطة . وكان الحاكم - خليفة أو سلطانًا أو ملكًا أو أميرًا -

يستند فى تبرير الأيديولوجيا وإضفاء شرعية دينية عليها – إلى أنه خليفة الله أو ظل الله على الأرض أو المعين بنعمة الله أو المنفذ لأحكام الله وهكذا ، بينما صارت المعارضة دينية أيديولوجية كذلك ، تقوم على اتهام الحاكم بالكفر ، ووصم المجتمع بالإلحاد ، تعتمد فى ذلك على أنه لا يطبق ما أنزل الله ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾.

ولم تقبل جموع العامة من المسلمين هذا الاستغلال السياسى للدين والتوظيف الحزبى للشريعة ، فانسحبت من ساحة الحياة العامة وانكفأت على معايشها اليومية ، وقد صار الدين لديها مجرد أداء للشعائر ، كما أصبحت الشريعة عندها صيغة تختلط بالتراث الشعبى (الفولكلور) ، وتتجلى فى الموالد والأذكار وزيارة الأضرحة واحتفالات المقابر والتبرك بالأولياء وأداء النذور .

بهذا اغترب الفكر الدينى الصحيح بين مغالاة السياسة والحزبية من جانب ، وجهالة الاتجاهات الشعبية من جانب آخر .

(ب) لأسباب سياسية فى الحقيقة ودينية فى الظاهر فقد أمر الخليفة – فى القرن الرابع الهجرى أى العاشر الميلادى – بأن يقتصر العلماء على دراسة أقوال العلماء الذين سبقوهم ، وأن يكفوا عن أى اجتهاد بالرأى ، وهذا هو ما يسمى بقفل باب الاجتهاد فى الفقه الإسلامى (السنى) .

ومنذ هذا الوقت تجمد الفقه على ما كان عليه وصار إليه ،

ولم يعد من حق أى عالم أو فقيه أن يبتدر رأيا أو أن يبتدئ فكرًا ، بل عليه أن يستخرج من القديم حلولا لأى وضع جديد ، فانتهى الأمر إلى أن يصبح الجميع مقلدين غير مجددين .

ومادام أى تجديد يعتبر تحريفًا ، وأى إبداع يعد ابتداعًا ، فقد انغلقت أبواب الاجتهاد الفقهى ، وقفلت منافذ الإبداع الشرعى ، ووقف تقدم المجتمع الإسلامى عند القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) ، لا يتحرك ولا يريم .

(جـ) ظهر فى تاريخ الإسلام رجل هو الأشعرى (٨٧٣ - ٩٤١ م) أدى به رأيه ، نتيجة ظروف سياسية أوقعته فى محنة شديدة ، إلى أن يقدم مذهبًا ، أهم ما فيه أن الله قادر على كل شىء وخالق كل شىء ، وليس للطبيعة عنده فعل ما .. ، أما أفعال الإنسان ، فإن الله يفعلها ويخلقها فيه ، فينسبها الإنسان إلى نفسه ، ويزعم أنها من كسبه .. » .

وتلا الأشعرى أبو حامد الغزالى (١٠٥٩ - ١١١١ م) فقال إن الله سبب لوجود العالم ، وانه خلقه بإرادته وقدرته ، وأنه لا توجد إلا علّية واحدة ، هى علية وجود المُريد ، أى الله . أما علّية الطبيعة ، أو ما تلحظه المشاهدة من وجود صلة بين شيئين كإضرام النار واشتعالها فى الأشياء من ثمّ ، أو إحداث إصابة تعقبها وفاة ، أو رش ماء يتبعه بلل ، ذلك كله أمر منكور ومردود إلى علاقة زمانية بين الشيئين ، أى حدوث أمر متتابع بينهما ،

فليست النار هى التى أشعلت الأشياء ، ولا الإصابة أحدثت الموت ، ولا الماء أنشأ البلل ، إنما ذلك كله تهيؤ فى ذهن الناس لحدوث هذه بعد تلك ، والفاعل في الحقيقة والسبب فى الواقع ، هو الله سبحانه ، ولا هذا الشيء أو ذاك .

ونتيجة لانتشار فكر الغزالى ، وكتابه إحياء علوم الدين ، فقد انتهت تمامًا – فى العقل الإسلامى – فكرة السببية أو وجود قوانين ثابتة مطردة لحكم الأشياء ، كما انتهت كذلك فكرة حرية الإرادة ، ومبدأ مساءلة الإنسان عما يفعل ؛ فمادام كل فعل هو لله فالإنسان مجبور عل ما يفعل ولا محل لمساءلته أبدًا .

وهكذا تضافرت العوامل الثلاثة السالفة : تحول الدين إلى أيديولوجيا ، وقفل باب الاجتهاد الفقهى ، ومنع العقل الإسلامى من التفكير على أسس من السببية ونظام من العلية ، فأدى ذلك إلى جمود الفكر الإسلامى واغترابه عن روح الدين داخل الشريعة ، مما دعا جميع المفكرين المسلمين – منذ القرن الماضى – إلى الإلحاح المستمر على ضرورة تجديد الفكر الدينى الإسلامى ، أو حتمية قيام إصلاح إسلامى شامل حتى يستطيع المسلمون مواكبة حركة الحياة الجارية ومعاصرة أساليب الحضارة القائمة .

ثالثًا : هل يقبل التقليديون والمتطرفون أى إصلاح للإسلام ؟

التقليديون أناس تشكلت عقولهم وتركبت نفوسهم من التراث السائد ، فأصبح هذا التراث هو رؤيتهم التى ينظرون إلى العالم

من خلاله ، كما صار هو مثلهم الأعلى ونموذجهم الأمثل . ومن شأن هذه العوامل أن تكبح قواهم الفكرية فلا يستطيعون الخروج من القوالب التى صبت فيها ، ولا يقدرون على الانفلات من العناصر التى ينبغى أن يثوروا عليها ويعملوا على تغييرها ، فمع إدراك بعض المتميزين فيهم أنه لابد من التجديد والإصلاح ، فإنهم غالبًا ما يكونون عاجزين عن أى تجديد أو إصلاح ، لانحباسهم فيما يراد تجديده أو إصلاحه ، ولافتقادهم إلى الأدوات التى تؤهلهم إلى هذا وذاك .

على أن الأخطر من ذلك أن هؤلاء التقليديين الذين لا يعملون فى سبيل التجديد أو الإصلاح يأبون على غيرهم أن يقوم بهذه المهمة بدلا منهم ؛ إذ فى ذلك نزع لسلطانهم وتهديد لمكانتهم ، فضلًا عما فيه من معنى إثبات قدرة غيرهم على ما عجزوا هم عن تحقيقه ، لهذا فإنهم يكونون عقبة كأداء فى سبيل أى إصلاح أو تجديد ، وغالبًا ما يعملون على تهديد أى مجدد أو مصلح – ولو كان منهم – ووصمه بالخروج عن الملة ، وتقديم البدع ، ومحاربة الدين ، مستعينين فى ذلك بالنصوص التى وضعت فى عصور التخلف والانحطاط ، والتى هى الأساس فى طلب التجديد والدعوة إلى الإصلاح ، لتغييرها وتخطيها وتجاوزها تمامًا .

أما المتطرفون فهم جماعات أو أشخاص لا يتعلقون بالدين أو الشريعة ، لكنهم يتشبثون بالأيديولوجيا السياسية التى تستخدم الدين فى تبرير أهدافها وتستغل الشريعة فى تحقيق أغراضها ، وهم

قد نُشئوا فى ذلك ، ودرجوا عليه فأحدث لهم هذا نوعا من « غسيل المخ » فصاروا يطابقون بين أيديولوجيتهم والدين ، ويخالطون بين جماعاتهم والشريعة ، فاضطرب الأمر لديهم ولم يعد عندهم تحديد واضح أو رؤية سليمة أو نظرة نافذة .

ومع افتقاد الأيديولوجيين (أنصار الإسلام السياسى) لعناصر الحكم الصحيح على الأشخاص والأشياء والأفكار والآراء ، فإن مصالح بعض منهم تدفعهم إلى الإصرار على هذا الخطأ والاستمرار فى هذا الانحراف ، بحيث تصبح أى محاولة لتخليص الدين من الأيدلوجيا أو فهم الشريعة بعيدًا عن الأهداف السياسية والأغراض الحزبية - فى تقديرهم - عملا منافيا للدين ، ونهجًا مخالفا للشريعة . لقد أصبح الخطأ لديهم صوابا والصواب خطأً ، وفى هذه المعايير المقلوبة رأسا على عقب ، فإنهم يحولون دون أى إصلاح للفكر الإسلامى أو تجديد للروح الدينى ، لأن من شأن هذا وذاك أن يقوض وجودهم وأن يهدد مصالحهم وأن يدفعهم إلى تغيير معتقداتهم الأيديولوجية تغييرًا تاما ، وهذا أمر ليس سهلا ولا هو فى قدراتهم الذاتية .

ومع تقدير كل ذلك فعلى المستنيرين أن يعملوا جادين وأن يكافحوا مصرين على تخليص الدين من الأيديولوجيا وتجريد الشريعة من الجمود واللاعقلانية ، حتى يستقيم الإسلام الصحيح وتستوى الشريعة الأصلية .

رابعًا : كيف يكون الإصلاح ؟

يرى كثير من المسلمين ضرورة تجديد الفكر الدينى وتحديث العقل الإسلامى ، خاصة مع ما يحدث للمسلمين فى بلادهم وفى خارج بلادهم ، نتيجة لاختلاط التدين بالتطرف (وهو أثر طبيعى وحتمى للأيديولوجيا الإسلامية أو الإسلام السياسى) غير أنه نظرًا للمحاذير التى سلف بيانها فإن التجديد والتحديث يدخل فى باب الكلام أكثر مما يدخل فى مجال الفعل ؛ ذلك أن أعدادًا غفيرة من المسلمين ، وخاصة ذوى المصالح والتقليديين والأميين ، يأملون أن يحدث تجديد الفكر الدينى دون تجديد حقيقى للفكر الدينى ، أى أنهم يشترطون لحدوث التجديد وقبوله ألا يحدث أى تجديد ، وتلك هى المفارقة الحقيقية فى العالم الإسلامى .

ومع ذلك فإننا نرى أن يكون إصلاح الفكر الإسلامى وتجديد الفكر الدينى وتحديث العقل الإسلامى ، باتباع ما يلى :

١ – **تحديد الألفاظ والمعانى** : فإذا ما وضع لكل لفظ مما يستعمله المسلمون تعريف جامع مانع (بلغة المناطقة) فإن ذلك سوف يؤدى إلى ضبط المصطلحات ووضوح المفاهيم وعدم اضطراب المعانى ، مما يؤدى – لا محالة – إلى إصلاح كبير فى الفكر الإسلامى .

وعلى سبيل المثال فإن لفظ الشريعة يعنى فى القرآن الكريم : الطريق ، السبيل ، المنهج وما ماثل ؛ لكن لعدم تحديد المعنى منذ

البداية فقد تطور وتغير حتى أصبح يعنى الآن الأحكام القانونية ، ما ورد منها فى القرآن الكريم وما صدر عن الفقهاء والعلماء والقضاة . واختلط هذا بذاك فلم يعد أغلب المسلمين يستطيعون تحديد المقدس من البشرى ، ولا ما جاء من الوحى مما ورد فى أعمال الناس . وتحديد لفظ الشريعة - مثلا - سوف يؤدى إلى بيان وتأكيد أن حوالى ٩٠٪ مما يقال إنه شريعة إسلامية هو فى الحقيقة فقه إسلامى .

ومثل لفظ الشريعة لفظ الحكم الذى لا يعنى فى القرآن الكريم سياسة أمور الناس ، بل يفيد القضاء فى الخصومات أو الرشد والحكمة .

٢ - تفسير القرآن الكريم وفقا لأسباب التنزيل وتبعًا للظروف التاريخية ؛ ذلك أن أكثر ما أصاب الفكر الإسلامى من تحريف وانحراف جاء نتيجة لتفسير آيات القرآن على عموم ألفاظها ، وهو أسلوب اتبعه الأيديولوجيون ثم تبعهم فيه التقليديون مما أدى إلى تفسير القرآن الكريم على غير ما أراد التنزيل ، واقتطاع جزء من آية لاستعماله كشعار للسياسيين والحزبيين والمتطرفين . وأسباب تنزيل القرآن غالبًا ما تكون واضحة فى سياق الآيات نفسها ، وإلا فهى مذكورة فى التراث بنفس الأسانيد والقوة التى يقوم عليها كل التراث الإسلامى ومنه أحاديث الآحاد ، وهى أغلب الأحاديث المروية عن النبى ﷺ .

أهم مثل فى ذلك أن الخوارج على المجتمع ، والمتطرفين

والإرهابيين على مدى التاريخ ، يرفعون جزءًا من آية ليصموا الحكومات والمجتمعات بالكفر والإلحاد بما يبرر لهم الاغتيال والعنف والتدمير ، وهذه الآية هى : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ . ولابد أن يجد الطغاة والبغاة أى مطعن على أى مجتمع أو أى نظام فيحكمون عليه بالكفر وفقاالاستعمال الآية على عموم ألفاظها ، أما إذا نظر إلى أسباب تنزيل الآية ، وهو وارد فى سياق الآيات السابقة والتالية يتبين أن لها معنى آخر تمامًا ، ففى القرآن ﴿وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله .. ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ . ﴿وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ .

إن تفسير آيات القرآن الكريم وفقًا لأسباب التنزيل وتبعًا للظروف التاريخية يؤدى إلى تقديم تفسير جديد أصح وأدق وأضبط من التفسير الذى ينبنى على مجرد التفسير اللفظى .

٣ – **الفصل بين السياسة والدين** : ذلك أن السياسة ما إن تدخل على الدين إلا حولته إلى أيديولوجيا (على المعنى السالف بيانه) وما إن تتصل بالشريعة إلا وغيرت من صميمها وحولت من مفاهيمها . فالسياسة تخدم نفسها وأصحابها ولا تعبأ بأى قيمة أو مبدأ ؛ بل تستغل الدين لأغراض حزبية وتوظف الشريعة لأهداف شخصية .

إن العمل السياسى ينبغى أن ينظر إليه ويقيّم باعتباره عملا بشريا سواء كان من جانب الحكومة أم من جانب المعارضة ، حتى لا تتهم الحكومة المعارضين بالكفر والإلحاد (وربما طبقت عليهم حد الحرابة ، كما حدث على مدى التاريخ) ولا تتهم المعارضة الحكومة والمجتمع بالكفر والإلحاد فتسوغ بأسباب من الدين أى فوضى أو اغتيال أو دمار .

٤ - **تحرير الفقه الإسلامى** : فحالة الجمود التى صار عليها هذا الفقه منذ القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) حبست العالم الإسلامى فى آراء وأفكار وفتاوى صدرت منذ عشرة قرون لتلائم مكانها وتوائم زمانها .وقد أصبح تحرير الفقه الإسلامى ضرورة لابد منها لتحرير الفكر الإسلامى ذاته ، والإنسان أينما كان . وقد قام بعض المستنيرين بجهود مهمة وملحوظة فى هذا الصدد ، والمأمول أن يتكاثر الاجتهاد الصحيح ويتزايد الابتكار الرشيد ، حتى يصبح الفقه الإسلامى رائدا للتقدم وحافزًا للعمل ودافعًا للإنسانية .

٥ - **تقويم العقل الإسلامى** : فهذا العقل - فى غالبه - منذ القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) يفتقد التفكير المؤسس على السببية ، والذى يربط الأسباب بمسبباتها ، كما يفتقر إلى الفهم المستند إلى العلية ، أى الذى يبحث عن علل الأشياء ودواعيها ودوافعها ، وبغير التفكير السببى لا يقوم علم بل ينحدر العقل إلى الخرافة ، ودون التعليل الصحيح لا يستوى منطق ولكن

يسقط الفهم فى مهاوى التخليط .

لابد للعقل الإسلامى من أن يعود إلى أصله الذى رسمه له القرآن وحدده له الإسلام الصحيح ، فيبحث عن الحقيقة بنفسه – بعد علم ودراسة – ويلتزم المنهج النقدى (أو الفحصى) الذى ينأى عن التسليم ، ويفحص كل شاردة وواردة ، دون أن يكتفى بالفتاوى المعلّبة أو بالآراء سابقة التجهيز ، والتى تريد أن تحكم الناس بالجهل لتحصل على السلطة وتجبى المال .

تلك هى أهم الأسباب اللازمة لإصلاح الفكر الإسلامى ، نرجو أن تجد دراسة بغير تحيز ، وتفهمًا دون غرض ، وبحثًا لا اتهام فيه ولا تهديد .

ماذا جرّبنا من النظم !؟

يفخر المسلمون ، دائمًا أبدًا ، بأن الإسلام شريعة العلم وشريعة العقل ، وهم فى ذلك يَذكرون ويُذكّرون بأن أول كلمة تليت على النبى ﷺ من القرآن الكريم هى كلمة (إقرأ) ، وأن ثم آية قرآنية تقول ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ (سورة فاطر ٣٥ : ٢٨) ؛ هذا فضلاً عن حديث روى عن النبى ﷺ يقول « العلماء ورثة الأنبياء » ، وقول روى عن النبى ﷺ كذلك « اطلبوا العلم ولو فى الصين » . وإلى جانب هذا ، فإنهم يؤكدون على أن القرآن الكريم شدّد على التّدبر والتفكر ، وهما سدى العقل ولُحمة الرشد .

وكان من نتيجة استيعاب الأجيال الأولى من المسلمين لهذه المفاهيم السديدة . والعمل بها ، أن نهضوا بالمسلمين نهضة عظمى . فمع أن الإسلام نشأ فى بيئة بدوية ، وبين أمة أمية ، فإنه فى أقل من قرن من الزمان ، طرح عنه حضارة شاملة ، وفصل منه علومًا متنوعة ؛ وظلت هذه العلوم سائدة كما بقيت الحضارة راسخة حتى القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) ؛ ثم خلف من المسلمين خَلَفٌ بددوا العلم وضيّعوا العقل ؛ فخمدت جذوة الحضارة الإسلامية ، وهمدت شدة الهمة والفتوّة ، وسكنت

حركة العقل ، وفترت دَفْعَة الرشد ؛ فساد عصر من التقليد ، وغلب أُسلوب المحاكاة والاتبّاع ، وحُظر على العقل أن يتحرك ، كما قُصر الرشد عن أن يكتمل . وكان من نتيجة ذلك أن المسلمين ، وهم فى الوضع الحساس من عالم اليوم ، يحطون أيديهم على عصب الاقتصاد العالمى ، ويضعون فى خزائنهم تلالاً من الذهب والفضة لم تتوفر لأمة أخرى على مدى التاريخ ، بهذه السهولة والغزارة ؛ ورغم كل ذلك ، فإن دورهم فى الحضارة هامشى ، ومكانهم فى السياسة جانبى ، واسهامهم فى العلم نزير ، وتكوينهم للعقل قليل .

وفى هذا الجو الوخيم ، وبدلاً من اللجوء إلى العلاج الحقيقى والدواء الوحيد ، وهو الانفتاح العقلى والانفتاح الفكرى ؛ فإن نفرًا من المسلمين يعملون على عكس ذلك ، ويعمدون إلى الانغلاق العقلى والانحصار الفكرى ، ويحولون بشتى طرائق الإرهاب وكل وسائل الإرهاق ، بين غيرهم وبين أن يأخذوا بالعلم أو يعملوا بالعقل أو يحتكمو إلى الرشد ، وهم فى ذلك يزعمون أن فى قول الحق جرحًا لشعورهم ، وفى بيان الصواب إهانة لعواطفهم ، وفى الدعوة إلى الفكر السديد استفزازًا لجوانحهم الراكدة ، وفى نشر الآراء الرشيدة استنفارًا لميولهم العدوانية .

أى مسلمين هؤلاء الذين تنجرح مشاعرهم بقول الحق ، أو تُهان عواطفهم عند بيان الصواب ، أو تُستفز جوانحهم لدى الدعوة

إلى الفكر السديد ، أو تُستنفر ميولهم العدوانية فور نشر الآراء الرشيدة ؟

إن هذا النفر من الناس نتوء مرض فى جسد الأمة ، لا ينبغى أن يُحسب على الإسلام أو يُنسب إلى المسلمين ؛ لأنه يسىء إلى الإسلام والمسلمين إساءة بالغة ، حين يظهرهم بمظهر الجهل والجهال المعادين لأى رأى رشيد والمضادين لأى ذكر سديد .

ومما يقوله هذا النفر دون فهم أو تمحيص ، وبغير تحليل أو تقييم ، أن العالم الإسلامى جرب كل أنواع النظم مثل الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية والرأسمالية ففشلت وانتهت إلى إخفاق ، وأنه لم يبق إلا الإسلام الذى لم يطبق بعد ، ومن ثم ينبغى تطبيقه ،فما هى الحقيقة فى هذا القول الشارد ؟

قبل وفاة النبى ﷺ كانت شبه الجزيرة العربية كلها قد دخلت فى الإسلام ، وأصبح الإسلام هو الذى يطبق فيها . وفى عهدى أبى بكر وعمر فتح المسلمون الشام (٦٣٥ م) وبلاد فارس (٦٣٧ م) ومصر (٦٤١ - ٦٤٢ م) . . ، وكان معنى ذلك أن يسود الحكم الإسلامى فى كل البلاد المفتوحة ، وأن تصير هذه البلاد أجزاء من الخلافة الإسلامية ، كما يصبح أبناؤها - وإن لم يسلموا - من رعايا الخليفة (!!) وانتشر الحكم الإسلامى إلى شتى البقاع فى الشرق الأوسط ، والشرق الأقصى ، وظل كذلك حتى ألغيت الخلافة الإسلامية - التى يرى البعض أنها

هى صميم الحكم الإسلامى – فى ٣ مارس ١٩٢٤ . ومؤدى ذلك أن الحكم الإسلامى ، من خلال الخلافة الإسلامية ، ظل سائدًا مطبقًا فى كل منطقة الشرق الأوسط – على الأقل – حتى تاريخ إلغاء الخلافه ، فهل أدى هذا الحكم إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية (وهى العدل والرحمة والإنسانية) وإلى تحقيق أخلاقيات الإسلام ! ؟

لقد حكمت الدولة الأموية مدة تزيد على قرن من الزمان (٦٦١ – ٧٤٥ م ، ٤١ – ١٢٧ هـ) ؛ وفيها قال الجاحظ (عمرو بن بحر ٧٧٥ – ٨٦٨ م) إنها دولة عربية أعرابية (كما قال إن دولة بنى العباس أعجمية خراسانية) .

وواقعات التاريخ شواهد قاطعة على صحة قول الجاحظ ، فخلفاء بنى أمية هم الذين فرضوا الجزية على المسلمين من غير العرب ، حتى رفعها عمر بن عبد العزيز (٧١٧ – ٧٢٠ م ، ٩٩ – ١٠١ هـ) قائلاً : إن محمدًا ﷺ أرسل هاديًا ولم يرسل جابيًا . وهذه الواقعة ، مع غيرها من الواقعات التى تحفل بها كتب التاريخ ، تقطع بأن الحكم فى عصر خلافة الأمويين كان للإسلام اسمًا ، وللعنصر فعلا ؛ وأنه وإن تمحل بالإسلام وانتسب إليه لم يطبق شريعة الإسلام ولم يحقق أخلاقياته . وفى هؤلاء الخلفاء الأمويين قال أبو العباس عبد الله الهاشمى ، أول الخلفاء العباسيين ، والملقب بالسفاح (٧٥٠ – ٧٥٤م ، ١٣٢ ، ١٣٦هـ) « وثب بنو حرب وبنو مروان فابتزوها (أى الخلافة) وتداولوها

فجاروا فيها واستأثروا بها ، وظلموا أهلها » ثم أضاف وهو يخطب فى الناس « لكم منا ذمة الله .. وذمة رسول الله ﷺ وذمة العباس .. أن تحكم فيكم بما أنزل الله ، ونعمل فيكم بكتاب الله » ، وهو قول صريح الاتهام للخلافة الأموية ، من مؤسس الخلافة العباسية ، بأنها لم تكن تحكم بما أنزل الله .

وحكمت الخلافة العباسية أغلب العالم الإسلامى مدة تنوف على ثمانية قرون (٧٥٠ - ١٥١٦ م ، ١٣٢ - ٩٢٢ هـ) ، وهى الخلافة التى قال عنها الجاحظ إنها دولة أعجمية خراسانية ؛ أى إنها دولة استبدلت عنصرًا بعنصر ، مع أن شريعة الإسلام وأخلاقيات الإسلام ضد العنصرية واللا إنسانية . وعلى الرغم من أن دولاب الحكم كان - فى الحقيقة - فى يد الأعاجم من فرس وترك وغيرهم ، فإن غير العرب من المسلمين كان عليهم أن يتولوا عربيا ، أى أن يكونوا موالى لشخص عربى يحل ويربط شئونهم . وفى عهد هذه الخلافة ، وفى أوج الازدهار الحضارى والارتقاء الثقافى ، كانت حاضرة الخلافة - بغداد - إبان حكم الرشيد والأمين والمأمون ، ومن تلاهم ، تعج بالحانات والمواخير . وتراكمت لدى الخلفاء ثروات طائلة ، جاءتهم من الجزية والخراج والاستيلاء وما غير ذلك من مداخل ، ومع ذلك فإنهم بددوا أغلبها فى اللهو والترف ، وأنفقوها على الجوارى والغوانى والشعراء والمحاسيب ، دون أن يرتبوا منها رواتب محددة (معاشات) للأرامل واليتامى والمسنين والمرضى ، وإنما تركوا هؤلاء يتكففون عيشهم ، ويتسولون

ما يقيم به أودهم ، ويقيمون على حسنات الناس وزكوات المؤمنين . ولم تستطع الخلافة أن تحكم كل أرجائها فتفسخت فى إمارات وسلطنات ودويلات وولايات ، ولم يبق فى يد الخليفة إلا بغداد وأعمالها . وفى عهد هذه الخلافة وقعت الحروب الصليبية (١٠٩٥ - ١٢٧٢ م) واستطاع المسيحيون الأوروبيون أن يحتلوا أماكن متعددة فى بلاد الخلافة وأن تصل بعض جيوشهم إلى صحراء بغداد . وفشلت هذه الخلافة فى حماية نفسها من هجمات التتار الذين استولوا على بغداد ودمروها تمامًا وقتلوا الخليفة المستعصم (٦٥٦ هـ) ولم يوقف زحف التتار إلا جيش المصريين بقيادة حكامهم المماليك .

أما الدولة الفاطمية فقد حكمت أكثر من قرنين من الزمان (٩٠٩ - ١١٦٠ م ، ٢٩٧ - ٥٥٥ هـ) ، وهى دولة شيعية إسماعيلية قامت فى المغرب العربى ثم حاربت الخليفة العباسى المسلم ، وحاربت المسلمين ، حتى استولت على مصر (٣٥٩ هـ) وبنت مدينة القاهرة وجعلتها مقرا لخليفتها المعز لدين الله الفاطمى (ولذلك تسمى قاهرة المعز) . والفاطميون شيعة إسماعيلية تخالف عقائدهم وممارساتهم أهل السنة جميعًا . وفى عهد الخلافة الفاطمية هذه تحول كثير من قبط مصر إلى الاسلام .

وأكثر مايؤخذ على الخلفاء الفاطميين - مما يخالف شريعة الإسلام وأخلاقيات الإسلام - أنهم تألهوا ، وخلطوا بين منصب الخليفة ومقام الجلالة فى وضوح قح وصراحة فجة . وقد أصدر

الخليفة القادر العباسى فى شأنهم محضرًا وقع عليه القضاة والأئمة والأشراف (٤٠٢ هـ ، ١٠١١ م) جاء فيه « .. إن هذا الناجم بمصر (الخليفة الفاطمى) هو وسلفه كفار وفساق وفجّار وزنادقه ... فقد عطلوا الحدود ، وأباحوا الفروج ، وسفكوا الدماء ، وسبوا الأنبياء ، ولعنوا السلف ، وادّعوا الربوبية .. ».

أما السلطنة العثمانية (أو الخلافة العثمانية) فقد حكمت مدة تقارب الخمسة قرون (١٥١٧ – ١٩٢٤ ، ٩٢٤ – ١٣٤٣ هـ) ، لكنها بدأت قبل ذلك بكثير كسلطنة فى تركيا (١٢٨١ – ٦٨٠ م) ثم شهرت السيوف على المسلمين ، وعلى الخليفة العباسى – الذى كان يقيم بمصر آنذاك – واستولت على الشام ومصر ، وأجبرت خليفة المسلمين المتوكل على الله محمد بن المستمسك أن يتنازل عن الخلافة للسلطان سليم الأول .

وقد كانت السلطنة العثمانية دولة انتصارات مدة قرنين ، ثم انحدرت إلى دولة هزائم بعد ذلك ، منذ هُزم الأسطول العثمانى (١٥٧١) ثم فع الحصار عن فيينا (١٦٨٣) . وتوالت الهزائم كما انتشر الضعف فى كل أرجاء السلطنة حتى صارت تُعد رجل أوربا المريض . وفى عهدها غزت فرنسا مصر (١٧٩٨ م – ١٢١٣ هـ) ثم غزتها بريطانيا بحملة فريزر (١٨٠١ م) ثم احتلت بريطانيا أرض مصر (١٨٨٢) دون أن تصد دولة الخلافة الجيوش الأوروبية عن أراضى المسلمين .. وانتهى الأمر إلى أن

تحتل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا أغلب بلاد منطقة الشرق الأوسط بغير أى مقاومة من السلطنة العثمانية وخلافة المسلمين .

وقد ظل السلاطين العثمانيون متمسكين بلغتهم محافظين على لسانهم فلم يتحولوا إلى اللغة العربية ، بل كان الخليفة المسلم لا يعرف كيف يقرأ القرآن فى نصه العربى الأصيل . ولم يحكموا بالعدل أبدًا أو يساووا بين المسلمين ؛ بل كانت خلافاتهم سيطرة للعنصر التركى على كافة العناصر ، وسيادة له على أى مسلم آخر ، أى إنها كانت دولة عنصرية ، والعنصرية هى أول ما ينهى الإسلام عنه ؛ كما أنها لم تكن دولة عادلة مع المسلمين فى كافة أنحاء الخلافة ، مع أن العدل أول أساس ينبنى عليه الإسلام .

وقد ترك هؤلاء العثمانيون أمر مصر إلى المماليك ، فمن هم المماليك ، وماذا حدث فى مصر فى عهدهم ، وهل كانت تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية وأخلاقيات الإسلام ؟ .

المماليك أرقاء (أى عبيد) بدأ الفاطميون فى جلبهم إلى مصر فى القرن العاشر الميلادى (غالبا من بلاد القوقاز) كى يدربوا على الجندية وخدمة السلطان بعد تحويلهم إلى الإسلام ، وكان بعضهم يعتق كما أن بعضا منهم وصل إلى مناصب رفيعة فى الدولة ، وقد استولوا على السلطة فى مصر وحكموها مدة ٢٥٠ عامًا ، أقاموا فيها دولتين : دولة المماليك البحرية (١٢٥٠ – ١٣٨٢ م) ودولة المماليك البرجية (١٣٨٢ – ١٥١٧) .

وكان أكثرهم يحكمون لمدد قصيرة تنتهى عادة باغتيالهم على أيدى منافسيهم الطامعين فى السلطان ، ونتيجة لذلك فقد انتشر فى عهدهم سفك الدماء ، واضطراب الأمور ، وفساد الحياة العامة والخاصة

ماذا كان شأن الشريعة والإسلام طوال عهد العثمانيين والمماليك فى حكم مصر ؟ ونقتصر على مصر كمثل للبلاد العربية والإسلامية ، وحتى لا نتعرض لأى بلد آخر .

إن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر ، طوال ذلك العهد ، بلغت أقصى درجات التردى وأقسى حالات الانحدار ، فلقد كانت الحياة السياسية مقصورة على الحكام ، يقيمون فى القلعة بعيدًا عن الناس ، وكانوا على الدوام متنافسين متصارعين متقاتلين ، لا يدفعهم إلى ذلك إلا نهم السلطة وجشع المال ، ولا يقفهم دين أو تهذبهم شريعة .

وكان الشعب منفيا تمامًا من الحياة السياسية ، مبعدا نهائيا عن اتخاذ أى قرار بصدد الحكم أو الحرب أو جباية الأموال أو ما ماثل ، وأثر تردى الوضع السياسى واختلاط أساليب الحكام على أوضاع الشعب ، ففسدت حياته ورق دينه واغتربت عنه روح الإسلام أو مبادئ الشريعة . فانتشرت تناول الخمور وتدخين الحشيش (يقال عنه الحشيشة) واستحلاب الأفيون ، وصارت الموالد مناسبات شعبية ، متعددة ومتكررة ومتتالية ، لاستحلال الفسق

والفساد والمجون ، وممارسته علنا ، ومباشرته فى غير حياء ، دون مراعاة لدين أو احترام لملة ، وانتهى التدين – فى غالبه – إلى مجرد ممارسة شكلية للشعائر ، لا تفلح فى خلْق أو تعميق الشعور الكونى والتجربة الدينية والإيمان الصحيح بالله تعالى ؛ كما لا تصلح لإقامة النظام الأخلاقى السليم أو نشأة الحس الإنسانى القويم .

وكان القضاة ، غير مستقلين ويقتضون أجورهم من أصحاب المنازعات ، يدفعون فيها جُعلا كبيرًا لقاضى القضاة فى الآستانة حتى يقيهم فى مناصبهم أو ثمنا لتعيينهم فيها ، ولم يكن لهم إلا حق الفصل فى المنازعات المدنية وخلافات الأحوال الشخصية (من زواج وطلاق وحضانة ونفقة) وفرض أنصبة الميراث (وكان القائم بذلك يسمى « الفارض » ومن هنا جاء اسم ابن الفارض الشاعر الصوفى) . أما الحدود الإسلامية ، فقد عُطلت تمامًا كما عُطّلت فى أكثر حالات ما يسمى بالحكم الإسلامى ، وكان للقضاة حق تحقيق بعض الجرائم لكن العقوبة كانت تصدر من الوالى وتطبق بواسطته ، ولم تكن هذه العقوبات إسلامية ولا كانت إنسانية ، وعلى من يرد المزيد أو يسعى إلى دليل أكثر أن يقرأ الكتب التى كتبها مؤرخون مسلمون ثقاة عن هذه الفترة ، وأهمها كتابا المقريزى (تاج الدين أحمد بن على ١٣٦٤ – ١٤٤ م) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، وابن إياس (محمد بن أحمد ١٤٤٨ – ١٥٤٤) : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ..

وكانت نتيجة ذلك كله أن انهارت الدولة وفسد المجتمع وانحط

الفكر ، وعاش الناس فى صميم الجاهلية وفى غياهب الماضى ، بعيدين عن التاريخ نائين عن روح العصر ؛ حتى فاجأتهم الحملة الفرنسية (١٧٩٨ م) فأصابتهم صدمة حضارية شديدة ؛ أدت إلى انهيار كافة النظم والمؤسسات والأوضاع ، وعلى من يريد وصفًا واقعيًا دقيقا لحالة المجتمع آنذاك ، والصدمة الحضارية التي أصابته ، والآثار البعيدة التى نجمت عنها ونشأت منها ، أن يقرأ كتاب عبد الرحمن الجبرتى من التاريخ المسمى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .

وبعد انتهاء الحملة الفرنسية على مصر عين السلطان العثمانى محمد على – أحد جنود جيشه – واليا على مصر (١٨٠٥) لكنه استطاع أن يحصل لنفسه ولأسرته من بعده على حق حكم مصر ، وطوال فترة حكم الأسرة العلوية كان الحكم أوتوقراطيا أو شبه أوتوقراطى لكنه لم يكن ديمقراطيا على الإطلاق ، وإن حاول الشعب جاهدًا أن يصل إلى نظام ديمقراطى ، يشارك فيه الحاكم فى مهام الحكم ، ويأخذ حقه الطبيعى فى ذلك . ففى عهد الخديوى إسماعيل أنشئ مجلش شورى النواب ، لكن المشاركة الشعبية فى الحكم ، التى هى صميم الديمقراطية لم تتحقق ، وحدث الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ ، وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن ، فى ظل حكم أوتوقراطى ، واحتلال أجنبى ، أن تنشأ أى ديمقراطية ، ومع ذلك فقد حاول الشعب جاهدًا أن

يصل ولو إلى هامش بسيط من الديمقراطية ، فكافح من أجل ذلك حتى صدر دستور ١٩٢٣ ، لكن الوزارة الشعبية التى قامت على أساسه برياسة سعد زغلول زعيم الأغلبية سرعان ما استقالت إثر مقْتل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى (البريطانى الجنسية) ، وتولت الحكم وزارات الأقلية ، بلْ واستبدُل دستور ١٩٢٣ بدستور آخر هو دستور ١٩٣٠ الذى ظل ساريا حتى أعيد العمل بدستور ١٩٢٣ ، فى سنة ١٩٣٥ ، وفى ١٩٣٦ وقعت مصر وبريطانيا معاهدة باستقلال مصر ؛ وما إن شرعت مصر فى تأسيس الديمقراطية حتى قامت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ، ومنذ قيام هذه الحرب أُعلنت الأحكام العسكرية فى مصر ، وظلت – على الأغلب – سارية فى مصر حتى اليوم (وفقا لقانون الطوارئ) ، وفى ظلال الأحكام العرفية (أو العسكرية أو أحكام الطوارئ) لا يمكن أن تقوم وتستقر ديمقراطية صحيحة سليمة .

يضاف إلى ذلك أنه فى يوليو ١٩٥٢ قامت حركة للجيش فأسقطت دستور ١٩٢٣ فى ١٩٥٢/١٢/١٠ ، ثم قدمت إعلانًا دستوريًا فى ١٩٥٣/١/١٧ تلاه عدة إعلانات دستورية إلى أن صدر دستور ١٩٥٦ (١٩٥٦/١/١٦) ، الذى ألغى ليحل محله دستور مؤقت سنة ١٩٥٨ ، ثم إعلان دستورى فى

١٩٦٢/١٢/١٧ ، ثم دستور ١٩٦٤ ، ثم دستور ١٩٧١ (١٩٧١/٩/١١ . ومنذ أواخر السبعينيات ، وحتى الآن ، نشأت قواعد دستورية عرفية (أى غير رسمية) موازية لدستور ١٩٧١ ، ألغت أو عدلت بعض أحكامه او أضافت قواعد جديدة دون أن تُقنن بعد فى هذا الدستور أو فى دستور غيره .

ومؤدى وجود أسرة مالكة أوتوقراطية النزعة ، وقيام احتلال اجنبى لمصر (١٨٨٢ – ١٩٥٦) ، وتعدد الدساتير (منذ ١٩٢٣ حتى الآن) ، واستمرار الحكم بقوانين الأحكام العسكرية أو العرفية او قانون الطوارئ ؛ مؤدى ذلك كله أن مصر لم تجرب ولم تحظ بنظام ديمقراطي سليم وصحيح ودائم ، وإن كان هامش الديمقراطية فى بعض الأوقات كان عريضًا . اما الليبرالية (الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية) فلم تجد لها مكانا فى مصر أبدًا ، فطبيعة الحكم لم تكن تسمح بذلك ، ولا كانت تؤدى إليه النسبة العالية للأمية الأبجدية والأمّية الثقافية والأمية السياسية . غاية الأمر أن بعض الحكام ، وعددًا كبيرًا من الكتاب ، وخاصة خلال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينات من هذا القرن ، كانوا قد تأثروا بالنزعات الليبرالية التى كانت سائدة فى أُوروبا ، وخاصة فى فرنسا ، خلال هذه الفترة ، فكانت اتجاهاتهم الشخصية ليبرالية ، كما حاولوا نشر الليبرالية من خلال بعض الأعمال السياسية وكثير من الكتب والترجمات والمؤلفات ، لكن هذه النزعة – بحكم الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية – ظلت مقصورة على شريحة معينة من الحكام والمثقفين ، ولم تنتشر فى كل طبقات

المجتمع ولا امتدت إلى كل نظمه ، وإنما ظل المجتمع تتنازعه وتتقاسمه اتجاهات رجعية ومحافظة وسلفية وبعض الاتجاهات الليبرالية .

وفى ١٩٦١ حاول الرئيس عبد الناصر تطبيق النظام الاشتراكى الذى يدعو إليه الاتحاد السوفييتى وبعض بلاد الكتلة الاشتراكية ، لكن هذه النظام الاشتراكى لم يطبق فى مصر ولا طبق فى الاتحاد السوفييتى أو فى غيره من الدول التى ادّعت تطبيقه ؛ ذلك أن الذى طبق فى هذه البلاد ، وفى مصر ، فى الحقيقة ، هو نظام رأسمالية الحزب أو رأسمالية الطبقة الحاكمة ؛ وهو نظام رأسمالى قاصر يختلط ببيروقراطية (مكتبية إدارية) شديدة ، فيسفر عن نظام هجين أسوأ من النظام الرأسمالى الخالص ، وقد بدت سوءات هذا النظام فى مصر ، ثم ظهرت واضحة فى الاتحاد السوفييتى والكتلة الاشتراكية حتى سقط النظام تمامًا فى هذه البلاد ، وبدأت تطبق فيها وفى مصر فكرة اقتصاديات السوق .

وبطبيعة الحال لا يمكن أن يقال إن مصر طبقت النظام الرأسمالى ، إذ لم تقم فيها أبدًا صناعات خاصة ضخمة ، تنشىء الطبقة الرأسمالية التى تعيش على ريع رأس المال وفائض القيمة وتؤثر به فى النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكل ما كان فى مصر من صناعات خاصة كان يتركز غالبًا فى صناعات النسيج ، ومتكاملاتها وماعدا ذلك من مصانع كانت مملوكة لشركات (بنك مصر وغيره) أو كان أشبه بالورش الكبيرة منه بالمصانع الضخمة .

أما القومية العربية فهى شعور بالرغبة فى تحقيق تضامن بين الشعوب العربية ، نشأ فى الأربعينيات من هذا القرن ، ثم اشتد بعد تأميم قناة السويس ١٩٥٦ ، واستمر فعّالا حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، لكنه لم يُفرغ أبدا فى شكل سياسى واضح ومحدد ولا كان له كيان ثابت نهائى ، بل على العكس فشلت محاولات إظهاره فى صورة اتحاد (أو وحده) بين بعض البلاد العربية ، كمصر وسوريا ، أو ومصر وسوريا واليمن ، أو العراق والأردن أو مصر وسوريا وليبيا . وإثر هزيمة ١٩٦٧ صعدت بدلاً من القومية العربية فكرة القومية الإسلامية ، وهى فكرة خاطئة تسىء إلى الإسلام إذ تجعل منه قومية ، أى شريعة محصورة فى قوم دون غيرهم ، مع أن الإسلام شريعة عامة مفتوحة لكل الناس من أى قوم أو جنس أو وطن .

خلاصة الوجيز السالف أن مصر ، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى لم تطبق أى ديمقراطية ، أو ليبرالية ، أو اشتراكية ، أو رأسمالية ، وإنما طبقت أمشاجا من هذه النظم ، أو هجينا منها ، أو أشكالاً لها ؛ ربما تكون قد تسمّت بغير حقيقتها ، أو وُضعت عليها لافتات تخالف مضمونها ، لكن الحقيقة تبقى واضحة عند التحليل ، وتظهر جلية لدى الفهم السليم . أما ما طبقته مصر ، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى ، منذ الفتح الإسلامى ، وحتى الآن (أو حتى ١٩٢٤ تجاوزا وافتراضا) فهو نظام الحكم الإسلامى غير أن هذا الحكم كان على الدوام مطعونًا عليه من المسلمين أنفسهم (قبل ظهور الغرب أو الشرق) ،

محكوما عليه بأنه تنكّب مبادئ الشريعة الإسلامية وتنكر لأخلاقيات الإسلام . فمنذ بدأ الحكم الأموى ، بمعاوية ، تم اتفاق أو شبه اتفاق بين عقلاء المسلمين على أن الحكم كان قيصرية أو كسروية أو إمبراطورية لا تختلف كثيرًا عن أى نظام حكم آخر غير إسلامى إلا فى أسماء بغير مضمون ومسميات لا حقيقة لها .

وعلى الذين يدّعون أن مصر ، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى ، قد جربت كل النظم ففشلت وأنه لم يبق إلا الإسلام لم يطبق بعد ويلزم تجريبه ، أن يراجعوا أنفسهم ويعودوا إلى الحق ويلزموا الصواب . فإذا كان الإسلام لم يطبق على مدى أربعة عشر قرنًا ، فما الذى كان يطبق ؟ ولماذا لم يطبق الإسلام ؟ وهل يعنى ذلك إمكان تطبيقه الآن ؟ وما هى الصورة التى يطبق بها حالا (حاليا) ؟ وهل هى نفس الهيئة القديمة أم يلزم أن يطبق بصورة أخرى ؟ وما مدى اقتراب أو ابتعاد الصورة المقترحة عن النظم العالمية السائدة ؟

تلك أسئلة لابد من الإجابة عليها بوضوح وتفصيل وعلم وصدق ، حتى تستبين حقيقة الماضى ، ومن ثم تعمل على إرساء دعائم المستقبل بوضوح وتفصيل ، وعلم وصدق كذلك .

الغرب ودراسة الإسلام

حضرتْ لمقابلتى فتاة أمريكية تدرس « الإسلام » فى جامعة أكسفورد بإنجلترا ، وهى تعدْ بحثها للحصول على درجة الماجستير Master عن كتابى « الإسلام السياسى » . كانت قد اتصلت تليفونيا من أكسفورد لتحصل على موعد المقابلة التى رجت منها أن تتعرف على بعض البيانات التى تتصل بظروف كتابة الكتاب ، ورد الفعل الذى حدث فور نشره ، وأثر ما ورد فيه من آراء على الفكر الإسلامى المعاصر . ما إن جلستْ الفتاة أمامى حتى لاحظتُ أنها مضطربة ؛ وهو الأمر الذى يحدث عادة للطالب الذى يجلس إلى أستاذه أول مرة ، أو الشعور الذى ينتاب الشخص عندما يقابل مثلًا له أو نموذجًا عنده ، تلطفتْ فى الحديث حتى ألّين الموقف ، فأدرته حول أكسفورد ولندن والقاهرة ونيويورك ، حتى هدأت الطالبة فأخرجت أوراقها لتبدأ فى تسجيل مايجرى بيننا من حوار .

سألتها ابتداء عن سبب اختيار كتابى ليكون موضوع دراستها لرسالة الماجستير ؟

فقالت : إن قسم الدراسات الإسلامية فى الجامعة كان يدرس فى العام الماضى (١٩٩٥ — ١٩٩٦) الفكر الإسلامى المستنير فى العصر الحديث من خلال مؤلفات وآراء محمد عبده ومحمد

سعيد العشماوى ، وأنها قرأت الكتاب مع زملائها وأساتذتهم ، فاختارته – بتزكية أحدهم – ليكون موضوع رسالتها . لاحظت أنها تتكلم العربية الفصحى بسلاسة فسألتها عن اللغة التى قرأت بها الكتاب ، وأجابت بأنها قرأته فى نصه العربى ثم قرأت الترجمتين الإنجليزية والفرنسية .

قلت لها حسنًا ، وما هى أسئلتك ؟

قالت : إن أول سؤال لها يتحصل فى أنها قرأت فى دراسة نُشرت عنى فى لندن ما مفاده أنى صُدمت للهجوم الذى حدث علىّ فور نشر الكتاب سنة ١٩٨٨ ، وأننى لم أكن أتوقع أن يكون الهجوم بهذه الصورة ، فلماذا حدث ذلك من جانبى ؟

قلت إننى عُينت معاونًا للنيابة العامة فور تخرجى فى كلية الحقوق ، ثم عملت طوال حياتى فى السلك القضائى بكل درجاته ، وكيلًا للنيابة ، وقاضيًا ، ورئيسًا للنيابة ، ومستشارًا ، ورئيسًا للمحاكم العليا ، فربيت ونُشئت عمليا فى أحضان التقاليد الرفيعة النظيفة ، والكلمات المهذبة المحسوبة ، ذلك أن كل العاملين فى القضاء ، ومعه ، يتصرفون وفق لياقات معينة وحسابات خاصة وعبارات مرسومة ، يتداولها رجال القضاء ، ومن يخاطبونهم من المحامين ورجال الشرطة ، والأطباء الشرعيين والخبراء وموظفى المحاكم ، بل إن بعض المترددين على المحاكم من الجمهور ، وعتاة المجرمين ، تعلموا مفردات هذا الخطاب وأسلوب أدائه ، لذلك

فلقد كنت أتوقع أن يكون أى رد على كتاباتى مهذبا ، يُقدّم فى شكل علمى ويُصاغ فى بيان أدبى ويُفرغ فى لياقات طبيعية ، شأنه فى ذلك شأن صحف الطعون على الأحكام بالاستئناف أو بالنقض ، فهى تنعى ما تنعاه على الحكم ، لا على هيئة المحكمة ، ولا على شخص القاضى أو القضاة . وهى لا تسترسل فى عبارات إنشائية ، ولا تكتب ما لم يرد فى الحكم ، ولا تقدم فهم الطاعن لما جاء فى الأسباب ، بل إنها تحرَّر بأسلوب علمى قضائى يورد نصًّا ، وبين قوسين ، ما ورد فى الحكم بألفاظه ، وفى سياقه ، ثم يفنّده وينقده ، بالدليل القانونى الموثق بالمراجع والأحكام القضائية ، وبالسند الموضوعى الثابت قطعًا فى الأوراق . هذا ما كنت أتوقعه فى الرد علىّ ، ولكننى لم أجده ولا وجدت شيئًا منه ، لكننى فوجئت بالسباب والتحريف والاتهام مما لاحظه كثير من الكتاب فى مصر ، وخارجها ، حتى كتب بعضهم يقول إن ما وجّه إلى لم يكن نقدًا بل كان مشْتَمةً .

قالت الطالبة : وهل فيما وجه إليك من نقد شيئا استفدت منه ؟

قلت : مطلقًا ، وهل يستفيد المفكر من تهجم عليه يُحرّف أقواله ويزيف آراءه ويكيل له السباب ويتهمه زورا بالكفر والإلحاد ؟ أقول لَكِ شيئًا لقد تعودت وأنا قاض أن أبحث عن صحف استئناف الأحكام التى كنت أصدرها فى بعض القضايا المهمة ، بقصد التعرف على وجهة نظر الطاعن ، وبعضهم محامون كبار أجلاء ،

لعلّي أستفيد من قصور ورد فى الحكم أو نقص جاء فى الأسباب (الحيثيات) ، وقد استفدت من بعض الطعون ، فعمدت بعد ذلك فى كتاباتى لأسباب (حيثيات) الأحكام أن أردّ سلفًا على مايمكن أن يوجه إلى الحكم من مطاعن ، وهو الأمر الذى دعا بعض كبار المحامين فى مصر إلى أن يقولوا لى إن الطعن على الأحكام الصادرة منى مهمة شاقة ، وقد تكون بلا جدوى . هذا هو أسلوبى القضائى الذى عُرف عنى وشهر فى أوساط القضاء والمحاماة ، خاصة وأن الأحكام تعلن وتقرأ وتتداول وتنشر ، بحيث يكون الرأى العام عنها أقرب إلى الصدق وأدنى إلى الحقيقة . ولاشك أنى أفدت من هذا المنهج فى كتابة كتبى ، بما ساعد فى تفريغ أى نقد من كل مضمون جدى ، وانزلق به من عمل موضوعى إلى ذم شخصى ، كما انحدر به من جدل علمى إلى سباب وشتائم .

قالت الطالبة : لقد لاحظنا ذلك ، أساتذة وطلابا ، ونحن ندرس أعمالك فى العام الماضى ونتابع ما وُجه إليها من نقد ؛ لكننا عللناه بأسباب أخرى ؛ منها ضعف ملكة النقد عمومًا فى العالم العربى ، واتجاه مايسمى بالنقد إلى أن يكون مجاملة أو مخاصمة ، هذا بالإضافة إلى العامل الشخصى لدى من يكتبون فى نفس المجال ومايمكن أن يكون لديهم من غيرة ذاتية من شخصك ومن أعمالك ، فضلاً عن أنك وجهت نقدًا ضافيًا واضحًا إلى أفكار جماعات الإسلام السياسى فقوضت كل أبنيتها ، من داخل الإسلام ذاته وعلى أرضيته ، وهذا مما يدفع البعض إلى مهاجمتك بعنف ،

كضرب من الشغل Buisiness : ثم أضافت : لكنا قدّرنا تمامًا التفاتك عن الرد عن السباب والشتائم ومايدخل فى حساب الشغل (البيزنيس Buisiness) واستمرارك فى عملك بلا تردد ولا وجل ، اتباعا للمثل الذى يقول بالفرنسية :

Les chiens aboient, la caravan passe.

أى أن الكلاب تعوى لكن القافلة تسير .

قالت الطالبة بعد ذلك : إن كتاباتك علمية ، وجمهورها من ثم لن يكون عريضا فمن هم الذين تأثروا بأعمالك ، ولماذا لم تحاول الاتصال بالجماهير للتأثير فيها ؟ .

قلت : هذا السؤال هو جوهر الموضوع ، إن مايحتاج إليه المسلمون حقيقة هو تحديث العقل المسلم وتجديد الفكر الإسلامى ، وهو أمر لابد أن يحدث من خلال جهد فكرى منظم ومتكامل ، لايمكن بطبيعته ومنهجه وأسلوبه أن يتحول إلى خطاب للعامة ؛ ذلك بأن عوام الناس – فى كل شريعة – لا يتعاملون بالعقل ولا يتعلقون بالفكر ، لكنهم يتعلمون بالسماع ، ويتأثرون بالإشاعات ، وينقادون بالتراث الشعبى (الفولكلور) الذى يتخالط ببعض المظاهر المعتقدية أو يترابط ببعض الشعائر الدينية ، وكثيرًا ما ينفعل هؤلاء بشخصية يُلحقونها بالتدين خطأً ؛ لكنهم لا يتفهمون الفكر الواضح المنظم ، ولا يتأثرون بالآراء الحقيقية الصادقة مهما كانت قيمتها ؛ فهم فى الواقع ، يتعبدون برموز مشخّصة ،

ولا يُعنون بالأفكار والآراء . لكن تحديث العقل وتجديد الفكر لابد أن يؤثر على المفاهيم الاجتماعية والمضامين التراثية فيؤدى مع الوقت إلى تغيير كامل فى المناخ والنظام الذى يتفاعل به العامة من الناس ، بما يؤدى إلى تغيير شامل إلى الأرفع والأنفع ، فى العقل والفعل الإسلامى على كل مستوياته ، فالمسألـة بهذا المفهوم مسألة وقت . التحديث الفكرى والتجديد العقلى يحتاج مدة أطول ، لكن نجاحه أفعل وأوْكد ، أمّا ما عدا ذلك فسوف يكون مجرد ترديد قولى أو كتابى لما يشكو المسلمون من آثاره السلبية ، وما يريدون تجديده وتحديثه ؛ أو يكون عملاً سياسيًا يحول العقيدة إلى أيديولوجيا حين يستغل العاطفة الدينية لأهداف سياسية وأغراض حزبية ، وهو أمر يضرّ المسلمين ولا يفيدهم ، ويضيف حركة أخرى إلى مجموع الحركات التى تزايدت على مدى التاريخ الإسلامى ، تكون مجرد إضافة كمية بغير أى تغييرات كيفية . وعلى أية حال ، فإن تحديث الفكر الإسلامى وتجديد العقل المسلم هو فى الوقت الراهن ليس عملاً محليًا أو اقليميا ، وليس اتجاهًا فرديًا أو جماعيًا ، بل إنه فى واقع الأمر عملاً إنسانيا عامًا يتجه إلى البشرية كلها ويهدف إلى الواقع الدولى بأسره ، لأسباب كثيرة منها تشابك العلاقات وتداخل المصالح ووجود المسلمين فى مناطق متعددة بكافة أنحاء المعمورة . ودليل فاعلية عملى الذى يتفهم هذا المنطق ، هو اتجاهك أنت ، الأمريكية التى تدرس فى أكسفورد ،

إلى تحرير رسالة ماجستير عن كتاب الإسلام السياسى ، ودراسه أعمالى فى جامعتكم خلال العام الماضى ، ووجود تلاميذ ودارسين لأعمالى فى كافة جامعات العالم ، منهم حوالى سبعة أشخاص يعدون عنها رسائل دكتوراه Ph . D .

قالت الطالبة : ألم تحاول قط أن تدخل بأعمالك حلبة السياسة وأن تتصل بالجماهير الشعبية فى كافة أنحاء العالم العربى ؟

قلت : لى فى ذلك تجربة ، وتقدير ، أعرضه لأول مرة فى مجال أكاديمى . فى سنة ١٩٦٨ عندما صدرت الطبعة الأولى من كتابى « ضمير العصر » اتصل بى رجل فاضل كان من أعلام السياسة فى عهد ما قبل حركة الجيش (يوليو ١٩٥٢) ثم تحول إلى الأدب والتصوف وتفرغ لهما ،قال لى إنه وصَحْبه (ولم أعرف آنذاك من هم) قرءوا الكتاب ، وأنه يرغب فى لقائى للتحدث بشأنه . حضر إلى منزلى وجلسنا نتحدث فى لقاء طويل ، انتهى بأن قال لى إن له مجموعات من الناس فى القاهرة والاسكندرية وأسوان . تحمل أفكارًا صوفية دينية ، وجدت فى كتابى ذاك بلورة لها وتعبيرًا عنها ، وأنهم جميعًا يبحثون عن زعيم روحى لهم ورائد دينى يتبعونه ، وأنهم بعد ما قرءوا الكتاب فوضوه فى أن يقابلنى ويحادثنى ليستْبر أغوارى ويستجلى أهدافى ، وأنه بعد حديثه معى يبايعنى زعيمًا ورائدًا لهذه المجموعات التى تبحث عن مثلى منذ زمن (كما فى مسرحية لويجى بيراندللو : ست شخصيات

تبحث عن مؤلف) . أصغيت له بهدوء ولم أعده بشيء لكنني رأيته متعجلاً فى أن ألتقى بالآخرين وأن أقبل عرضهم علىّ ، تحقيقًا لنبوءة كان قد ذكرها له فلكىّ من السودان . قابلت مجموعات من هؤلاء الناس فى القاهرة وفى الاسكندرية - رغم خطورة مثل هذا العمل سنة ١٩٦٨ - وأداروا معى حوارات انتهت بأن شُغفوا بى وبآرائى وانفعلوا بمبايعتى زعيمًا لهم ورائدا لجماعتهم . بدأت هذه المبايعة واستمرت بتقبيل يدىّ . والائتمام بى فى الصلاة ، والتحلّق حولى عند الحديث ، والصمت الكامل عندما أقول أو أفعل شيئًا ، وإبداء السمع والطاعة لتحقيق أىّ رغبة لى أو طلب مهما كان ؛ وكلما زاد ذلك منهم كان يكثر خوفى ، إلى أن حدث من بعضهم - وأحدهم أستاذ فى الجامعة - أن انكبّوا على قدمىّ يقبلونها مع إبداء آلاء التقدير وآيات التوقير ، فبلغ خوفى منتهاه . ربما كان غيرى يسعد بما حدث ويستمر ويستثمره لصالحه ولتحقيق أغراض يتطلع إليها الباحثون عن زعامة ، خاصة وقد كنت فى أوائل الثلاثينيات من عمرى . بعد تفكير عميق ، أدركت أنى سوف أفسد طبيعتى بهذه المجموعات التى تسعى إلى أن تجعل منى سيدًا مطلقًا فى كل حيواتهم وما يملكون ، وهو أمر لابد أن يجعل منى شيخ طريقة أو يحولنى إلى رجل سياسة ؛ مع أن رسالتى الحقيقية أن أكون مفكرًا إنسانيًا ومصلحًا دينيًا .

سحبت نفسى من بينهم بهدوء ، وانطويت على حياتى وقد أزمعت ألا أعيد التجربة أبدًا . ظلوا يطاردوننى بالولاء وبالمبايعات والإغراءات

من مجموعات القاهرة والاسكندرية ، وفى أسوان عندما عينت رئيسا لنياباتها العامة سنة ١٩٧٢ ، لكنى اعتذرت بلباقة ، وأسفت لما لحق بهم من خيبة أمل ، ثم حددت طريقى منذ ذلك الوقت وحتى الآن .

تركتنى الطالبة ورأسى يموج بدوّامات من الأفكار .

منذ القرن الثامن عشر بدأ كثير من علماء الغرب فى دراسة الإسلام من شتى النواحى ومختلف الموضوعات . كان بعضهم موضوعيًا فى دراسته ، وكان بعض آخر غير موضوعى . عمل عدد منهم على انفراد وفى استقلالية ، وعمل عدد آخر فى اتصال مع حكوماتهم ولأهداف سياسية ؛ إذ كانوا يعدون عملهم هذا عونا لشعوبهم ودعمًا لحكوماتهم . ومن أعمال هؤلاء المستشرقين نشأ اتجاه عريض ؛ يوافق المشارب الإسلامية أحيانًا ، ويعارض هذه المشارب أحيانًا أخرى ، ذلك بأن هؤلاء المستشرقين لم يكتبوا ، ويستحيل أن يكتبوا بكل مفاهيم المسلمين وتراثهم ومعتقداتهم وثقافاتهم ، ماداموا غير مسلمين لهم تراثهم الخاص ومعتقداتهم الذاتية وثقافاتهم المختلفة ، والقول بغير ذلك يعنى أن لايكتب عن الإسلام أو المسلمين إلا مسلم ، ولا يكتب عن المسيحية والمسيحيين إلا مسيحى ، ولا يكتب عن اليهودية واليهود إلا يهودى .. وهكذا مما لم يفعله ولا يفعله المسلمون أنفسهم ،

وبما يقيم تفاضلا بين الثقافات ويزرع حوائل بين الناس ، لا مجال حقيقيا لها فى العصر الحديث . ونتيجة لعدم اتفاق ماكتبه بعض المستشرقين مع مشارب المسلمين ، فقد تم رفضه كلية ، وتوجيه الاتهامات العنيفة إليه ؛ ومع هذا فقد استمرت دراسات الإسلام تنمو وتنتشر فى العالم ، غربًا وشرقًا . وعندما زرت الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٧٩ حضرت إلى الفندق الذى كنت أقيم فيه بمدينة سان بيتربرج (لينجراد) مستشرقة روسية مشهورة ، تجيد العربية وتدرس الإسلام ، ودعتنى إلى زيارة معهد الدراسات الإسلامية الذى ترأسه ، حيث وجدت مجموعة من الأساتذة الشبان دارسى العربية والإسلامية ، بصورة أدهشتنى ، وقد تابعوا محاضرتى باهتمام شديد ، وناقشونى فيها مناقشة دقيقة .

ومنذ تزايد قد حركات الإسلام السياسى ، وتعالى فكر اتجاهات الإسلام المستنيرة التفتت الجامعات ومراكز البحوث وأوعية التفكير think tanks، فى كافة أنحاء العالم إلى دراسة الإسلام ، قديما وحديثا ، عقيدة وشريعة وفكرًا وفلسفة وتاريخًا وسياسة .. إلى آخر ذلك ، وكانت أول دراسة علمية عن جماعة الإخوان المسلمين دراسة قام بها الأمريكى جون ميتشل للحصول على درجة الدكتوراة ، (ومع أنه بادى التعاطف مع هذه الجماعة فقد ذكر حقائق موثّقة تدينها وتعرى قادتها) . يعنى ذلك أن دراسة الفكر

الإسلامى الحديث ليست مقصورة على دراسة اتجاه واحد - هو الاتجاه المستنير - ولا هى عمل يعطى الفرصة لواحد أو أكثر من المستنيرين ، لكنها دراسة تتناول كافة الاتجاهات الفعالة ومختلف الأعمال المطروحة . وحينما تقام مؤتمرات يكون الإسلام أحد موضوعاتها فإنها تدعو إليها بعض المستنيرين كما تدعو غيرهم من الأيديولوجيين (جماعات الإسلام السياسى) . لكن الذى حدث أنه بعد عدة دراسات ، وعدت مؤتمرات ، وعدة مناقشات ، لاحظ الدارسون من غير المسلمين أن كتاب ودعائى اتجاه الإسلام السياسى لا يقدمون فكرًا ولا فقهًا ، بل شعارات غير مترابطة وغير مُقنعة ، وصياغات لفظية تصبح بلا أى معنى عند التحليل العلمى ، كما تكون بغير مفهوم عند ترجمتها إلى لغة أجنبية (كالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية أو الأسبانية أو غيرها) ، ومن ثم فقد حسموا الأمر بحيث يتولوا دراسة حركات الإسلام السياسى ، فى مجموعها ، وكاتجاه حركى يقوم أساسًا على عمل الجماعات ؛ ودراسة الفكر المستنير من خلال آراء وأفكار رائد بعد رائد من قادة هذا الفكر . ولم يفهم ذلك تيار الإسلام السياسى ، وربما نَفَس كتابهم ودعائيوهم على غيرهم ذلك الاهتمام بفكرهم والعناية بدراسته ، ومن ثم جنحوا إلى التشنيع على رواد التنوير ، يزعمون أن الغرب يُعنى بدراسة أعمال الفكر الإسلامى المستنير ، وأفكارى بالذات ، كنوع من المساندة

أو ضرب من المجاملة ؛ وهو أمر مخطئ تمامًا ، فالذى يعرف الغرب جيدًا يعلم أن الناس فيه لا تجامل أبدا ، لا على المستوى السياسى ولا على المستوى الاقتصادى ؛ وبطبيعة الحال ليس على المستوى العلمى ، وإذا جاملت جامعة مثلا ، فكيف تجتمع على المجاملة جامعات محترمة جدا وفى بلاد متعددة مثل هارفارد وبرنستون وكاليفورنيا بالولايات المتحدة ، والسوربون بفرنسا ، وليدن وأمستردام بهولندا ، وروما بإيطاليا ، وأوكسفورد فى بريطانيا ، وغيرها وغيرها . إن هذه الجامعات حين تهتم بفكر معين فلأنها ترى فيه منهجًا علميًا ، ومسلكًا عقليا ، ودراسة جادة ، وكتابة مُوعدة ؛ وهى لذلك لا تعنى باهتمامات متناثرة ، وكتابات متضاربة ، ومقالات سبابة ، ومطبوعات شتامة .

الغرب والشرق يدرس الإسلام والمسلمين بجدية وتتابع وانتظام ، بينما لايوجد بين المصريين ، والعرب والمسلمين من يضاهيهم فى هذه الدراسة أو يواكبهم فيها أو يتابعهم فيما يفعلون ، فما الذى سوف يحدث في المستقبل ؟ هل يأتى وقت تكون فيه كل دراسات جادة ، محايدة أو معادية ، عن الإسلام والمسلمين ، وعن مصر والشرق الأوسط ، مركزة فى الغرب قادمة إلينا منه ، لتكون مرجعا لنا ودليلاً ؟ ليس الغرب فقط ، بل وإسرائيل أيضا . لقد قرات ترجمة إنجليزية لرسالة دكتوراه قدمها دارس إسرائيلى لإحدى جامعاتها موضوعها « أثر العمالة المصرية فى البلاد الخليجية على

الاقتصاد المصرى » وقرأت ترجمات إنجليزية أيضا لرسالتى ماجستير لباحثين إسرائيليين عن « دور المدرسة فى العهد المملوكى فى مصر » ، « إرهاصات الاشتراكية فى مصر قبل قرارات ١٩٦١ » ، هذا فى الوقت الذى لا يقرأ فيه الشباب المصرى ، أو العربى ، بجدية وتكامل واستمرارية ، وإن قرأ ففى موضوعات عارضة أو سطحية أو مسلية أو غير جدية وغير علمية . وأغلب شباب مصر ، والعرب والمسلمين ، لم يقرءوا تفسيرًا كاملاً للقرآن الكريم ، ولا يعرفون طبيعة الأحاديث النبوية ومدى حجيتها ، ولا يستطيعون التمييز بين الشريعة والفقه أوبين الدين والفكر الدينى .. وهكذا ، فبينما يدرسنا غير المسلمين بوعى واهتمام وعلم واستمرارية ، نكتفى نحن بالاستهلاك الترفى والتعلق بالشكليات والتمسك بالهامشيات وتقليد للغير وإعلان الحرب على كل من يعمل أو يجدّ ؛ دون أن نراجع أنفسنا أو نتساءل : من الذى يكون له الحكم والقيادة فى العالم خلال القرون القادمة ؟ من يعلم ويعمل أم من يجهل ولا يعمل ؟

فى التاريخ الإسلامى كثير جدا جدا من المذاهب الفقهية ، والمدارس الفكرية والاتجاهات الحركية ، ومن يقرأ – على سبيل المثال – كتاب « مقالات الإسلاميين » تأليف أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى ٨٧٣ – ٩٤١ م ، (وهو يقصد بالإسلاميين أولئك المنتسبين إلى الإسلام مع كون آرائهم باطلة وأفهامهم فاسدة) يدهش من كثرة هذه المقالات – أى المذاهب – منذ بدأ التاريخ

الإسلامى ، فمنها الخوارج بفروعها التى بقى منها حتى الآن الأباضية ، والشيعة الغالية (أى المغالية) ، والرافضة (ومنهم القرامطة) ، والمرجئة ، والمعتزلة (وقد كان الأشعرى منهم ثم خالفهم وخرج عليهم) ، والجهمية .. وغيرهم وغيرهم كثير ، بل إن كل مقالة من هذه المقالات تفسخت إلى فروع لها وخروج عليها ومعارضة لها ونفور منها .. وهكذا ..

وفى العصر الحالى ، أظهر الشيعة الإمامية (فى إيران) مقالاتهم التى كانت خافية على أغلب أهل السنة ومنها ما قاله الشيخ الخمينى علنًا من أن محمدًا ﷺ لم يكمل رسالته ، ومايسبون به أبا بكر الصديق والفاروق عمر بن الخطاب ؛ ومايدعونه من وجود ما يسمى « مصحف فاطمة » الذى استمر به الوحي على فاطمة الزهراء بعد وفاة النبى ، وكان كاتبها فيه على بن أبي طالب ، هذا فضلا عن أنهم يجيزون زواج المتعة التى يرى أهل السنة تحريمه .. وهكذا ..

وفى مصر والعالم العربى كثير من البدع الدخيلة على الإسلام ، معنى ومبنى ، روحًا ونصًا ، والاستطراد فى تعدادها قد لا يكون مناسبا للسياق .

متى كان الأمر كذلك فلم لايتجه كتاب ودعائيو الإسلام السياسى إلى التصدى للمقالات المسيئة للإسلام ذاته ، أو إلى ما يذيعه بعض الشيعة الإمامية عن عدم إكمال النبى ﷺ لرسالته ،

وجود قرآن غير القرآن ، ومصحف سوى المصحف ؛ أو أن يقوموا عملهم على تنقية الممارسات الإسلامية من البدع والمضلالات ، أو أن يفندوا أقاويل الإرهابيين ويندوا بأعمالهم .. إلى آخر هذه الجهود التى لابد منها لتصحيح صورة الإسلام فى الداخل والخارج ، وتجديد الفكر الإسلامى بصورة تجعله فعالا فى العصر الحديث وباعثا للروح فى المسلمين وللصدق فى ممارساتهم .. لم لا يفعلون ذلك ، ويترصدون فقط لمفكر أو أكثر من مفكرى الإسلام المستنيرين ؟ هل مثل هذا الترصد ، والادعاء بالباطل ، والرمى بالأكاذيب ، أمر مفيد للإسلام أم لهم شخصيًّا ؟ وهل يؤثر عملهم ، مهما طال وزاد ، على حركة التاريخ فيقفها ، أم على دورة الفكر الإنسانى فيقلبها ، أم أنه فقط يبدد جهود المسلمين ويشتت عقول الناس ؟

الواقع الدولى فى تغيير وتبديل ليصل إلى أوضاع غير معرفة وغير معهودة من قبل ، حيث تفسح سلطات الحكم ومراكز القرار ومجالس التشريع المحلية ، فى كل بلاد العالم ، مكانًا فيها أو مجالا بها لهيئات ومؤسسات ومنظمات دولية أو عالمية أو ذات نشاط شامل Global (مما يترجم خطأ إلى لفظ كونى) ، مثل الأمم المتحدة ومنظماتها الخاصة مجلس الأمن واليونسكو والفاو ، وصندوق النقد الدولى .. وغيرها ، والمصارف الدولية والشركات العالمية والمتعددة الجنسيات Multi Nationals، ومراكز الاتصالات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع العالمى ، وبعض الجامعات ومعاهد البحوث ومراكز الدراسات وأوعية التفكير

think tanks وما إلى هذا ؛ ذلك بأن هذه الجهات تؤثر بقراراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالبحوث والدراسات والمؤتمرات ، على أغلب مايصدر عن صناع القرار في العالم أجمع من أعمال ، وهو أمر يغير من مبدأ السيادة المحلية شيئًا فشيئًا ليضع إلى جانبه اعتبارات واتجاهات وملاءمات الهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية وذات النشاط الشامل ، مما لا يمكن تجنبه أو إهماله أو عدم إدخاله فى الحسبان . ويعنى ذلك ان الدراسات التى يقوم بها شباب فى جامعات العالم عن الإسلام ، وعن الشرق الأوسط ، وعن مصر ، سوف يكون لها أثرها الفعال على صانعي القرارات ، سواء كان ذلك على المستوى العالمى أو الإقليمى أو المحلى ، بصفة مباشرة أو بصورة غير مباشرة . وإذ كان شبابنا فى غيبة عن هذا ، كما أن كتاب ودعائيي الإسلام السياسى يزيغون الناس عن هذا المفهوم ويبلبلون الأفكار كى لا تستوعب هذا الإدراك ، فإن النتيجة المحتومة أننا نلقى بمصائرنا فى أيدى الغير ، ونرمى مقاديرنا إلى أجانب عنا ، ولا نعمل فى وعى وتخطيط وفاعلية على إدراك الآفاق العالمية الجديدة والأوضاع الدولية البازغة ، وعلى الإسهام فيها بنصيب يجعل لنا جانبًا أو حتى كلمة فى اتخاذ القرارات العالمية ، وصياغة البحوث الدولية التى تمتد إلى كل مناشط الناس وكل منافذ الحياة – على مستوى المعمورة – لتؤثر فيها وتشكل واقعها وتحدد مستقبلها .

هذا نذير ، فهل ندركه بوعى أم نهمله بغفلة ،

على قرارانا سوف يتوقف مصيرنا .

العواطف الجريحة

منذ أكثر من عامين (مايو ١٩٩٤) كنت أشارك فى مؤتمر عقد بمدينة براج (عاصمة الجمهورية التشيكية) عن التفاهم بين الشرائع الثلاث : « اليهودية والمسيحية والإسلام » ، وكان من ضمن المشاركين أستاذ يهودى بارز يقيم فى القدس ، وأستاذ يهودى مشهور يقيم فى بودابست (المجر) . وخلال النقاش الذى تلى إلقاء المحاضرات عقّبت بأن التفاهم الإنسانى الرفيع لا يكون بين تلك الشرائع الثلاث فقط ، وإنما ينبغى أن يمتد إلى كل الشرائع القائمة فى العالم حالا (حاليا) ، كما أنه لابد وأن ينتشر إلى العقائد والشرائع التى كانت فعّالة قبل اليهودية ، ومنها الديانة المصرية القديمة ، وتعاليم إخناتون (١٣٦٩ — ١٣٥٣ ق . م) التى كان لها أثر بعيد فى الاعتقاد التوحيدى وفى الفكر اليهودى . ولم يردّ على تعقيبى ذاك أحد من الأستاذين المذكورين ، مع أن أولهما — والذى هو من القدس — كان دائب المساجلة معى طوال المؤتمر ، وإنما رد شخصٌ آخر من يهود براج ، ردًّا فاترًا غير علمى .

بعد انتهاء جلسة المؤتمر توجهنا جميعًا إلى مطعم مجاور لتناول وجبة العشاء . ولكى أتجنب أى حرج فقد اخترت مائدة بعيدة

وجلست إليها وحدى . وإن هى إلا لحظات حتى دخل الأستاذان إلى المطعم وجالا بأعينهما يبحثان عنى ، فلما رأيانى حضرا إلىّ مسرعين وقال أولهما : على الرغم من الحقائق التى ذكرتها فإنه من دواعى سرورنا أن نشترك معك فى تناول العشاء :

(Despite the facts you mentioned, it is our pleasure to join you while getting the dinner).

قلت لهما وقد جلسا إلى المائدة : مادام ماقلته حقائق (Facts) فلماذا عبارة : على الرغم من ذلك Despite، التى قد تفيد أن خطأً ما قد حدث ، وأنكما تتجاوزان عنه .

قالا معًا : مع أنها (even) حقائق ، فإن ذكرها مؤلم . سكتّ ولم أعقّب - هذه واحدة ! .

فى شهر ديسمبر الماضى (١٩٩٥) كنت أغشى أحد مسارح القاهرة ، فقابلنى مدرس شاب من هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، يستكمل دراسته فى لندن ، وقال لى : إننا جميعًا (أى هو وزملاؤه) نتابع أعمالك فى لندن ، لكن بعضنا يُصدم بشدة من بعض ما يرد فيها من أفكار . قلت له : وهل فى هذه الأفكار المصادمة خطأ ؟ قال : أبدًا ، بل إنها مقنعة جدًا ولا أحد يستطيع الرد عليها علميا ، ولم يرد عليها أحد بأسلوب علمى ، لا تجريح فيه ولاسباب . قلت له : وأين الخطأ إذن ؟ قال : إنك تتناول مسائل دقيقة بأسلوب عقلانى يحطم بالمنطق كثيرًا مما استقر فى الوجدان ، ويؤدى ذلك إلى اقتناع بما تكتب وجراح فى العواطف

التى تختلط بها الأفكار القديمة وقد صارت حطاما . قلت له : ليس الخطأ إذن فى منهج عقلانى ولا فى منطق علمى ، لكن الخطأ فى عواطف انطوت على معتقدات خاطئة وانغلقت دون أى فهم سليم لها أو تحليل علمى لأسسها ومضامينها . قال : هذه هى المشكلة ، ولكن ماذا نفعل فى عواطفنا ؟ – هذه ثانية ! .

ذات يوم كنت أتناقش مع توفيق الحكيم فى روايته « عودة الروح » فقلت له : إنك تركن إلى العقل والمنطق فيما تكتب وتقول ، لكنك أهديت روايتك تلك إلى حاميتك السيدة زينب ، فهل تعتقد حقيقة أن السيدة زينب هى حاميتك أم أن الله الذى يحميك ويحمى غيرك ؟ قال : الله بالطبع هو الحامى ، وما السيدة زينب إلا بشر انتقلت إلى رحمة الله منذ مئات السنين . قلت : مادام هذا رأيك فلم كتبت ما كتبت فى الإهداء ؟ قال : ذلك إهداء صدر عن عاطفتى ، فلقد كنت أسكن مع أعمامى فى شارع فى حى السيدة زينب وتأثرت عواطفى بالمعتقدات الشعبية فى الإحتماء بالأولياء ، مع أنى أعرف أن هذا يخالف صحيح الإسلام . قلت له :معنى ذلك أن لك مستويين فى الفهم والتصرف ، أحدهما عقلانى وثانيهما وجدانى . قال : تماما ، فأنا مزدوج الطبيعة ؛ لعقلى مجال يدور فيه ، ولعاطفتى مجال تتحرك خلاله – هذه ثالثة ! .

واقعات ثلاث حدثت مع أشخاص مختلفين ، وفى ظروف متغايرة ، لكنها جميعًا تفيد أن كثيرًا من العلماء والأدباء والمثقفين يعيشون فى مستويين من الحياة :

أحدهما : عقلانى يقوم على الفكر المستقيم والواقعات الثابتة والفهم العلمى والمنطق العقلى .

وثانيهما : وجدانى تختلط فيه الموروثات الاعتقادية بالتراث الشعبى (الفولكلور) بالمشاعر الغامضة بالعواطف الجامحة بالميول البُدائية بالتعميمات القاصرة ، فتكوّن خليطًا متمازجًا يصعب تمييز بعضه عن بعضه أو تحديد وضع فيه من وضع آخر .

ومع أن هؤلاء العلماء والأُدباء والمثقفين قد يدركون بأنفسهم أو بعد قراءات لهم ، حقيقة الازدواجية التى يعيشون فيها ، والتى ربما تُحدث قسمة حادة فى شخصياتهم واضطرابًا خطيرًا فى مفاهيمهم ، فإنهم لا يستطيعون تجاوز ماهم عليه من ازدواجية ، ولايقدرون على الوصول إلى توحد سليم لشخوصهم وعقولهم ؛ لضغط الأوضاع الاجتماعية ولو كانت خاطئة ، وخطر الموروثات الاعتقادية وإن كانت فى حاجة إلى جلاء ؛ هذا فضلا عن الافتقار إلى المعلومات المتكاملة والإرادة القوية التى تستطيع الانفلات من جاذبية القديم المستقر فى العواطف ، كما يتحرر الصاروخ من جاذبية الأرض الشديدة وينطلق إلى الفضاء السحيق .

ونتيجة لهذا التصور ، فإن الأغلب الأعم من المتعلمين وحملة الشهادات العليا ، يعيشون حياة مزدوجة ، ويملكون عقلية منقسمة ، ولهم دائما شخصية منشطرة . فهم بما يحملون من إجازات دراسية يصبحون مهرة فى صناعة ما Trained ، أو يتحولون إلى فنيين فى

عمل بذاته Technocrats ؛ بينما هم خارج نطاق الصنعة وبعيدًا عن مجال الحرفة يسيرون في عماء تام ، وظلام دامس ، وغموض شديد ؛ بعواطف مختلطة ، ومشاعر مضطربة ، وأفكار متداخلة ، ومعتقدات مهوشة ، وممارسات مشوشة . ومن ثم فإن بعضهم على الأقل ، قد يكون شديد المهارة في جانب الصنعة ، بالغ الضحالة في ميدان الحياة ؛ يتصرف بعقلانية في مجال ، ويتصرف بعبثية في مجال آخر ؛ يحكمه العقل حين يعمل ؛ وتستبد به العواطف وهو يعيش ، يحتمي بالمنطق وهو يبحث ، ويحتفى بالخرافة في حياته الخاصة ومعتقداته العامة .

أما الوسط من الناس ، ومن دونهم ، فإنهم جميعًا يعيشون الجانب المضطرب وحده من حياة المتعلم . ففي أعماق نفوسهم وفي كوامن ذواتهم ، خليط مهزوز باهت من شظايا فكرية وفسيفساء عاطفية وثوابت خرافية . وإذ كان هذا الخليط العاطفى هو الذى يهيمن عليهم ويحكم تصرفاتهم فإنهم يركنون إليه ويهنئون به ، ولا يقبلون أبدًا أن يغيّر فيهم أحد هذه المنظومة المضطربة المختلطة ، لأنهم لا يتحملون مواجهة الحقيقة ، ولا يقدرون على تمييز الصواب ، ولا يطيقون مسئولية اتخاذ قرار . فإذا حدث ونبههم إنسان عاقل إلى ما في كوامنهم من غموض وما فى نفوسهم من خرافة وما فى عقولهم من تخليط ، ثاروا عليه هو ، ولم يثوروا للحق أو ينتصروا للصواب .

وفي هذا الصدد تُروى قصة رمزية ذات دلالة . إذ يقال أن

صديقًا مال على صديقه ينبهه إلى أن زوجه تخونه ، ويطلب منه أن يراقبها على نحو معين ليتأكد من حقيقة الخيانة . فعل الزوج ما نصحه به صديقه وراقب زوجه ، فثبت له أنها تخونه فعلا . ماذا كان تصرفه ؟ وكيف يكون التصرف السوىّ ؟ أن يفترق الزوج عن زوجه ، بالطلاق أو غيره ، أو أن يحاول تقويمها إن لم يكن يريد الطلاق . لكن الزوج المخدوع لم يفعل ذلك ، ولم يسلك أحد السبيلين المذكورين ، وإنما لأنه أعمى عن الحقيقة ولا يريد أن يبصرها إطلاقًا ، بل ربما كان مثله فى ذلك مثل الأعشى يكلّ بصره إن نظر إلى الشمس وتضطرب عينه إن هى رأت ضوءًا ، لذلك فإنه اتجه إلى صديقه الذى نصحه ، فلفت نظره إلى الحقيقة ووجه بصره إلى الضوء ، ثم قتله . بينما كان الصديق القتيل فى النزع الأخير سأل صديقه القاتل : لماذا فعلت ذلك ؟ لماذا تقتلنى ؟ قال الآخر : لأنى كنت مستريحًا فى حياتى هانئًا بعيشى ، حتى ولو كانت زوجى خائنة خادعة ، فلما بصَّرتنى بالحقيقة ، زلزلت كيانى وضيعت هنائى وقضيت على راحتى . قال المجنى عليه : أتقتلنى لأنى بصّرتك بالحقيقة ؟ أو كنت تريد أن تحيا فى الخيانة والضلالة ؟ قال : كان فى الضلالة والخيانة سعادتى مادمت أجهلها . قال المجنى عليه : وجريرتى أنى بددت جهلك ؟ قال : نعم ، فبالعلم نغّصت على حياتى ولم أعد أطيق الحقيقة .

الصفاء الروحى والنقاء العقلى والجلاء النفسى لا يكون أبدًا

إلا نتيجة ، ثم سببًا ، لمعتقدات محددة واضحة ، ومعلومات صحيحة ثابتة ، وفهم سليم غير متلبّس ، ونفس مطمئنة غير مضطربة ، وروح شفافة لا شوائب فيها . أما عندما تكون المعتقدات قاصرة والمعلومات مختلطة والفهم متلبٌس والنفس قلقة والروح عكرة ، فإن الفرد يكون بلا أى صفاء روحى أو نقاء عقلى أو جلاء نفسى ، تقوده أقوال خاطئة وتحكمه عواطف عليلة وتسيّره إشاعات كاذبة ؛ فإن نبهه أحد إلى ما هو فيه من علة وما هو عليه من تخليط ، اضطرب وثار ، وربما عَنُف ، على من يصْدُقْه النصيحة أو يقدم صحيح الواقع أو يبين له سوىّ الفكر .

ومع ذلك ، وبسبب ذلك ، كان دور المفكرين والمصلحين دورًا خطيرًا عليهم أولا ، مادام من المحتمل ، بل ومن الراجح ، أن ينقلب عليهم من يعملون هم على هدايتهم وعلى إصلاح مافسد من أمورهم . لكن هذا الوضع الخطر لا يمكن أن يمنع المفكر الصادق والمصْلح المتجرد من أن يقوم بدوره الذى قد يؤتى نتائج فى حياته ، وغالبًا مالا يطرح الثمار إلا بعد أمد بعيد ، قد يتجاوز مدى حياته .

رؤيتى لكثير من الناس ، على ما أُنف بيانه فى الواقعات الثلاث ، وما يمكن متابعته فى مئات الوقائع المماثلة ، تقطع بأنهم أسارى فكر معتقدى خاطئ ، حبيسى تراث شعبى (فولكلور) مشوش مهوش ، رهينى عواطف مضطربة عليلة ؛ تنجرح من الرأى الصحيح ، وتلتهب من القول الحق ، وتنفجر من المعلومات

الصادقة ؛ وهذه كارثة للإنسانية ، بل ولعلها أكبر عائق يحول دون نموها الروحى ، وسموها العقلى ، وصحتها النفسية .

ولقد لاحظت ذلك فيما يتعلق بالمسلمين ، وبالفكر الإسلامى . فما يقال إنه صحوة إسلامية بدأ .وسار على شعارات بلا مضمون ، وأقوال بغير دراسات ، وتخليط دون تصفية ، وتشويش دون تنقية . وكان من نتيجة ذلك أن تفسّخ ما يسمى بالصحوة خطأ إلى حركات سياسية وجماعات متطرفة وأعمال إرهابية ، لم تفد الإسلام ولا أفادت المسلمين ، بل فجرت بينهم القلاقل وكرست فيهم الاضطرابات وعممت فيهم التطرف وأشاعت بينهم الإرهاب . ولو أن ماحدث كان صحوة بحق ، لأدى إلى انتباه روحى ويقظة عقلية ونهضة علمية ودفعة حضارية ووثبة إنتاجية وموجة تعاونية ؛ كان يمكن أن نرى نتيجة لها جموع المسلمين ، والبلاد الإسلامية ، وقد صارت عنصرًا مهما من عناصر الحضارة العالمية تقدم الجديد من صياغتها الأصلية ، وتصبح مثلا عاليا للإنسانية جميعًا ، يتبعه الجميع أو على الأقل يقدّرونه ويحترمونه ، فلا ينفرون منه ولا يفزعون من أعماله ولا يتجمعون ضد ما يرون أنه إرهاب منه وتدمير للحضارة والإنسانية .

ثَمّ قانون كونى مهم ، مؤداه أنه إذا ماحدث اضطراب فى المجال الحيوى أو المجال الإنسانى أو المجال الاجتماعى ، فإن دلالة ذلك أنه قد وقع خطأ مضاد للنظام الكونى أو انحراف معاكس للوضع الطبيعى ، ولابد من تصحيح الخطأ أو تعديل

الانحراف حتى يعود المجال إلى الهدوء والسكينة . وبإعمال هذا القانون الكونى الدقيق ، يلاحظ أن الأيديولوجيا الإسلامية أو الإسلام السياسى الذى يقال عنه ، من قبيل المداورة والمناورة ، إنه صحوة إسلامية ، قد أحدث اضطرابًا شديدًا وأشعل فتنًا مستطيرة فى كل مكان ، سواء على المستوى الوطنى أو الإقليمى أو العالمى ؛ مما أساء إلى الإسلام كثيرًا وأضر ، وسوف يضر ، المسلمين ضررًا بالغًا ولآماد طويلة ؛ وهو الأمر الذى يقطع بأن هذا الإسلام السياسى خطأ مضاد للنظام الكونى وانحراف معاكس للوضع الطبيعى ، ولا مندوحة من تصحيح الخطأ ، كما أنه لا مشاحة من تعديل الانحراف حتى يعود إلى المسلمين ، وفى كل الأمكنة والأزمنة (الأوقات) ، مايُرجى من هدوء وما يؤمل من سكينة ؛ ذلك بأن حركات الإسلام السياسى تستغل الدين فى أهداف سياسية وتستعمل الشريعة فى أغراض حزبية ، كما أنها تتجاوز النظام الأخلاقى بمجرد شكليات حركية ، وتتخطى الحقوق الإنسانية بمحض هامشيات لا عقلانية ، وتتعدى الحقائق التاريخية برفع شعارات خاوية ؛ وهو مسلك يلفظه النظام الكونى ويرفضه الوضع الطبيعى ، لأنه لا يشجع المهارات العقلية ولا يؤكد المنظومات الأخلاقية ، ولا يوافق المسارات الأنسانية ؛ بل على العكس من ذلك ، فإنه يشحن النفوس بمشاعر متوترة ، ويعبئ الناس بعواطف ملتهبة ، ويدفع الطبائع إلى اتجاهات عدوانية . .

وقد كان من نتيجة هذا الاتجاه الخاطئ أن تحول الناس فى كل أنحاء العالم ، حكومات وشعوبًا ، إلى مضادين للإسلام رافضين

للمسلمين ، ويرون أن الإسلام مرادف للإرهاب وأن المسلم مكافئ للإرهاب ؛ وهى أوصاف سيئة ، لن تتغير أو تزول إلى فترة طويلة جدًّا . وعندما يواجه قادة ودعائيو جماعات الإسلام السياسى ، سواء فى مصر أو فى الخارج ، بسوء ما أدت إليه أعمالهم وخطر ما انتهت إليه أقوالهم ، فإنهم لا يرجعون إلى الصواب ولا يثوبون إلى الرشد ، وإنما يقولون إن الإسلام غير المسلمين ، بمعنى أن كل ما حدث طوال التاريخ وما يحدث الآن من تطرف وخمول وجهالة وبذاذة هو من عمل أفراد من المسلمين لا ينبغى أن ينسب إلى الإسلام أو أن يلصق به . وهذا قول شارد لا يصادقه عمل صائب ، لأنهم هم أنفسهم مازالوا يفعلون نفس الأفعال ويقولون نفس الأقوال التى ينكرونها على الإسلام ، مع انهم يفعلونها باسمه ويقولونها بلسانه . وهم فى كل فعل أو قول لا يوجهون خطابهم إلى العقل بل إلى المشاعر (وهو ما يطلق عليه اصطلاحا لاتينيا عاما ad hominem) . وإذا كان أغلب المسلمين قد اعتادوا الخطاب الموجه إلى المشاعر لا إلى العقل ، فإن أغلب الناس فى الخارج ، أو على الأقل من بيدهم مقاليد الأمور وتوجيه الرأى العام ، لا يقبلون خطاب العواطف ، وإنما يبحثون عن خطاب للعقل . وهم من ثم يتساءلون : إذا كان الإسلام غير المسلمين ، فكيف لم يتأثر المسلمون على مدى التاريخ بقيم الإسلام ومبادئه ؛ ولماذا لم تكن للإسلام فاعليةٌ فى المسلمين ؟ وأين يكمن الخطأ : فى التعاليم الصائبة أم فى التطبيقات الخائبة ؟ ولماذا لا يتنصل المسلمون

من تاريخ بُنى على أعمال خاطئة باعترافهم ، وتفاسير قامت على مفاهيم قاصرة بأقوالهم ، واجتهادات كانت أثرًا لظروف بدائية برواياتهم ؟ ولماذا يخلط المسلمون بين الإسلام والتاريخ ، بين الدين والفكر الدينى ، بين الشريعة والفقه ، بين السياسة والعقيدة ، فلا يضعون فاصلا دقيقًا بين الأشياء ، ولايحددون تحديدًا واضحًا بين الأمور ، ولا يميزون تمييزًا سليمًا بين الموضوعات ، ثم يلومون غيرهم إن أخذ عليهم هذا الخلط والتخليط ، أو عاب فيهم هذا الاضطراب والتغييم ! ؟ .

كما لاحظ غيرى ، فقد لاحظت ذلك ، وأدركت أن فى الواقع الإسلامى أيديولوجيا سياسية تستغل الدين فتؤدى إلى مشاعر ملتهبة وعواطف مشتعلة ، لا يمكن أن ينفلت منها أو ينقدها من كان منتميًا إلى تنظيماتها التى تستقطب الولاء وتستحوذ على العقل ، وإنما يقدر على الانفلات من الأسْر ونقد الخطأ ، من كان محايدًا ولاؤه للدين لا للأيديولوجيا ، وانتماؤه للإسلام لا للتنظيمات ، وعمله متجردًا لله لا للأجر الدنيوى أو المطامع المادية .

بدأ عملى بوضع تفرقة دقيقة بين الشريعة والفقة . فالشريعة — وفقًا لما جاء فى القرآن الكريم وفى معاجم اللغة العربية — تعنى الطريق إلى الله ، أو منهج الإسلام إلى الله سبحانه ؛ ولاتعنى القواعد القانونية أو النظم التشريعية . والطريق إلى الله فى الإسلام ، أو المنهج وفقًا له ، يتكون من ثلاثة مسارات : العبادات ، والمعاملات ، والأخلاقيات . العبادات محددة معروفة ، إما بيّنها

القرآن أو حددتها سنة متواترة عن النبى ﷺ ، كانت سنة فعلية ، إذ صلى الناس كما رأو النبى يصلى ، وحجوا واعتمروا وفقًا للشعائر التى اتبعها ، ورآها وفعلها المسلمون جميعًا فى عصر النبى ﷺ ، ثم تواترت عنهم جموعًا بعد جموع ، حتى العصر الحالى . والاجتهاد البشرى ، أى الفقهى ، فى مسائل العبادات محدود ؛ ولم تنشأ الحاجة إلى اجتهادات كثيرة إلا فى العصر الحالى حيث انتشر المسلمون في كافة أنحاء المعمورة ، وفى مناطق لاتتساوى فيها أو تتقارب أوقات النهار وأوقات الليل ، أو مع ركوب الطائرات أو الصواريخ التى تمّحى معها مسائل الوقت أو تضطرب اضطرابا شديدًا ؛ كأن يغم على المسلمين المقيمين فى أقاصى الشمال من أوروبا وأمريكا أمر الصوم والصلاة حيث لاتتساوى الأوقات ، وإنما يمتد النهار ويتواصل فلا يكون هناك ليل فى شهور الصيف ، وينقلب الأمر تماما فى شهور الشتاء . كذلك فإن من يركب طائرة ، وخاصة تلك التى تفوق سرعتها سرعة الصوت ، يجد الوقت أمامه ممتدا ، بل قد يرجع إلى الوراء ، كأن يترك باريس الساعة ١٢ ظهرًا فيصل إلى نيويورك فى الساعة ٨ صباحًا من نفس اليوم . وهى أمور سوف تتزايد وتتفاقم مع ظهور طائرات الليزر ، التى تطير بأسلوب عمودى غير أفقى ، فتقطع المسافة بين أى موقعين على الأرض فى نصف ساعة . أما الأخلاقيات فأمرها معروف وقواعدها مفصّلة فى القرآن الكريم ، فضلا عن أن التقاليد الاجتماعية فى كل البلاد والمجتمعات الإسلامية تقوم عليها وتسير

بها . بقيت المعاملات ، وأحكامها فى القرآن قليلة ، أغلبها يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ومواريث ووصية ؛ فضلا عن أربع عقوبات ، وحكم إجرائى فى إثبات الديون . هذه الأحكام ورد بعضها في صورة كلية ، وورد أكثرها فى تفصيلات واضحة . وإذا كانت أحداث الحياة بعد وفاة النبى وانتهاء التنزيل قد تزايدت وتعقدت ، فقد نشط الفقهاء لوضع قواعد قانونية تحكم كافة المناحى المتجددة ، فنظموا أحكاما تتعلق بالتطليق عن طريق القاضى ، وأخرى تتصل بالوقف الأهلى ، وبنظام المحتسب ودعوى الحسبة ، وغير ذلك من مسائل . عملُ الفقهاء هذا يُعتبر عملا بشريًا ، فهو فقه الناس وليس شريعة الله ، وإن كان قد حدث خلط فى العقل الإسلامى فمزج الفقه بالشريعة ، ولم يميز بين مانزل من الله وما صدر عن الناس ؛ وهو غلط فاسد وخيم العواقب ، لأنه أدى إلى اعتبار آراء الناس القاصرة المحدودة وكأنها تنزيل من التنزيل . قد يقول البعض فى ذلك إن مايشرح الشريعة أو يفسرها أو يستنتج منها يُعَدّ شريعة كذلك ، وهو قول عليل ؛ ذلك لأن الفقهاء اختلفوا فيما بينهم حول كثير من المسائل الفرعية ووفير من التفسيرات القرآنية ، ومؤدى اعتبار مذاهبهم شرائع أن لا تكون هناك شريعة إسلامية واحدة ، وإنما تكون ثمَّ شرائع متعددة : الشريعة الحنفية (نسبة إلى أبى حنيفة) والشريعة المالكية والشريعة الشافعية والشريعة الحنبلية والشريعة الجعفرية (الشيعية) .. وهكذا ، وهو أمر يفرق الإسلام شيعًا ويحول الشريعة الموحدة إلى

شرائع مختلفة ، وقد تكون متضاربة فى بعض الحكام .. يضاف إلى ذلك أن خلط الفقه بالشريعة يسقط على أعمال الناس القاصرة المحدودة ضربًا من القدسية وفرضًا من العصمة يحول دول تعديلها أو استبدال أخرى بها ، مما يجمد العقل الإسلامى ويعرقل تقدم المسلمين عموما .

تلى ذلك وضع تفرقة أخرى دقيقة بين الدين والفكر الدينى ، فالدين هو مجموع التعاليم والنصوص التى جاءت من الله أو التى ثبتت فى سنة (أو أحاديث) نبوية متواترة ؛ أما الفكر الدينى فهو الآراء والتفسيرات والتخريجات والأحكام التى صدرت عن الناس ، سواء كانوا أفرادًا معروفين أو كانوا أشخاصًا أو جماعات غير معروفة . والفكر الدينى بذلك قد يشمل صيغًا متعددة مختلفة للدين ، فالإسلام شريعة واحدة ولكن التفسير والتطبيق أوجد لها صيغًا مختلفة متعددة ، أظهرها — مثلا — صيغة الإسلام السنى وصيغة الإسلام الشيعى ، وبينهما اختلاف كبير . يضاف إلى ذلك أن التطبيق الدينى قد يتلبس ببعض التراث الشعبى فى كل بلد على حدة .. مثال ذلك أن ثمة حديث نبوى يحظر الصلاة فى مكان تدفن فيه جثة شخص ما ، أيًا كان وضعه ، كما أن القرآن الكريم يجعل الشفاعة لمن يأذن له الله يوم القيامة : ﴿مَن ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ سورة البقرة ٢ : ٢٥٥ ، ومع ذلك فإن الصيغة الإسلامية المصرية استوعبت التراث الشعبى وصارت تتضمن الصلاة فى مساجد دُفِن بها بشر ، والتشفع

بهؤلاء بوصفهم أولياء الله أو باعتبارهم من أهل البيت ، وهو ما يحدث فى مساجد الإمام الحسين والسيدة زينب والسيدة نفيسة والسيد أحمد البدوى والسيد إبراهيم الدسوقى وغيرهم .

التفرقة بين الدين وبين الفكر الدينى مهمة جدًّا لتخليص الدين من الشوائب الاجتماعية وتنقيته من الأساطير الشعبية ، أماالخلط فإنه يميّع المسائل ويضيّع جوهر الدين .

أعقب هذا وضع منهاج صحيح أصولى (من علم أصول الفقه) لتفسير آيات القرآن . فالقاعدة التقليدية تقوم على أن العبرة فى تفسير آيات القرآن هى بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، مع أن الواقع التاريخى وكثير من آيات القرآن يقطع بأن هذه الآيات نزلت وفقًا لأسباب اقتضتها ، وأن التفسير الصحيح لها لا يكون إلا أن يحدث تبعًا لأسباب التنزيل والظروف التاريخية التى استلزمت التنزيل . يؤكد ذلك أن الأخذ بالقاعدة التقليدية ، وتفسير القرآن تبعًا لعموم اللفظ ، يوجد تضاربًا وتناقضًا ينتفى تماما عند مراعاة تاريخية النصوص . ففى القرآن ﴿ يأيها الَّذينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيهُودَ والنَّصَارَى أَوْلياءَ بَعْضُهُمْ أولياء بعض ومَن يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإنَّهُ مِنهُم﴾ (سورة المائدة ٥ : ٥١) وفي القرآن أيضًا ﴿ وطعَامُ الَّذينَ أُوتوا الكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ (سورة المائدة ٥ : ٥١) ، وفيه ﴿ والْمحَصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتوا الكِتَاب﴾ (سورة المائدة ٥ : ٥) ، أى أن القرآن يجيز للمسلم الزواج بكتابية وأكل طعام أهل الكتاب ، فكيف يمنع القرآن مسلما من

ولاية امرأة أجاز له الزواج بها ، وكيف تكون علاقة ابن الكتابية بأمه ، والأمومة ولاية ؟ إن ما يبدو تضاربًا وتناقضًا يرتفع وزول عند معرفة أسباب التنزيل التى يتبين منها أن الآية الأولى ﴿لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء﴾ نزلت فى ظروف خاصة تتعلق بقيام عداوة أو حرب بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب ، وأنها من ثم مخصصة بهذه الظروف وليست عامة مطلقة ، فى حين أن الآيتين الأخريين تتضمنان أحكامًا عامة . كذلك نجد فى القرآن ﴿يَا بَنِى إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِىَ الَّتِى أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة ٢ : ٤٧) ، وفيه : ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ المُقَدَّسَةَ الَّتِى كَتَبَ اللهُ لَكُمْ﴾ (المائدة ٥ : ٢١)

ويعنى تفسير هاتين الآيتين على عموم الألفاظ تأييد الدعاوى العنصرية التي تزعم أن اليهود مفضلين على الناس بإطلاق ، وأن الله وهبهم أرض الميعاد (فلسطين) حتى الأبد . أما تفسيرهما وفقًا للظروف التاريخية وتبعًا لأسباب التنزيل فهو يعنى أن التفضيل والوعد بالأرض كان لقوم بنى إسرائيل ، وفى زمن معين ، مضى وانقضى .

قد يقال فى ذلك إن أسباب التنزيل غير واضحة أو غير مؤكدة ، غير أن هذا يدفع إلى البحث والتحرى عن حقيقة الأسباب ، لكنه لا يخول الحق فى أن يُستبدل بمنهاج صحيح للتفسير ، منهاج آخر يحدث البلبلة ويشيع الاضطراب ؛ يضاف إلى ذلك أن أغلب أسباب تنزيل الآيات وارد فى الآيات نفسها ، أو مستفاد

من السياق ، كما أن قوة ثبوت هذه الأسباب هو بذاته قوة ثبوت كل التراث الإسلامى ، بل إن بعض الأحاديث التى تشكل العقل الإسلامى ، ويرى البعض أنها تقيم فروضا دينية أو واجبات دينية ، لم ترد فى كتب الأحاديث المعتمدة وليس لها أصل ثابت أو أساس متين ، بدرجة ثبوت أو متانة ما يعرف عن أسباب التنزيل .

تبع هذا تمييز ضرورى بين الدين والسياسة . فالأعمال السياسية ، سواء صدرت عن الحكام أو من المعارضين ، أعمال بشر ، ليست معصومة ولا مقدسة ، قد تصح وتصدق وقد تخطىء وتزل . ولابد من تقييم أعمال السياسة وفقًا لهذا المعيارالدقيق ، لأن اعتبارها أعمالًا دينية يضفى العصمة والقداسة على الحكام فلا تجوز معارضتهم وتكون أى معارضة حرابة جزاؤها القتل ، أو الصلب أو النفى ، كما تكون أعمال المعارضة أعمالا معصومة ومقدسة تنتهى إلى تكفير الحكام وتكفير المجتمعات ، وهذا التخليط والتغليط هو الأساس الأول والسبب الرئيسى فى كل ما لحق وما يلحق المجتمعات الإسلامية من فتن واضطرابات وحروب وصراعات . ثم أدى التسلسل الواقعى والتتابع المنطقى إلى تطبيق هذا النظر على التاريخ الإسلامى السياسى للتدليل القاطع على أن مزج السياسة بالدين وخلط التحزب بالشريعة أدى إلى تحول الإسلام إلى أيديولوجيا سياسية وحروب دينية أوجدت مذهبًا حربيًا ، وأشعلت نيران العواطف وألهبت أتون المشاعر فسهلت انزلاقها إلى التطرف ويسرت

انحدارها إلى الإرهاب ؛ وهو عين ما نشكو منه حالا (حاليا) وندعو إلى إزالته دون أن نقبل الحل العملى والاجتهاد الصحيح من أجل هذه الغاية .

متى كان الأمر بهذا التحديد وذلك الوضوح لَم تنجرح العواطف من الحقيقة ولَم تنفجر المشاعر من الصواب ؟ هل يجوز أن نطوى نفوسنا على عواطف مريضة ترفض الحق ، وأن نطبق صدورنا على مشاعر مهيضة تأبى الصواب ؟ ذلك هو السؤال ، وفى الإجابة السليمة عليه حل كل مشاكل المسلمين .

التنوير والتعتيم

منذ بداية الإنسانية ، وتاريخ الفكرالبشرى ، يعجّ بلفظى : النور والظلام ، يستعملها مرات فى مدلولها المادى الذى يقصد إلى النهار والليل ، إلى ظهور الشمس والقمر واستخدام الإضاءة الصناعية أو إلى غياب هذه كلها ، ويستعملها مرات أخرى فى مفهومها المعنوى الذى يرمى إلى العلم والجهل ، أو يرمز إلى قوى الخير وقوى الشر .

فى كل ذلك ، وأيًّا ما كان الاستعمال ، ذا إشارة مادية أم ذا إثارة معنوية ، فإن لفظ النور – دائمًا – يعبر عن الضوء والعلم والخير ، فى حين أن لفظ الظلام – دائما – يعبر عن العتمة والجهل والشر .

وفى القرآن وردت ألفاظ الظلام (والظلمات) والنور بمعانيها المادية ، كما ذكرت بمدلولاتها المعنوية : ﴿اللهُ وليُّ الَّذِينَ آمنوا يُخْرِجُهُمْ من الظُّلماتِ إلى النور والَّذينَ كفَروا أولياؤهُمُ الطَّاغوت يُخْرِجُونَهُمْ من النورِ إلى الظُّلُمَاتِ﴾ (سورة البقرة ٢ : ٢٥٧) ، و ﴿هوَ الَّذِى يُصَلِّى عليكمْ وملائكتهِ ليخرِجَكُمْ من الظُّلماتِ إلى النورِ﴾ (سورة الأحزاب ٣٣ : ٤٣) .

فالظلمات فى هاتين الآيتين وغيرهما ، تعنى الضلالة التى يصلّى

الله وملائكته على الناس ليخرجهم منها إلى الهداية ؛ فى حين أن الطاغوت (رؤوس الضلال) يخرجون من يتأثر بهم ويتبعهم من الهداية إلى الضلالة .

والخروج من الضلالة إلى الهداية يكون على ما يحدد القرآن بالعلم والبيّنة ، كما يكون الخروج من الهداية إلى الضلالة بالجهل والغموض . ﴿ليَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بيِّنةٍ ويَحْيى مَنْ حَىَّ عن بيِّنة﴾ (سورة الأنفال ٨ : ٤٢) .

فالعلم والبيّنة سبيل إلى الهداية ، والجهل والغموض طريق إلى الضلالة . ومن هذا المعنى جاء فى الأثر الإسلامى أن « العلم نور » ، كما أوصى المسلمون بأن يطلبوا العلم ولو فى الصين ؛ أى أن يطلبوه مهما كان بعيدًا عنهم نائيًا منهم .والعلم الذى هو فى الصين ليس علما من علوم الشرع الإسلامى ، بطبيعة الحال ، لكنه . علم من علوم الحياة ، لأن العلم مشاع الإنسانية كلها وتراث البشرية جميعًا ، ليس له وطن محدد أو معتقد بذاته ، بل العلم بلا جنسية ولا دين .

ومع أن أمة الإسلام بدأت كما وصفها النبى ﷺ وأمّة أمية لا تكتب ولا تحسب ، فقد أدركت معنى العلم وجوهر البيّنة ؛ وسعت حثيثًا فى طريق المعرفة والبيان ، حتى أنشأت حضارة سامقة ، استوعبت عناصر كثيرة من الحضارات التى سبقتها : مصرية وهندية وفارسية وإغريقية ورومانية وصينية ، وقدمتها إلى الإنسانية فى ثوب جديد وفهم سديد .

كانت الحضارة الإسلامية تنطوى على العلوم والآداب والفنون (التى تساير روح الإسلام) ، كما كانت تقوم على العقل وتستوى على المنطق وتركن إلى السببية وتعمد إلى العلّية Causality. ذلك أن العقل البشرى ، بطبيعته الخلقية وجبلّته الكونية ، لا يصل إلى المعارف ولا يفهم العلوم ولا يدرك الحقائق ولا يستوعب المسائل إلا من خلال مفهوم السَّببية ومدلول العلّية ، الذى يربط الأحداث بأسبابها ، ويفسر الظواهر بعللها ، ويمنطق الأحكام بترتيبها ، ويُرجع الأشياء إلى أصولها . فالعلم والعقل ، منطقٌ وسببيّة وعلّية فى الفهم والعمل والاستنتاج والاستطراد . وما لا يقوم على المنطق أو ينبنى على الأسباب أو يرتبط بالعلل ، يخرج من نطاق العقل ويبعد من حدود العلم ، فيُعد من قبيل الخرافة ، أو يعتبر عملا سحريًا ، وليست له قوانين محددة ثابتة استطرادية ، تؤدى إلى حدوث نتائج بذاتها متى وقعت أسباب بعيْنها .

هذا المنهج العقلى الواضح دعا إليه القرآن دوْمًا ، حين ربط الإيمان الصحيح بالبصيرة : ﴿إن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار﴾ سورة آل عمران ٣ ، ١٣ والتفكر : ﴿إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ سورة الرعد ١٣ : ٣ ، واتخذ المسلمون بالمنهج العقلى والعلمى والفكر السببى – تنفيذًا لوصايا القرآن – فكان ذلك من أهم أسباب نجاحهم الحضارى وتفوقهم العلمى ، الذى مازالوا يفخرون به حتى الآن .

فى علّو هذه الحضارة ، وفى أوج شدّتها ، حدثت نكسة كبيرة ، قوضت المنهج العقلى والفهم العلمى والفكر السببى ،

فأدت إلى تقويض الحضارة الإسلامية وإلى تخلف المسلمين حتى اليوم . ذلك أن فرقًا كثيرة كانت قد نشأت فى التاريخ الإسلامى الأول ، أغلبها فرق كلامية ، تعمل على تحليل الفكر وتسويغ المعتقدات وتأسيس المفاهيم الدينية . ومن هذه الفرق كانت فرقة المعتزلة (التى سميت باسمها هذا عندما اعتزل مؤسسها واصل بن عطاء مجلس الحسن البصرى إثر خلاف قولى بينهما) . ظهرت المعتزلة فى أخريات القرن الأول الهجرى وبلغت شأوًا كبيرًا فى العصر العباسى الأول . وامتازت بحرية الفكر والاعتداد بالعقل وقوة الحجة ، ورفض رجالها الاشتراك فى الأعمال السياسية أو الاندراج فى الوظائف الإدارية ، كيما يتفرغوا للبحث والمناظرة .

وأدى بهم أسلوبهم إلى نقض مذهب الجبرية وإلى تقدير أن الله يثيب الإنسان ويعاقبه بحسب عمله الذى يخلقه الإنسان بقدرته وإرادته ، كما أكدوا فكرة أن واجب الإنسان الدينى يقابله حق له شرعى . كان من الممكن أن تتطور هذه الآراء والأفكار إلى أن تقدم مذهبًا إنسانيًا متكاملا تُصدّره الحضارة الإسلامية إلى الفكر الإنسانى عامة ، لولا أن انزلق المعتزلة إلى فكرة خلق القرآن ثم انحدروا إلى العمل بالسياسة وفرض معتقداتهم بالقوة .

قال المعتزلة إن القرآن مخلوق ، ووقفوا كثيرًا عند هذه المسألة ، وأكدوا عليها تأكيدًا فلسفيًا جدليا ، يتناسب ومفهوم الناس للزمن فى ذلك الوقت (وهو المفهوم الذى انقلب رأسا على عقب إثر نظرية أينشتاين عن النسبية ، ووفقا للبحوث الفزيائية الحديثة) . يعنى ذلك أن قول المعتزلة عن القرآن ، كان كلاما فى كلام ،

وفروضًا فى فروض ؛ لا تستند إلى دراسات علمية ، ولا تعتمد على نظريات رياضية ، فى الفيزياء أو الكونيات Cosmology. بهذا يكون المعتزلة – الذين يعدون من أهم الفرق الإسلامية – قد بددوا طاقاتهم واستهلكوا قواهم فى مسائل فرعية وقضايا جدلية وأمور وقتية ؛ ولم يبحثوا فى الموضوعات الإنسانية العامة ، ولا وضعوا للعقل الإسلامى منهجًا متكاملا للعمل أو أداة دقيقة للفكر ، تحمل سماته وترفع صفاته .

وزاد الأمر سوءًا أن المعتزلة خالفوا تقاليدهم بعدم الانغماس فى السياسة وعدم الاندراج فى الوظائف ، ومن ثم وصلوا إلى السلطة فى عهد الخليفة المأمون (٨١٣ – ٨٣٣ م) فلجئوا إلى العنف والقوة والقهر لفرض معتقدهم عن خلق القرآن ، وجعلوا منه أساس العقيدة وركيزة الدين ، واضطهدوا مخالفيهم الذين كانوا يقولون إن القرآن أزلى وليس مخلوقًا ؛ ومن هؤلاء المعارضين أحمد بن حنبل . ومع أنه كان للمعتزلة حُججًا فى دعواهم ، وكان لمعارضيهم حججًا أخرى ، فإنهم فضلوا العنف عن المجادلة ، وآثروا القهر على المحاورة ، وبهذا أضروا العقل الإسلامى ومهّدوا لانهياره . فبدلا من أن توجد وجهتا نظر فى مسألة القرآن ، إحداهما تقول إنه أزلى وتقدم البراهين ، والأخرى ترى أنه مخلوق وتسوق الحجج ، فضّل الجميع أن يلجئوا إلى عنف السطة وأن يركنوا إلى عسف القوة ، فلا يكون هناك إلا رأى واحد .

فى عهد المتوكل (٨٤٧١ – ٨٦١ م) ، انتصر الخليفة للرأى القائل بأزلية القرآن ، فاستعلى رأى السلفيين الذين كانوا يقولون

بذلك ، ومن ثم عمدوا إلى الانتقام من المعتزلة ، فجرفوا فى طريقهم الانتقامى أسباب الحضارة ودواعى الاستنارة ، حين ضربوا العقل والمنطق وحرية الفكر ، باعتبارها السبيل الذى يؤدى إلى الكفر والإلحاد بمسألة مثل مسألة خلق القرآن .

فى هذا الجو المناوئ للعقل ، المعادى للفكر ، ظهر الأشعرى (أبو الحسن بن أبى موسى ٨٧٣ – ٩٤١) ليحدد عقيدته فى التمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ (وفقا لتفسيره هو ، وتبعًا لاختياراته الخاصة) ، وما رُوى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث . وبمذهب واتجاه أحمد بن حنبل ، المتشدد ، عدو المعتزلة الذى كان يقول بأزلية القرآن ، وأنه غير مخلوق . وأهم ما يتألف منه مذهب الأشعرى ما قاله من أن « الله قادر على كل شىء وخالق كل شىء ، وليس للطبيعة عنده فعل ما .. أما أفعال الإنسان ، فإن الله يفعلها ويخلقها فيه ، فينسبها الإنسان إلى نفسه ويزعم أنها من كسبه .. والعقل أداة للإدراك فقط ، لكنه يستطيع إدراك وجود الله » .

وقد انتهى الأشاعرة ، أتباعه ، إلى أن العقل لا يوجب (أى أنه عاجز عن أن يفهم) شيئا من المعارف ، ولا يقتضى (أى لا يستطيع) تحسينا ولا تقبيحا (أى تمييز الخير من الشر) ، ولا يوجب على الله رعاية لصالح العباد ؛ والواجبات كلها تفرض بالسمع ولا وصول لها (أى لا يمكن فهمها) بالعقل . وواضح تماما أن هذا الفهم كله على الضّد من آيات القرآن الواضحة الصريحة فى تبجيل العقل وجعله أساس الإيمان ومدار المساءلة .

ومن مدرسة الأشاعرة ، ظهر أبو حامد محمد الغزّالى (١٠٥٩ - ١١١١ م) الذى أكد أقوالهم ونظّرها ، فقوض الاتجاه العقلى تماما ، وحطّم المنهج العلمى نهائيا ، مما أثر على الإنسان المسلم وعلى الأمة الإسلامية تأثيرا بعيدا ، منذ ذلك الأوان وحتى الوقت الحالى ، وهو الأمر الذى يقتضى مراجعة عقلية كاملة وثورة فكرية شاملة ، لاستعادة روح الإسلام الحقيقية ، واستنارة الإنسان المسلم والمجتمع الإسلامى .

وخلاصة مذهب الغزّالى - فيما يتعلق بالموضوع - أنه يرى أن اللّه سبب لوجود العالم ، وأنه خلقه بإرادته وقدرته ، وأنه لا توجد إلا علّية (سببية) واحدة ، هى علية (سببية) وجود المُريد ، أى اللّه ؛ أما علية (سببية) الطبيعة ، أو ما تلحظه المشاهدة من وجود صلة بين شيئين ، كإضرام النار واشتعالها فى الأشياء من ثم ، أو أحداث إصابة تعقبها وفاة ، أو رش ماء يتبعه بلل ؛ ذلك كله أمر منكور ، ومردود إلى علاقة زمانية (وقتية) بين الشيئين ، أى حدوث أمر متتابع بينهما ، فليست النار هى التى أشعلت الأشياء ، ولا الإصابة أحدثت الموت ، ولا الماء أنشأ البلل ؛ إنما ذلك كله تهيؤ فى ذهن الناس ، لحدوث هذه بعد تلك ، والفعل فى الحقيقة والسبب هو وحده اللّه سبحانه ، لا هذا الشىء أو ذاك .

مقتضى هذا الاتجاه أنه لا لزوم للعقل الإنسانى إطلاقا ، وأنه لا قيام أبدًا لفكرة السببية Causality ومبدأ العلية التى هى وهمٌ

يتصوره الإنسان بلا أى أساس ؛ وأن الأحداث ، والحوادث ، لا تقع نتيجة لفعل أو أثرًا لعمل ؛ وما يراه الإنسان من حدوث ظاهرة نتيجة لفعل أو نشوء حالة أثرًا لعمل هو رؤية غير صحيحة وتخيّل لا أساس له ؛ وأن العقل لا يستطيع التمييز بين الحسن والقبيح أو تحديد الخير من الشر ؛ وأنه لا لزوم للنظام الخلقى ولا ضرورة للمبدأ الأخلاقى ، لأن الله لا يثيب الإنسان ولا يجازيه وفقًا لعمله - مع الأخلاق أو ضد الأخلاق - مادام الإنسان لا يعمل شيئا ، وأن مايخيل إليه أنه عمل منه هو فى الحقيقة خلق الله وعمله ، ينسبه الإنسان إلى نفسه خطأً وادعاء .

ونظرًا لانتشار فكر الغزالى ، وكتابه إحياء علوم الدين ، فقد أصبح مذهبه ذاك هو حياة وكيان الفرد المسلم ، وفكر وأسلوب المجتمع الإسلامى . فليس ما يصدر عن الإنسان نتيجة إرادته ، لكنه قدر ونصيب كُتب عليه ، وفعله هو إنما يحدث منه دون وعى وبغير إدراك ، لأنه يفعل ماكتب عليه من قبل وما يُجبر على أدائه دون خيار .

ومن هذا المنطق العليل ، وبنفى العمل الواعى تماما ، انتهت فكرة وجود قوانين ثابتة مطّردة لحكم الأشياء ، كما انتهت كذلك فكرة حرية الإرادة وانقضى مبدأ مساءلة الإنسان عما يفعل .

بذلك ضُرب منطق السببية ومنهج العلّية ومبدأ حرية الإرادة وأساس القوانين ، وانتهى جانب الفكر وتقدير الحرية من العقل الإسلامى ، فلا هو قادر على الفقه والتشريع ، ولا هو قادر على

النظر والتدبير ، وليس مسموحًا له أن يبحث عن سبب الأشياء أو أن يغوص فى علل الحوادث أو أن يحاول تنظيم أفعاله أو السيطرة على إرادته أو التداخل فى التاريخ أو محاولة تسخير المواد لصالحه . ذلك أنه بغير المنطق لايستقيم فهم ، ودون السببية لا يتكون عقل ، وبنفى العلّية تنتهى العلوم ، وبإنكار حرية الإنسان يصبح أدنى إلى الحيوان وأقرب إلى المادة .

هكذا ، ذوت جذوة الحضارة الإسلامية ، وهوت شعلة التنوير والتقدم ، وخوت الساحة العالمية من أى اتجاهات حضارية ، حتى بدأ عهد النهضة فى أوروبا .

عصر النهضة Renaissance مصطلح يطلق على فترة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة (القرون من ١٤ إلى ١٦ الميلادية) ؛ ويُؤرَّخ لها بسقوط القسطنطينية (الأستانة الآن) سنة ١٤٥٣ ، حيث أدى سقوطها فى يد العثمانيين إلى نزوح العلماء إلى إيطاليا ومعهم تراث اليونان والرومان ، وهو التراث الذى كان المسلمون قد عرفوه وترجموه إلى العربية ، فترجمة علماء الغرب عن العربية . ويدل مصطلح « عصر النهضة » غالبا على التيارات الثقافية والفكرية والفنية التى بدأت فى البلاد الإيطالية فى القرن ١٤م ، وبلغت أوج ازدهارها فى القرنين ١٥ ، ١٦م ؛ ومن إيطاليا انتشرت إلى فرنسا وإسبانيا والمانيا وهولندا وإنجلترا وإلى سائر أنحاء أوروبا . وتسمى هذه الحركة بالتنوير (تفعيل للنور) أو الاستنارة (بمعنى طلبه النور ، الذى هو العلم والفكر

والفن) ترجمة للفظ الإنجليزى Enlightenment. وكان لهذه الحركة، وذلك العصر، تأثير بعيد المدى فى تكوين العقل الحديث على أسس جديدة تقوم على الدراسة النقدية أو الفحصية التى لا تسلّم بشىء دون علم؛ وتستوى على السببية والعلّية التى تبحث عن أسباب القوانين وعلل الأشياء، وتنهض على التجربة التى تُعَد القاعدة السليمة للعلم. بهذا المنهج السديد فُتحت للإنسانية أبواب كثيرة من المعرفة فى شتى نواحى الحياة، وارتقت العلوم الطبية والهندسية والفيزيقية والكيميائية والفلكية والتاريخية والحسابية والقانونية وغيرها؛ وانتهى التقدم العلمى بالوصول إلى التقنية (التكنولوجيا) التى تُطوّع استخدام العلوم فى شتى جوانب الحياة، مما قدم للفرد العادى فى كل أنحاء العالم نتاج الحضارة المتمثل فى وسائل الانتقال (الطائرات والقطارات والحافلات والسيارات .. إلى آخر ذلك) ووسائل الاتّصال (التليفون، والفاكس، والتلغراف وغيرها) وأدوات ازدياد المعلوماتية (الحاسب الالكترونى وشبكة المعلومات وغيرها)؛ هذا فضلاً عن الآلات الطبية والهندسية المتقدمة وأدوات المنزل المتعددة؛ وما سوى ذلك.

صاحب هذا كله ظهور وانتشار فكر يعمل على رعاية حقوق الإنسان، وترسيخ أسس الديموقراطية، وتحديد سلطات الحكام، والعناية بمنظمات المجتمع المدنى، وتأكيد مبدأ المواطنة، والعمل على الفصل بين السلطات، ومنع التمييز الدينى أو الطائفى أو الجنسى، وتقرير حرية الفكر والتعبير .. وهكذا.

كان المسلمون بعيدين عن النهضة (حركة التنوير أو الاستنارة)

التى حدثت فى أوروبا ، منغلقين على أنفسهم ، مكتفين بتراثهم الذى انتهى إلى رفض العقل ونفى السببية وقطع العلّية وشجب العلم وسب الفن . وفوجئت مصر بالحملة الفرنسية ثم تلا ذلك محاولة محمد على تحديث الإدارة والنظام ، فأدى عمله إلى أن يطّلع نفر من أبناء مصر على جوانب متعددة من الحضارة الغربية (والتى صارت عالمية فيما بعد) فأدركوا ضرورة العمل على نقل جذوة هذه الحضارة إلى مصر ، حيث يمكن أن تتحول إلى شعلة فَمَنَارة للعالم العربى ثم للعالم الإسلامى . وداروا جميعا فى كتاباتهم وأعمالهم الفكرية والأدبية والفنية حول أفكار التنوير ، وعناصره ، دون أن يحددوا مصادر التراث أو يتتبعوا وقائع التقاليد التى تقف عقبة أمام التّنوير وتشكل حوائل فى سبيل حركته وانتشاره . ولعل بعْضهم لم يدرك هذه الوقائع وتلك المصادر على حقيقتها ، كما أن بعضهم أدركها ولم يشأ أن يحددها بوضوح ، لما يمكن أن يحدثه ذلك من ردود فعل تخلط بين الدين والفكر الدينى ، بين ما جاء به الإسلام وما صدر عن البشر من آراء ، ثم تعمد إلى التهييج الديماجوجى وتعمل على الاتهام بالكفر والردة ؛ إما لعلة فى نفس يعقوب أو لحاجة فى جَيب مرزوق .

فى العصر الحالى ، تجمعت أسباب عدة لظهور فكر تنويرى متكامل ، يقدم الإسلام المستنير ، ويقوم به مسلمون مستنيرون . ويهدف هذا الفكر أساسا ، إلى تحقيق روح القرآن وتنفيذ قصد الإسلام ، بإخراج المسلمين من ظلمات الجهل والغموض إلى نور العلم والبينة .

ويمكن إيجاز هذا الاتجاه التنويرى فى النقاط التالية :

أولا : استرجاع العقل الإسلامى الأصيل ، الذى نهض به المسلمون وكان سبب حضارتهم وقوتهم وأمجادهم ، وهو العقل الذى يقوم على الدراسة النقدية أو الفحصية التى لا تسلم بشىء دون علم ، ويستوى على السببية والعلّية التى تبحث عن أسباب القوانين وعلل الأشياء ودواعى الحوادث ، وينهض على التجربة التى تعد القاعدة السليمة للعلم والأساس الحقيقى للتخلص من صياغات لفظية وثقافات كلامية .

بهذا المنهج ينفتح المسلمون على حضارتهم السالفة لاستيعابها تماما ، ثم يتهجون إلى كل الحضارات السابقة والحالية لتشربها وإعادة تقديمها إلى الإنسانية وقد امتزجت بقيم الإسلام وفهم المسلمين ، مما يؤهلهم لأن يكونوا مساهمين فى الحضارة منتجين بها ، ليسوا مجرد مشاهدين ولاهمْ محض مستهلكين .

ثانيا : التأكيد على النظام الأخلاقى ، بحيث تُعّد الأخلاق أساس المعتقد وناتج الإيمان ، لا يجوز التحلل منها لأى سبب ، ولا ينبغى تجاوزها بأى تبرير ، ولا يصح تخطيها بأى شعيرة . والنظام الأخلاقى – فى هذا المفهوم المستنير – هو النظام الذى يصدر من قلب مؤمن ونفس مطمئنة ليمتد إلى كل إنسان على ظهر البسيطة ، بل وإلى المخلوقات جميعا ، فلا يستبعد منه أحدا مهما كان . ذلك لأن استثناء فرد واحد من النظام الأخلاقى يعنى عدم شمولية نظام لا يكون صحيحا إلا إذا كان شاملا ، فضلا عن

أنه يؤدى إلى استبعاد آخرين ، تباعا ، مما يؤدّى إلى تحطيم النظام نفسه . فالنظام الأخلاقى نظام كونى ، إما أن يمتد ليشمل الجميع ، وإما أن ينحسر حتى يقتصر على صاحبه فيحوله إلى شخص أنانى يبيع الكل مقابل أى نفع له ولو ضئيل ، أو ينتهى به إلى فرد عدوانى يحطم غيره ، كما يحطم المجتمعات والقيم ، إلى أن يخلص به الأمر إلى تحطيم نفسه تماما .

ثالثا : تحديد المسئولية الفردية ، وأن كل ما يقع من الإنسان يقع بإرادته إلا أن يكون وعيه فاسدا أو يكون عقله عليلا — والمسئولية الفردية لا تعارض بل تؤكد الإيمان بالله ، ذلك بأنها تفيد أن الإنسان يشاء ويعمل لتنفيذ مشيئته ، فإن وافقت مشيئة الله نفذت وكان الإنسان مسئولا عما يعمل إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر : ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾ سورة الزلزلة ٩٩ : ٧ — ٨ .

ويترتب على المسئولية الفردية قيام مسئولية الطبيب إن أهمل ، والمهندس إن تجاوز ، والسائق إن أخطأ .. وهكذا . فليس ما يقع نتيجة خطأ شخص أو إهمال فرد أو تجاوز إنسان هو قضاء وقدر ، أو نصيب مكتوب لم يكن منه مفر ، بل إنه إساءة ممن أخطأ أو أهمل أو تجاوز ، وهو شر ينبغى أن يعاقب عليه وأن يعوّض عنه . والقول بغير ذلك يهدد النظام الأخلاقى تماما ، كما يقضى على أى مسئولية عن أى عمل ؛ فلماذا يتجه الإنسان إلى الخير مع ما فيه من مشقة ولماذا يتجنب الشر مع ما به من إغراء ، إن لم يكن مجازا عن الشر مثابا عن الخير ؟ ولماذا يؤدى أى فرد عملا

أو يجوّد فيما يعمل أو يتلافى الخطأ ويتجنب القصور ، إن كانت النتائج واحدة ، وكان عدم العمل أو الإهمال فيه أيسر وأسهل ؟

كذلك فإن كل حاكم وأى رئيس مسئول عما يفعل ، أمام القانون ، وبإزاء الناس ؛ ليس لعمله حصانة ولا عصمة ولا قداسة . وما قد يقال خلاف هذا ، بتأويل أو بتعليل ، إن هو إلا تسويغ لإعفاء المسئول من نتائج أعماله أو آثار إهماله ، يضفى على العمل البشرى عصمة وقداسة ليست له . وقد كان هذا التسويغ المخطئ سند الحكام الظالمين والرؤساء الفاسدين . وفى ذلك كان المأمون يقول : « إن الإرجاء مذهب الملوك » ، ويُقصد بالإرجاء وأى المرجئة فى أن الحاكم لا يساءل عن عمله قط ، وإنما ترجأ محاسبته إلى يوم القيامة ، حيث يساءل أمام اللّه ولا يساءل أمام الناس .

رابعا : الديموقراطية : ويُعنى بها إيجاد مسلك عام للمجتمع بأسره ، يقبل تعدد الآراء ، ويتحمل نقد الرأى ما دام ذلك يحدث فى نطاق العلم وفى مجال الأخلاق . فلا يكون لجماعة أو فئة الحق فى التعبير عما تريد ، بالعنف والقوة والتهديد والإيذاء ، ولا يكون لغيرهم حق نقد هذا المسلك أو تقديم فكر أصوب ورأى أرشد . كذلك فإن الديموقراطية تعنى تداول السلطة أبدًا ، لا مجرد أن يتم التأكيد عليها كشعار حتى تصل جماعة بذاتها إلى الحكم فتنتهى الديموقراطية وتزول الحرية ، وهو ما يُعبّر عنه بأن الديموقراطية لا تعنى صوت واحد لفرد واحد مرة واحدة .

الديموقراطية تعنى حكم الأغلبية السياسية ، لا أغلبية عنصرية

أو أغلبية معتقدية . وبهذا المعنى يمكن أن تتغير الأغلبية من جماعة إلى جماعة ، ومن حزب إلى حزب ، أما قصرها على الأغلبية العنصرية أو المعتقدية فيعنى جمودها وعدم تداول السلطة أبدا ، لأن العنصر والمعتقد لا يتغيران بسهولة ، وقد لا يتغيران أبدا .

كذلك فإن الديموقراطية تعنى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، من خلال القانون ؛ وأن يكون له الحق فى محاسبة الحكام ، وعزلهم – وفقا للقانون – دون إراقة دماء ، وبغير اتهام بالكفر والردة أو الخيانة والمروق . ومقتضى حكم الشعب لنفسه أن يكون له حق وضع الدستور (القانون الأساسى) وتشريع القوانين ، عن طريق مندوبين له أو نواب عنهم ، ينتخبهم بحرية دون تدليس وبغير تزوير .

خامسا : حقوق الإنسان : حرصت الشرائع عموما على تأكيد الإنسانية وتكريم الإنسان . وفى ذلك يقول القرآن : ﴿ولقد كرمنا بنى آدم﴾ سورة الإسراء ١٧ : ٧٠، بما يفيد أن اللّٰه كرم الآدميين عموما ، وقدّر بنى الإنسان كلهم . ومن محاسن التقدم الحضارى والفكرى أن صارت حقوق الإنسان أساسا للفهم الإنسانى والعمل البشرى فى كل أوان وكل مكان . ولا يعنى ذلك أن التطبيق سوف يكون سليما على الدوام ، وإنما يفيد أن المبدأ نفسه دخل طورا جديدا ، وأنه قد تحدث تجاوزات كثيرة ، لكنها مع الوقت سوف تزول ويرقى المبدأ .

حقوق الإنسان تعنى فى الأساس أن يُعَدّ الإنسان إنسانًا بحكم

طبيعته ، فهذا مبدأ كونى وقاعدة دينية صارت حكما خلقيا عاما ، لا ينبغى التحلل منها أو التحايل عليها بادعاء أن هذا الحق منحة من القانون أو حماية من جماعة أو هبة من حكومة . والتطبيق الأمثل لحقوق الإنسان يعنى عدم التفرقة بين الناس بسبب المعتقد أو الفكر أو اللغة أو اللون أو الجنس ، فلا فرز دينى ولا تمييز طبقى ، ولا اضطهاد جنسى (للمرأة) .

تلك هى العناصر الأساسية فى الاتجاه التنويرى الذى لابد منه لنهضة المسلمين من كبوتهم وتجديد الفكر الإسلامى مما ران عليه خطأ وتلبّس به ظلما . وما عدا ذلك فهو اتجاه ظلامى يرسخ ما يشكو منه المسلمون بل ويزيدهم سوءا على سوء . فإن زعم زاعم أنه مستنير فعلى المجتمع أن يأخذه بتلك العناصر وأن يقيمه وفقا لها حتى يتبيّن التنوير من التعتيم .

الإسلام من مصر إلى ماليزيا

اتصل بى سفير مصرى بارز وقال إنه يريد أن يرسل إلىّ مظروفًا به نص محاضرة ألقاها باللغة الإنجليزية رئيس وزراء ماليزيا ، وقائد نهضتها ، دكتور ماهاتير بن محمد فى الندوة الدولية لإدارة الشريعة الإسلامية ، بكوالا لامبور ، بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٦ .

ماليزيا اتحاد نشأ سنة ١٩٦٣ من الملايو وبورنيو الشمالية وسراواك وسنغافورة ، وكانت جميعها مستعمرات هولندية وبريطانية ، ثم استقلّت سنغافورة عن الاتحاد بعد ذلك . وعدد سكان ماليزيا ١٩ مليون نسمة ، ٤٠٪ منهم مسلمون ، ٦٠٪ صينيون وهنود ، فضلا عن أقلية ضئيلة من جنسيات أخرى (كتاب الإحصاء العالمى السنوى - الجزء الثانى - سنة ١٩٩٥) .

تتكون ماليزيا من خمس مقاطعات يرأس كل منها ملك ، ويتناوب الملوك منصب الملك الأكبر واحدًا بعد الآخر ؛ ولأن هؤلاء الملوك مسلمون ، كما أن قيادة الاتحاد مسلمة ، فقد عُدّت ماليزيا دولة إسلامية .

قاد رئيس الوزراء دكتور ماهاتير بن محمد نهضة اقتصادية شاملة ، وجعل من ماليزيا أحد النمور الآسيوية . ولم يقف نشاطه على التنمية الاقتصادية والإدارية ، بل إنه أسهم فى الفكر ذاته ،

باعتباره عاملا رئيسيا فى أى تنمية ، فألقى محاضرته – المنوه عنها – لكى يحدد موقفه وموقف ماليزيا من الحركات الإسلامية المعاصرة . ولأهمية هذه المحاضرة ، والغرض الذى تغيّاه منها رئيس وزراء ماليزيا ، فإننا نعرّب بعض فقراتها فيما يلى ، تعريبًا تقريبيًا .

● أود أن أشكر المعهد الذى أعطانى فرصة التحدث عن موضوع فى غاية الأهمية للأمة الإسلامية ، ولاستقرار ونموّ البلاد الإسلامية . فمتى كانت مفاهيم العدالة متميزة ، كان ارتفاع مستوى التنمية أفضل . وعندما قدم الإسلام إفكارًا عن العدل ، وتطبيقاتها ، إلى المجتمع الجاهلى توحّد المجتمع وصار غنيًا .وفيما بعد عندما حدث تحريف فى فهم وتطبيق الشريعة الإسلامية ومفهوم العدالة ، تأخرت الحضارة الإسلامية .

● أشير إلى آية قرآنية مهمة فى سورة آل عمران ٣ : ٧ ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات﴾ .

وبوضوح ، فإنه من المتوقع أن تطبق الأمة الإسلامية تلك الآيات المتشابهات تبعًا لمواقف متغيرة ، مستخدمة فى ذلك الملكات العقلية (الفكرية) التى وهبها الله للإنسان وحده . وفيما يتعلق بمسألة العدل وماذا يقيم العدل فعلا ، لابد للأمة من أن تفكر وأن تفكر بعناية .

● كلنا يساير وجهة النظر التى ترى أن القواعد القانونية الإسلامية مصدرها القرآن والحديث ، لكن هناك وجهة نظر أخرى تقول

أن بعض آيات القرآن – وبخاصة الآيات المكية – قد نُسخت (أو أبطلت) ليحل محلها الحديث (النبوى) .

ونحن نعتقد أن القرآن لم يتغير أبدًا . وفى الجانب الآخر ، فإن البخارى الذى اختبر ٦٠٠,٠٠٠ حديث (جمعها) رفض معظمها ، وقبل سبعة آلاف حديث فقط على أنها حديث صحيح . مسلم والترمذى وآخرون رفضوا معظم الأحاديث التى اختبروها .وبعض ما اختاره هؤلاء يختلف عما اختاره البخارى أستاذ مسلم . ويمكن أن نخلص من ذلك إلى أن هؤلاء العلماء اختلفوا فى صحة بعض الأحاديث التى كانت متداولة أثناء حياتهم ، بما يعنى أنه كانت هناك أحاديث موضوعة أو مختلفة . وهذه حقيقة ، وإلا فلم اختلفوا فى رفض كثير مما سُمّى حديث .

ونحن نقبل اختلاف هؤلاء العلماء ، لكن ذلك ينبغى أن يؤكد بأنه على الرغم من أنهم على معرفة وعلم فى الإسلام فإنهم ليسوا أنبياء . إنهم بشر بكل ما فى البشر من قوة وضعف . وعلى الرغم من ضلاعتهم فى علم الحديث فإنه من الممكن أن يكونوا قد أخطأوا ، فقبلوا بعض الأحاديث المنحولة المختلفة ، ورفضوا أحاديثا صحيحة .

● ونحن نتساءل إذن : هل نقبل رأى أى شخص يقرر أنه عالم أو فقيه ؟ وهل يعتبر أى عالم أو فقيه معصوما ؟ وهل يمكن أن نقبل علماء وفقهاء السياسة الذين يقدموا عملا وأهدافا دنيوية على أنه أمر معصوم ؟ لقد كان فى التاريخ الإسلامى كثير من علماء

وفقهاء السياسة الذين سوّغوا وشرّعوا (جعلوا شرعيا) كل شيء لرؤسائهم السياسيين .

• من الصعب أن نعتقد أن الحديث قوى لدرجة أن يناقض القرآن ، وأن نقبل العمل بالحديث بدلاً من القرآن .

• ماذا إذن عن الشريعة الإسلامية ؟ .

على الرغم من أن القرآن ذكر بعض الجرائم وحدد عقوبتها ، فإن الشريعة الإسلامية فى معظم الحالات هى تفسير للقرآن والحديث بواسطة أجيال من العلماء والفقهاء . وإذا كان البخارى ومسلم والترمذى وغيرهم يُعدّون بشرًا يخطئون فإن احتمال خطأ غيرهم من العلماء والفقهاء هو أكبر .

ذلك أن أكثرهم فسر القرآن والسنة وفقًا لظروف الفترة التى عاشوا فيها ، والتى تختلف فى فترة المجد الإسلامى عن فترة الانحطاط والتخلف . وهؤلاء العلماء والفقهاء عملوا تحت أو أثناء حكومات مختلفة ، وبلاد متعددة ، ونظم متغايرة . وبعضهم وقع تحت ضغوط من الحكام لتبرير أعمالهم وأخطائهم . وإلا ، فكيف يمكن تبرير فتاواهم للسلطان العثمانى بأن تكون له ٣٠٠ محظية (جارية) ، وأن يقتل إخوته بعد اعتلائه عرش السلطنة لمنع أى منافسة للسلطان ؟ .

• بالتأكيد ، إذا كنا لا نستطيع أن نقبل أى حديث دون تمحيص ، فإننا كذلك لا يمكن أن نقبل كل القواعد القانونية التى وضعت بواسطة الفقهاء المسلمين كنظام منيع لا يمكن المساس

به ، وكأنما هى كلمات الله ، بينما هى أعمال بشر بكل أخطائهم وتحيزاتهم ، التى تأثرت بثقافة وممارسة أوقاتهم وعصورهم .

ويمكن رؤية ذلك فى وقتنا الحالى من خلال السياسيين (جماعات الإسلام السياسى) الذين يقدمون تفسيرات ثم يدّعون أن غيرهم من المسلمين كفار وغير مؤمنين ، فقط لمجرد أن هؤلاء الناس لا يؤيدون الأحزاب (أو الجماعات) السياسية (الإسلامية) ولا يقبلون تفسيراتهم للإسلام ، تلك التفسيرات التى تصدر عن بواعث وأهداف سياسية .

● فى وقت النبى ﷺ كان هناك إسلام واحد ، ولم يكن هناك أهل للسنة والجماعة أو الشيعة ولم تكن هناك مذاهب مختلفة كالمذهب الحنبلى والمذهب المالكى لدى السنة ، فضلا عن المذاهب المختلفة عند الشيعة . كانت توجد إذ ذاك أمة واحدة فحسب .لقد انقسمت هذه الأمة منذ الفتنة الكبرى أيام على بن أبى طالب ، وصار هناك اتجاه سنى واتجاه شيعى ، توجد بينهما خلافات كثيرة .

ولا يمكن مع وجود هذا الخلاف اعتبار كل من الاتجاهين صائبا ومتوافقا مع التعاليم الصحيحة للإسلام . واحد منهما فقط يمكن أن يكون صحيحًا والآخر مخطئ ، أو يجوز أن يكون الاتجاهين على خطأ ، لكن الأكثر إحتمالا أن كل منهما صحيح فى أغلب الأوقات ، لكن بكلاهما خطأ فى بعض المجالات الاعتقادية وبعض الممارسات العامة . وهذا هو السبب الذى يدعو

إلى العودة إلى القرآن ذاته لنستمد منه الهداية . ولابد أن نختبر على محّك القرآن كل قواعد الفقه لنتبين مدى توافقها معه ومع الحديث الصحيح .

● قد يرى البعض أن هذا إلحادًا ، ولكن هل يعتبر إلحادًا مجرد اختبار تفسيرات الفقهاء المسلمين ؟ هل هم أنبياء ؟ هل هم أكثر صحة من القرآن والحاديث الثابتة ؟ !

إن بعض آراء الفقهاء المسلمين لا تعكس روح الإسلام التى تقوم أساسًا على المساواة والتسامح . وقد أكد القرآن على الرحمة والعفو حتى يحمى حياة الإنسان التى يعتبرها الإسلام أمرًا مقدسًا . وحياة العدو الذى هو مؤمن مقدسة مثلما أن حياة الآخرين مقدسة . ومن الواضح أن قتل المسلم للمسلم ليس أمرًا مرغوبًا أو مسموحًا به ، ومع ذلك فإن بعض المسلمين يحاربون أو يقتلون غيرهم من المسلمين الذين يعتبرونهم أعداء لهم ، ربما أكثر مما يفعلون مع غير المسلم .

● إن الرحمة والغفو عناصر أساسية فى الإسلام ، ومع ذلك فإن صياغة وتطبيق القوانين الإسلامية يميل إلى أن تكون عنيفة قدر ما يمكن ، دون مراعاة الظروف المحيطة بالمذنب .

● القوانين الإسلامية (أحكام الشريعة الإسلامية) لم تُقنّن حتى الآن (أى لم توضع فى نصوص قانونية محددة) ، وتطبيق الشريعة الإسلامية فى كثير من البلاد الإسلامية يتم بصورة عرضية وعلى سبيل المصادفة . والشريعة الإسلامية والأحاديث النبوية

لا تنص على كل الجرائم . وفى العصر الحديث توجد جرائم جديدة لابد أن يجتهد فيها المجتمع مثل الجرائم التجارية وجرائم المخدرات وتزييف المطبوعات وجرائم النظم الإلكترونية وسوء استعمال السلطة .

• صياغة أو تقنين أو تطبيق القوانين ليس بأهمية أن تكون هذه القوانين متوافقة مع الروح والوصايا التى بينها القرآن وتضمنتها السنة الثابتة . فالقانون لا يعتبر إسلاميًا لمجرد صياغته وفقا للشريعة الإسلامية ، وإنما تكون القوانين الأخرى إسلامية إذا لم تتجاوز المبادئ والروح الخاصة بالقواعد القانونية التى وردت فى القرآن .لقد تُرك الأمر للأمة الإسلامية لكى تنظم حياتها ومجتمعاتها وقواعدها الحياتية ، وإدارتها وقوانينها ، على ضوء الروح العامة التى تتبدى من القرآن ككل . فالظروف يمكن أن تتغير ، لكن الروح العامة تظل متوافقة مع كل عصر .

• عندما وضع الفقهاء المسلمون القواعد القانونية كانوا بلا شك متأثرين بالمرحلة والظروف التى كان يمر بها المجتمع الذى عاشوا فيه ، وقدْ كانت الأمة الإسلامية تعيش آنذاك فترة مجد وسيطرة خوّلت المسلمين حق فرض نظامهم على الغيْر ، ولم يكن لغيْر المسلمين أى خيار إلا التسليم بذلك . لكن أوقات المجد والقوة مضت ولم تعد البلاد الإسلامية قادرة على فرض سلطانها على الغير . بالإضافة إلى هذا فإن بعض ما كان يعتبر عاديًا وأخلاقيًا فى الماضى صار الآن مرفوضًا ومُدانًا . الرق مثلا محرم دوليا ،

ولذلك فإن البلاد الإسلامية لا تستطيع أن تجيز الرق أو تسمح به . وهناك مسلمون يعشون كأقليات فى بلادهم الأصلية أو فى بلادها هاجروا إليها ، وفى الحالتين فإنهم لا يستطيعون تطبيق أحكام الشريعة ، بل عليهم طاعة قوانين بلادهم التى لم تستمد من الشريعة الإسلامية ، وقد تكون مخالفة لها .

● على الرغم من مرونة أحكام الشريعة فإن البعض يطبقها بشدة وخطأ ، وهذا لا يرجع إلى تعاليم الإسلام بل يعود إلى التقاليد العربية الجاهلية .

● يوجد اتجاه يصمم دائمًا على أن مفهوم العدالة فى الإسلام يختلف عن مفهومه لدى غير المسلمين . وعلى الأخص فيما يتصل بالمفهوم الغربى للعدالة . ولا شك أن هناك بعض الاختلاف بين هذا المفهوم والمفهوم الإسلامى . ولكن التقدير السليم يرى أن الاختلاف ضئيل بين القيم الإسلامية وقيم الشرائع الأخرى .

● فى ماليزيا ، إذا ما تم تطبيق نظام الحدود الإسلامى ، فإن عقوبة المسلم سوف تكون شديدة فى حين أن شريكه غير المسلم سوف تكون عقوبته أقل ، وهذا مما ينافى مبدأ العدالة في الإسلام . وإذا ما حدث أن اغتصبت امرأة ولم تستطع أن تقدم أربعة شهود عدول (رأوا الفعل رأى العين بحيث لا يمر الخيط بين الرجل والمرأة) فإن هذه المرأة لا تقدر على اتهام من اغتصبها ، ثم تصبح بعد ذلك عرضة لتطبيق حد الزنا عليها إن هى أنجبت طفلا ، وهذا ما لا يعتبر عدالة أبدًا . غير أن البعض يرى أنه حتى ولو كان

بادى الأمر يفيد عدم وجود عدالة ، فإن تطبيق الحدود الإسلامية هو فى ذاته عدالة ، ونتيجة هذا المنطق أن يمتنع على المسلمين تقدير العدالة أو تحريكها فى القوانين والأحكام .

● القرآن والحديث الصحيح يوصيان بالمساواة والعدل . وما ينبغى أن يؤكد عليه فى الإسلام هو العدالة ، والعدالة فى كل حين . فإذا كانت عقوبة ما غير عادلة فإنه من الخطأ أن يقال إن مجرد تطبيقها يعنى تحقيق العدالة . ويتعين على المسلمين أن يدينوا هؤلاء الذين يعملون على منعهم من اختبار وتحرى العدالة فيما يعملون وفى آراء وأحكام الفقهاء . ولكن بعض الناس تقدر أعمال وأقوال بعض الفقهاء حتى ولو خالفت واضح القرآن وصحيح السنة . ونتيجة لذلك فقد ظهر مفهوم إسلامى غير متسامح أبدًا .ولو حدث وكانت هذه روح الإسلام منذ البداية لما انتشر الإسلام فى العالم . لقد كانت رقّة ووضوح وعدالة الإسلام هى التى نشرته فى العالم ، وعلى الضد من ذلك طباع الجاهلية العربية وتقاليدها .

● على المسلمين الآن أن يعيدوا تفسير القرآن والحديث ليقدموا آراء وأفكارًا خاصة بهم . وملائمة لعصرهم ، ذلك لأن العالم الآن مختلف كلية عما كان عليه منذ ١٤٠٠ عام مضت . ونظرًا لما نعلمه من أن القرآن ملائم لكل العصور ، فينبغى إذن لكل العصور أن تفهمه وتطبقه وفقًا لظروف العصر ، والفهم والتطبيق الإسلامى فى العصر الحديث ينبغى أن يكون مناسبًا لهذا العصر .

●●●

انتهيت من قراءة المحاضرة بإمعان ثم التفت إلى أعمالى . فى

صباح اليوم التالى اتصل بى صديقى السفير وسألنى عمّا إذا كنت قد قرأت المحاضرة ، فأجبت بالإيجاب . قال : وما رأيك ؟.

قلت : لقد أعجبنى ما فيها من فكر مستنير طُرح فى عرض سليم من حاكم سياسى قائد لبلده ؟

قال : وهل وجدت فى هذا الفكر مقاربة لأفكارك ؟ قلت : على اليقين . إن ما أدهشنى أن أجد فى هذه الأفكار ما يتشابه مع أفكارى عامةً وما طُرح فى كتاب الإسلام السياسي خاصة .قال : إنها ليست مشابهة أو مصادفة ، بل هى بالفعل أفكارك وصلت إلى ماليزيا من خلال كتبك المنشورة باللغة العربية والمترجمة إلى لغات أخرى ، وبخاصة الإنجليزية التى يتقنها أهل الملايو وغيرهم فى جنوب شرق آسيا ، قلت : ولماذا تجزم بأن هذه هى أفكارك وليست مجرد مصادفة أو مشابهة ؟ قال : أنا متيقن من ذلك ، وللأمر قصّة طويلة أحكيها لك عندما نلتقى قريبًا .

انتهت محادثتى مع صديقى السفير ، لكنها أثارت مواقع النفس ومواجع الفكر ، إن ماليزيا هى أول بلد إسلامى في الشرق من العالم (وفقا للتقدير الدارج على اعتبار أن الشرق يبدأ من آسيا) ، كما أن المغرب هى آخر بلد إسلامى إلى الغرب من العالم . وبين الشرق والغرب تقع مصر فى القلب منهما . ومصر ، لعبت ومازالت تؤدى دورًا كبيرًا في الإسلام ، حضارة وحربًا ؛ وإن كانت مصر بطبيعتها وقدرها أميل إلى أن تكون صانعة حضارة من أن تكون عاملة حرب . هى فى الحروب قادرة إلى حد كبير ،

وقد صدّت جيوش الصليبيين كما دحرت هجوم التتار ، وحققت انتصارات عظمى فى عصر محمد على ، وأنجزت أول انتصار على إسرائيل سنة ١٩٧٣ ؛ لكن جوهر مصر وروحها هو صنع الحضارة وزرع الثقافة وبدْع الفن . ذلك ما ينبغى أن نعيه دائما وأن يفهمه العرب ويدركه المسلمون . ومصر بهذه الروح قدمت للإسلام الكثير ، وكان الأزهر معْلَما مهمًّا فى حفظ الإسلام وصيانة التراث التقليدى . وفى العصر الحديث صارت لغة العالم تكمن فى الحضارة ، وخلاص الناس يُظهر فى الثقافة ، وتقدم الحياة يقوم على الفن (الفن بالمفهوم العلمى الذى لا يختلط بشئون التسلية أو أمور الترفيه) . معنى ذلك أن العصر الحديث يُعدّ المسرح لمصر كيما تلعب فيه دورًا جديدًا ، لصالح الدين ولصالح الإنسانية . هذا الدور فى صميمه دور دينى . فمن مصر بزغت شمس الدين وتكامل الفكر الدينى الذى شع فى العالم أجمع (كما بيّنا بالتوثيق العلمى فى كتابنا روح الدين Religion For The Future) . ومصر الآن قلب الشرق الأوسط حيث توجد الشرائع الثلاث ، وصدر العالم الإسلامى من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، ومن أبعد شمال إلى أنأى جنوب . ومنها ، من مصر ، لابد أن تشرق شمس الإيمان وأن يبزغ روح الدين .هذه هى رسالة مصر ، وهذا هو الدور العالمى الذى ترنو إليه الإنسانية .

لقد أدّت دورة الصناعة وحركة التقنية (التكنولوجيا) إلى أن تنتج المصانع سلعًا ضرورية وترفية كثيرة ومتعددة ومتشعبة . واستهلاك هذه السلع فى المجتمعات التى تنتجها له آثار إيجابية ،

مادام المجتمع يستهلك ما ينتجه ، ويكون الاستهلاك حينئذ لازما لتسيير دورة الإنتاج ، وضروريا لتدوير حركة الاقتصاد وتشغيل عدد كبير من العمال وترويج سوق البيع ؛ لكن الاستهلاك له آثار سلبية للغاية فى المجتمعات التى تستهلك ولا تنتج ، أو لا تنتج بقدر ما تستهلك ؛ لأن هذا الاستهلاك ينقل ثروتها إلى البلاد المنتجة فضلا عن أنه يلقى ظلالا قاتمة وعادات ضارة على نفوس الناس التى تستهلك ولا تنتج . وقد أدى الاستهلاك المتزايد فى كل مكان ، ووجود أسلوب اقتصادى فى الانتاج يعمل على إنشاء حاجات لدى الناس لاستهلاك ما ليس ضروريًا لهم ، وما لم تكن لهم فيه رغبة من قبل ، أدى ذلك إلى صيغة اجتماعية غريبة ، حيث تشيأ الإنسان ، وتأنّس الشيء ؛ بمعنى أن الإنسان صار أشبه بالشيء الذى يستهلك ويستهلك ، ويعمل لكى يزيد من استهلاكه ، ويكثر من الاستهلاك كميزة اجتماعية أو كضرب من المقامرة التى تحاول شراء وهم السعادة من التملك المادى ؛ فى حين صار الشيء وكأنه إنسان ، إذ غلت قيمة السلع وزاد الاهتمام بها وكثرت العناية بإنتاجها وترويجها وتأمينها .. وهكذا . ونتيجة لذلك كله فقد ران على الإنسان الضياع وحل به البؤس وزادت حركاته الانتحارية لتدمير نفسه أو تدمير المجتمع . فالإنسان لا يمكن أن يحيا بغير إيمان نقى صحىّ صادق ، يصاحبه مع نفسه ، ويوافقه مع المجتمع ، ويصادقه مع الكون .. وذلك هو صميم الدين وجوهر الشرائع الذى اختفى وتوارى ، عندما تحول

الدين إلى معتقد جاف ضامر (Dogma)، أو عندما تبدل إلى صيغة سياسية أيديولوجية ، أو عندما تبدد فى شعائر سطحية مفرغة من أى روح أو خُلق ، أو عندما تشتت فى الموروثات الشعبية المختلفة (الفولكلور) . ولن يعود إلى الإنسان التوازن الصحيح إلا إذا عرف الدين الحق ، وفهم الشرع القويم .

وعلى الجانب الإسلامى ، فإن استغلال السياسة للدين ، فيما يطلق عليه خطأ تعبير الأصولية الإسلامية التى يُعنى بها الإسلام السياسى أو الأيديولوجيا الإسلامية ، أثار الاضطرابات فى العالم الإسلامى بأجمعه ، كما يحدث فى مصر والجزائر والسعودية والسودان وإيران وأفغانستان وغيرها ، كما ألقى ظلالا كثيفة على المسلمين فى كافة أنحاء العالم ، على النحو الذى ظهرت آثاره فى البوسنة والهرسك وفى الشيشان ، وفيما يحدث مع حركة الهجرة من شمال أفريقيا إلى فرنسا وأسبانيا .. إلى آخر ذلك .

كل هذا يجعل دور مصر فى تقديم رؤية دينية ، أصيلة وصادقة وعصرية ودافِعَةٍ ، دورًا بارزًا ومحتوما . ومن مصر بزغ اتجاه إسلامى مستنير متكامل ، انتشر فى العالم أجمع ، وتلقفه رجال العلم كما تبناه بعض الساسة . ولعل أول وأظهر من أعلن عن هذا الاتجاه ، بوضوح وصراحة ، رئيس وزراء ماليزيا الذى رأى – وهو مهندس الاقتصاد ورائد التنمية فى بلده – أن على الدولة أن تتخذ موقفًا محددًا من التيارات الإسلامية ، ومادام ذلك ضرورى لعملية التنمية وحركة النهضة ، ومن ثم فقد أكد رفضه لاتجاه

الإسلام السياسى ، وقدم بكل علم وقوة رؤية الإسلام المستنير . وهذا حدث مهم جدًّا وذا خطر عظيم ، إذ سوف يؤدى اختيار الحاكم الماليزى لاتجاه الإسلام المستنير ، ورفضه بفهم وشدة حركة الإسلام السياسى . إلى تغيير شامل فى مفاهيم الناس فى بلده نحو هذا الاتجاه ، كما أنه سوف يؤثر عل كل بلاد المنطقة وأولها أندونيسيا - أكبر بلد إسلامى - تأثيرًا بعيدًا . يضاف إلى ذلك أن طرح حاكم سياسى لمفاهيم الإسلام المستنير بهذا الوضوح والحماس لابد أن يُتناقل عبر قنوات سياسية متعددة تجرى على مستوى العالم بأجمعه ، فأين مصر من ذلك ؟ وما هو الدور الذى قامت به ؟ .

لقد بدأت مصر فى العصر الحديث اتجاه الاستنارة الذى يضرب فى الماضى البعيد ويعلو فى الحاضر الواقع ، وكان ذلك من خلال أبنائها الأبرار رفاعة رافع الطهطاوى ومحمد عبده وأحمد لطفى السيد وطه حسين وتوفيق الحكيم ومصطفى عبد الرازق ومحمود شلتوت .. إلى آخر هذه القائمة الذهبية من رموز الاستنارة وأعلامها . وقد تكاملت هذه الجهود العظيمة بأعمال جيل متجرد متحرر ، مخلص فيما يفعل من أجل الاستنارة التى لابد منها لمصر والعالم العربى وللمسلمين والإنسانية . وشعت أضواء الاستنارة فى مجالات مختلفة فى كل أنحاء العالم . ولابد أن يزيد الضوء ويشتد حتى يخطف أبصار الجميع ويزيل أوضار الجهل والتحيز والاستغلال . لكن الحكومة فى مصر لا تُعنى بهذه الجهود

ولا تُلقى إليها يد العون ، معتقدة أن التنمية الاقتصادية هى السبيل الوحيد للتقدم والرخاء فى مصر ، مع أن هذا غير صحيح أبدًا ، ذلك بأن المفهوم الحديث للتنمية يقوم على تنمية الإنسان أصلا ، لا تنمية الاقتصاد أو الإدارة أو ما إلى ذلك . والتنمية الإنسانية تقتضى - كما أدرك رئيس وزراء ماليزيا بحق - أن تتخذ الحكومة موقفًا محددًا من التيارات الإسلامية ، بحيث يكون خيارها الصحيح إلى جانب الاتجاهات المستنيرة فى الإسلام .فبهذا الخيار الصائب وحده يمكن لمصر أن توجّه التنمية الحقيقية ، وأن تواجه الصراع الحضارى مع إسرائيل ، وأن يكون لها مكان فعال فى القاطرة التى تجر طابور الإنسانية نحو الرقى الخلقى ، والإيمان الرفيع ، والرفاهية السليمة .

وعندما التفتت الحكومة عن المبادرة فى اتخاذ خيار صحيح بين حركة الإسلام السياسى ودفعة الإسلام المستنير انتهى الأمر فى المجتمع إلى نتائج غاية فى الخطورة ونهاية فى السوء .

أولا : فقد أثّر ذلك على حركة التنمية ، فلم تسر بإيقاع متسارع يتوافق وحركة بلاد أخرى فى مثل ظروفنا الاقتصادية ، ويتناسب وما هو مطلوب حقيقة لرفع مستوى الشعب بعد عقود طويلة من التخلف ، فالتنمية - على سلف البيان - ليست تنمية اقتصادية محض ، والذى يقول بذلك لا يتابع التقدم العلمى الذى طرأ على مفهوم التنمية فأكد على التنمية البشرية أساسًا . ومادام البشر عنصرًا رئيسيًا فى التنمية ، فإنه من المهم جدًا أن يحصلوا

على درجة من الاستنارة تضعهم فى وضع مناسب لظروف العصر وأفكاره ، وآرائه ، دون أن يظلوا مشدودين إلى كهوف المواضى وجمود الموروثات ، ممزقين بين أفكار وممارسات مخططة ، وبين واقع متدفق جديد . يضاف إلى ذلك أن التنمية تحتاج إلى استقرار حقيقى وأمن ثابت لا تهزه رصاصة يطلقها صبى مدفوع على قطار سياحى أو رشاشات تحصد عفويًا عددًا من السياح فى شارع مهم كشارع الهرم .

ثانيًا : وقد اضطرت الحكومة حتى تقف العمليات الإرهابية ، الناجمة عن فكر الإسلام السياسى ، إلى أن تحارب الإرهابيين سلاحًا بسلاح ورصاصًا برصاص ، مما أقام معارك متعددة استطالت وتشعبت دون أن تؤدى إلى نتيجة حاسمة . ذلك بأن الإرهابيين ليسوا مجرمين عاديين تكفى الإجراءات الأمنية الشديدة لوقفهم وتعمل الإجراءات القانونية الاستثنائية على منعهم ؛ فهُمْ فى الأساس أشخاص أيديولوجيين يملأ رؤوسهم تفسير مغلوط للدين ويغسل أدمغتهم تأويل فاسد للشريعة . وهم يستقون هذا التأويل وذلك التفسير من كتب مطروحة للتداول ، أو خطب تذاع فى المساجد ، أو مواعظ تلقى فى التليفزيون ، وبهذا يبدو لهم – ولمن يتعاطف معهم – أن هؤلاء الإرهابيين ينفّذون مبادئ الدين ، ويطبقون أحكام الشريعة ، على النحو الذى تنتشر به فى المجتمع ، دون أن يفندها عالم أو يرد عليها مستنير ، من واقع الدين ومن داخل الشريعة .

مواجهة الإرهاب إذن لا تكون بمجرد إجراءات أمنية ، ولا بمحض قواعد قانونية ، ولا بنشر إجراءات استثنائية ، لكنها تكون أصلا وأساسا بالفكر المستنير والتفسير الصائب والتفنيد الصحيح ، الذى إن لم يقنع غلاة المتطرفين اليوم فسوف يقنعهم غدا ، وهو على أى حال يقدم فهما صادقا عصريًا لشتى شرائح المجتمع ، بما لابد أن يعزلهم عن أى تعاطف مع الإرهاب وأفكاره وشعاراته .

ثالثًا : وقد تركت الحكومة دعاة الاستنارة وحَمَلة مشاعل العقل والعلم والخلق والإيمان بلا أى سند أو حماية ، صدورهم مكشوفة لرصاص الغدْر والإرهاب ، وظهورهم متروكة لأقوال الجهال وأقلام التكفير .هذا فى الوقت الذى تتلقف فيه كثير من بلاد العالم أفكار هؤلاء المستنيرين لتجعلها دستورًا لها ، كما حدث فى ماليزيا ، وهو أول مثال صارخ .

الحكومة المصرية مدعوّة بحكم التاريخ ووضعية مصر ووعود المستقبل أن تأخذ خيار الإسلام المستنير بقوة وعزم وصراحة وحسم . فهذا الخيار وحده ، ولا خيار سواه ، هو الذى يدفع عجلة التنمية على أسس صحيحة إنسانية ، ويفتح مجالات الاستثمار إلى غير حد ، ويقضى على التطرف والإرهاب نهائيا ، ويتوج مصر على عرش من نور ، لتكون فى موقع القيادة للعالم العربى وللمسلمين والإنسانية كلها ، وهو موقع لم يزل شاغرًا ، ويرنو إلى مصر والمصريين كيما يشغلوه .

فهل تلبّى الحكومة نداء التاريخ ، وتأخذ زمام المبادرة التى ابتدأها رئيس وزراء ماليزيا ! ؟

لو أن الحكومة فعلت ذلك فلسوف تستقطب ولاء المؤسسات الرسمية ، وتنال تأييد كل الأقلام المستنيرة ، وتحصل على تعضيد كل الجهود الإنسانية ؛ وسوف يكون فى ذلك إعلان لمشروع قومى رفيع وعظيم ، جدير بمصر ، وهبة للعالم أجمع ، فعسى أن تفعل الحكومة ذلك ، خاصة فى ظل قيادة سياسية واعية بحركة التاريخ ، تؤكد الديموقراطية ، وتعضد الليبرالية . وإن التاريخ ينتظر ، لكنه لن ينتظر طويلا .

التصوير والنحت فى الإسلام

فى سنة ١٩٧٧ نُدبتُ لتمثيل مصر فى مؤتمر حقوق التأليف Copy Right الذى عُقد بمقر هيئة اليونسكو فى باريس ، وكان توفيق الحكيم بدوره قد اختير لتمثيل مصر فى مؤتمر المسرح الذى عقد فى باريس أيضًا فى نفس الفترة . سافرنا من القاهرة سويًا ونزلنا معًا فى فندق اختاره هو وحجز لنا فيه ، بمنطقة مونبارناس الشهيرة . ظللنا معًا فى باريس فترة طويلة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، نلتقى ظهرًا فى مقهى لاروند الذى يقع أسفل الفندق عند تقاطع شارعى راسباى ومونبارناس ، ثم نتناول طعام الغداء معًا — غالبا فى مطعم لاكوبول الشهير ، وأحيانًا فى بعض المطاعم الفرنسية الطابع ، والتى كان يجد فيها الحكيم أطباق أطعمة أُحبَّ أُكلها منذ كان يدرس فى باريس خلال العشرينيات . بعد الغداء كنا نحتسى القهوة فى مقهى « الدوم » الذائع الصيت ، ثم نتجول بعد ذلك فى كافة أحياء باريس : مونبارناس ومونمارتر والتروكادور والإنفاليد والشانزليزيه والحى اللاتينى سان جرمان وسان ميشيل والأوبرا وسان جرمان دى بريه .. وغيرها ، حيث تدور بيننا الأحاديث فى الدين والشريعة والأدب والقانون والفكر والفن والحياة . فى يوم الأحد اخترنا أن نزور متحف اللوفر .

متحف اللوفر بباريس من أهم متاحف العالم . به قسم مهم يضم بعضًا من آثار مصر الفرعونية التى تعرض فى نظام أنيق يبرز عظمتها ، وفيه قسم آخر يضم جانبًا من العصر القبطى في مصر ، ومن معروضات هذا العصر يبين بجلاء تطور رمز الحياة (عنخ) الفرعونى ليطابق الصليب المسيحى (كما بينت تفصيلا فى كتابى Riligion For The Future - روح الدين) . على أن أهم أجنحة متحف اللوفر الجناح الخاص بالتصوير (الغير ضوئى — أى التصوير بالألوان المائية أو الزيتية ، والذى درج العرف على تسميته بالرسم) . وعلى الرغم من أن رسم الدخول إلى هذا المتحف قليل ، فإنه يُفتح يوم الأحد مجانا دون أى رسم . وفى أيام الآحاد يغشى اللوفر أغلب المجتمع الباريسى ، فهو متاحف ومنتديات ومجالس ولقاءات تستمر طوال اليوم ، أى أنه متحف ومجتمع وجامعة .

فى أول زيارة لنا (الحكيم وشخصى) إلى متحف اللوفر ، اتجهنا أولا إلى القسم المصرى ثم ثنّينا بعد فترة بجناح التصوير . كان الحكيم يحفظ ، ويردد على مسامعى ، بيانات وافية عن كل لوحة . اسم المصوِّر ، والمدرسة التى ينتسب إليها ، والفترة التى عاش فيها ، وظروف تصوير اللوحة .. وهكذا . كنت أعرف بعض هذه المعلومات ، وكان هو يعرف التفاصيل . سألته فى ذلك فقال إنه على مدى أربع سنوات قضاها فى باريس ليدرس ، فى العشرينيات ، كان يذهب إلى اللوفر أسبوعيًا ، كل يوم أحد ،

ومعه كتيب يباع فى مدخل المتحف ويتضمن بيانات عن كل لوحة ، فاستطاع حفظ التفاصيل من تكرار المشاهدة وتكرار الإطلاع . وأخذنى بحماس إلى مكان بيع الكتيِّب الخاص بجناح التصوير لأشترى لنفسى نسخة منه ، وعدته بقراءتها جيدًا بعد إعادة قراءة القسم الخاص بالتصوير فى دائرة المعارف البريطانية .

كانت الزيارة لمتحف اللوفر أول مرة ، ومشاهدة جناح التصوير فيه ، سببا لكى نتحدث طويلا عن الفنون ، وعن التصوير والنحت ، خلال أمسياتنا فى باريس . تذاكرنا معًا كيف أن أقدم تصوير منقوش تم العثور عليه فى كهف لاسكو بفرنسا ، وهو يعود إلى عشرين ألف عام مضت ، وكيف برع قدماء المصريين فى التصوير ، خاصة بالنقش على الحجر ، وفى النحت الذى قدم نماذج رائعة وأنيقة لم تزل حتى الآن تزهو على كثير من أعمال النحت التالية ؛ وكيف أن التصوير والنحت وتشييد المعابد والأهرامات كان عملاً فى صميم الشعائر والطقوس الدينية . واستعدنا سويًا معلوماتنا عن التصوير فى العصور الوسطى وارتباطه بالطقوس والأماكن الدينية ، وكيف أنه بدأ بسيمابيو ثم تقدم على يد تلميذه جيوتو الذى يقال عنه إنه أبو التصوير الحديث ، نظرا لأنه أدخل فى لوحاته الحقول والحيوان والأشجار والجبال ، وكان أول من صوّر أشخاصًا فى حالة الحركة ؛ ثم تلى ذلك فرا انجيليكو الذى يمثل الفريق الروحى من المصورين ، بينما يمثل مساتشيو الفريق الجسدى منهم . وبعدهما كان أرشيلوه أول من أدخل قواعد

المنظور فى التصوير ، وأول من صور المعارك الحربية ، وبعد عدد من المصورين العظام ظهر ليوناردو دافينشي الذى بلغ من اتقان التصوير والنحت درجة كبيرة . ثم مايكل انجلو ردفايل . وبعدهم بفترة كان روبنز وفان دايك ورمبرانت وجويا وكان كلود وبوسان وبوشيه وشاردان . بعد ذلك ، وفى القرن التاسع عشر ، بدأت مذاهب (أو مدارس) التصوير الحديث ، وأشهرها المدرسة التأثيرية ، وأهم أعلامها جوجان وفان جوخ . وفى القرن العشرين ظهرت مدارس الفن التجريدى : التكعيبية والسريالية ، أو مدرسة ما فوق الواقع ، ومن أبرز أعلامها بيكاسو وبراك وماتيس وسلفادور دالى .

قال الحكيم : لقد كان التصوير والنحت على الدوام مترابطين مع الشعائر الدينية أساسًا فى المعابد والأماكن الدينية ، منذ عصر قدماء المصريين حتى المسيحية ، فلماذا أصبح التصوير والنحت حراما فى الإسلام مع أنهما فى طليعة الفنون جميعًا ؟ ألا يُظهر ذلك الإسلام بصورة غير حضارية ، ويوجد داخل المجتمعات الإسلامية اتجاهًا حادًّا بالتعارض بين من يميلون إلى التصوير والنحت على أساس حضارى ومن يرفضون هذا وذاك بمفهوم دينى ، فضلا عن إعطاء ذريعة لهؤلاء للطعن على المجتمع والادعاء بأنه مجتمع وثنى كافر ! ؟

قلت : إن الأمر يقتضى ابتداء تحديد مفهوم الحرام والحلال . فالحرام تعبير عُرف فى التاريخ ، وفى كثير من اللغات ، قبل

الإسلام ، وهو لا يعنى دائما ما حظره الله تعالى . ففى مدونة جستنيان (٥٣٠ م) ، وهى عرض لمبادئ القانون الرومانى الذى نشأ واستقر قبل عدة قرون من إيجازه فى المدونة ، نصّ على أن الأشياء الحرام كالأسوار والأبواب (الخاصة بالمدينة) قريبة الشبه بالأشياء التى هى من حقوق الله ، وأنها لذلك لا تدخل فى ملكية أحد من العباد . فالقانون الذى وضع الرومان أحكامه لأنفسهم فرّق بين حقوق الناس ، وهو ما يدخل أو يمكن أن يدخل فى ملكيتهم ؛ وحق الله ، وهو كل الأشياء المقدسة كالمعابد والأشياء المخصصة لإقامة الشعائر الدينية ، والأشياء الدينية كالأراضى الموقوفة ، والأشياء الحرام وهى المال العام وفقًا للتعبير القانونى المعاصر . فى هذا المفهوم فإن مبدأ الحرام كان مبدأ اجتماعيًا وفهما بشريًا لما يُحرّم المجتمع على أفراده حق تملكه أو بيعه أو شرائه . وفى عصر ما قبل الإسلام (المسمى بالعصر الجاهلى) جاء فى شطر بيت من الشعر لعنترة العبسى (وليس حرامهم بحلال) . فالحلال والحرام آنذاك كان مفهوما اجتماعيًا لما يحظره المجتمع أو يبيحه . ثم اتخذ اللفظان بعد ذلك معنى دينيا ، من خلال الإسلام كما حدث فى المسيحية وغيرها من الشرائع باعتبار أن كلاً من لفظى الحرام والحلال يتضمن قائمة بالمحظورات أو بالمباحات الدينية ، فالحرام للمحظور والحلال للمباح . وتحت هذه القوائم دخلت محظورات ومُباحات اجتماعية ، واختلطت بالدينية ، فلم يعد كثير من الناس بقادر على التفرقة الدقيقة بينهما أو يستطيع التحديد

الواضح بشأنهما . فأغلب الناس يصفون ما يعتقدون أنه ظلم أو إسراف أو خطأ أو إساءة بأنه حرام ، دون أن يتنبهوا إلى أنه غالبًا مالا يكون من المحظور دينيًا ، وأن تعبيرهم عنه بالحرام مجرد وصف اجتماعى أو تقدير شخصى ، وهكذا .

قال الحكيم : وفقًا للمنهج العلمى الذى تسير عليه ، فقد بدأت بتحديد معنى لفظ الحرام ، وهو ما يؤدى لزوما إلى تحديد معنى الحلال ، فما هو حكم الإسلام فى النحت وفى التماثيل ! ؟ .

قلت : أقول لك فهمى عن الإسلام في هذا الصدد ، ورأيى عن الشريعة فى هذا الموضوع ، لأنى لا أحب لنفسى – ولا لغيرى – أن يقطع بأن فهمه هو حكم الإسلام وأن رأيه هو فقه الشريعة .

لقد وردت التماثيل فى القرآن تحت وصفى الأصنام (ثلاث مرات) والأوثان (ثلاث مرات كذلك) . وما جاء فى القرآن عن الأصنام ورد نصًّا فى قصة إبراهيم عليه السلام ، ويتعلق بعبادة قومه لهذه الأصنام . ﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه آذر أتتخذ أصناما آلهة﴾ (سورة الأنعام ٦ : ١٧٤) ، ﴿قالوا نعبد أصنامًا فنظل لها عاكفين﴾ ، (سورة الشعراء ٢٦ : ١/١) ، ﴿واجنبنى وبنىّ أن نعبد الأصنام﴾ ، (سورة إبراهيم ١٤ : ٣٥) ، أما ماجاء فى القرآن عن الأوثان فقد جاء مرتين فى قصة إبراهيم كذلك ، وإشارة لعبادة قومه لها . ﴿إنما تعبدون من دون الله أوثانا﴾ ، (سورة العنكبوت ٢٩ : ١٧) ، ﴿وقال إنما اتخذتم

من دون الله أوثانا ﴾ ، (سورة العنكبوت ٢٥) . أما الآية التى ذكرت الأوثان مرة ثالثة فقد جاءت بصدد بيان بعض واجبات المسلمين أثناء أداء فريضة الحج : ﴿وأذن فى الناس بالحج .. فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور﴾ (سورة الحج ٢٢ : ٢٧ - ٣٠) . وعندما قام النبى ﷺ وصحبه بأداء العمرة بعد صلح الحديبية طاف بالكعبة (سبع مرات) وفيها أصنام العرب التى وضعتها قبيلة قريش حول الكعبة لتجعل منها مثابة (أو بارثينون Parthenon) للعرب جميعًا . وعندما تم فتح مكة بعد ذلك ، أمر النبى ﷺ بكسر جميع الأصنام ، التى كانت فى الكعبة أو فى أى مكان آخر ، لأن العرب كانت تتخذها زلفى يتشفعون بها إلى الله ، كما كانوا يتخذون أولياءهم زلفى لذات الغرض ، وفى ذلك يقول القرآن : ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله﴾ ، (سورة لقمان ٣١ : ٢٥ ، سورة الزمر ٣٩ : ٣٨) ، ﴿ألا لله الدين الخالص . والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ ، (سورة الزمر ٣٩ : ٢٣) . الواضح - إذن - من آيات القرآن ذاته أنه لا تحريم للتماثيل ، التى يُطلق عليها وصف الأصنام تارة ويطلق عليها وصف الأوثان تارة أخرى ، أما التحريم فهو يتعلق بعبادتها أو اتخاذها وسيلة للتشفع إلى الله . وفيما يتعلق بنص القرآن على تجنب الأوثان عند أداء شعائر الحج ، فهذه وصية تهدف إلى تنقية تلك الشعائر لتكون خالصة لوجه الله

فلا يزلّ مسلم ويفعل ما يؤدى إلى أن تختلط الشعائر بالأوثان أو تضطرب بها . أما حين تنتفى أى شبهة فى عبادة التماثيل ويسقط أى وهم عن التزلف بها شفاعة إلى الله ، فإنه لا يكون ثمّ سبيل أو مبرر أو حتى قول بتجنبها . معنى هذا أن القرآن لا يحرم صنع التماثيل واقتنائها قط ، خاصة فى الوقت الحالى الذى اختفت فيه من العقل البشرى أى فكرة ، وانتفت من من العادات الاجتماعية أى شبهة ، لعبادة التماثيل أو التشفع بها إلى الله أو التزلف بها إلى الجلالة .

قال الحكيم : وماذا عن التصوير فى الإسلام ؟ .

قلت : لا يوجد فى القرآن أى نص يتعلق بالتصوير أو يحظر التصاوير (الصور) . وعند فتح مكة وتحطيم الأصنام التى كانت حول الكعبة أو بعيدا عنها ، أمر النبى ﷺ بمحو صور كانت مرسومة على جدران الكعبة ، لكنه أبقى على صورة للسيد المسيح وأمه . وظلت الصورة (الرسم) على جدار الكعبة طوال حياة النبى ﷺ بعد فتح مكة ، وحين طاف بالكعبة فى حجة الوداع ، وخلال حكم أبى بكر ، وردحا من الوقت إبان حكم عمر بن الخطاب ، إلى أن أمر عمر بمحو هذه الصورة . ولعله بفعله هذا كان يخشى أن تتداخل رموز المسيحية مع شريعة الإسلام ، خاصة بعدما أعلن أن شبه الجزيرة العربية لا تتسع لدينين (شريعتين) ، وكان القصد أن يظل فيها الإسلام وحده بلا أى رمز من شريعة أخرى ، ولا أى إشارة يمكن أن تنال من نقائه .

تلك هى سنّة النبى الفعلية المتواترة فى شأن التصوير . فالتصوير ليس محظورًا فى ذاته ، وإنما يتصل الحظر - إن حدث - بالموضوع الذى يُصور . وقد وردت فى كتب الأحاديث أحاديث قولية رويت عن النبى ﷺ بتحريم الصور واقتناء التصاوير ، وهذه الأحاديث القولية تتنافى مع سنّة النبى الفعلية ، فيما يتعلق بترك صورة السيد المسيح وأمه مريم البتول على الكعبة .. هذا فضلا عن أنها جميعًا أحاديث آحاد (رويت من واحد عن واحد ، حتى جُمعت فى أوائل القرن الثالث الهجرى) . وليست أحاديث متواترة ، تواتر إجماع الصحابة عليها كما تواتر عليها من تبعهم من المسلمين ثم من تبع هؤلاء حتى وصلت إلى جميع المسلمين ؛ ولا هى أحاديث مشهورة تواتر الإجماع عليها بعد عصر الصحابة ثم تبع تواتر هؤلاء تواتر غيرهم ، وهكذا . والقاعدة السديدة أن أحاديث الآحاد تؤخذ على سبيل الاستئناس والاسترشاد ، لكن لا تنشأ بها فريضة دينية ولا يقوم بها واجب دينى . ومع كل هذا ، فقد أثيرت بخصوص أحاديث النبى ﷺ القولية عدة مسائل ، منها ما إذا كان الحديث يتضمن حكما مؤقتا ويتعلق بظروف معينة ، مثل حديث « كنت قد نهيتكم عن حفظ اللحوم من أجل الدافة » (أى لوجود غرباء كثيرين فى المدينة) وحديث : خالفوا المشركين : وفّروا اللحى واحفوا الشوارب . وبصدد التصوير فإن التأقيت مستفاد من جهالة المجتمع ، وتعلق كثيرين بعبادة الرموز الحجرية أو التصويرية والتخوف من صرف العبادة

إلى الصور ، وهو أمر منتف تماما فى العصور الحالية . والتصوير الضوئى (الذى كان يسمى بالتصوير الشمسى) هو الآن ضرورة لاستخراج البطاقات الشخصية والعائلية وجوازات السفر وغيرها ، كما أنه يستعمل لتسجيل الحوادث السياسية والاجتماعية وإذاعتها فى التليفزيون أو عرضها فى السينما أو من خلال أجهزة الفيديو .
وكل البلاد الإسلامية ، سنيّة أم شيعية ، تحرص على وجود قنوات تليفزيونية لها ، محلية أو فضائية ، وإرسال هذه القنوات الذى يستمر ٢٤ ساعة يوميًا ليس مجرد اقتناء صورة ، بل هو بث متصل للصور ، لا يفترق عن أى بث تليفزيونى أمريكى أو بريطانى أو فرنسى أو غيره ، يدخل كل البيوت سواء كان المشاهدون مسلمين أم غير مسلمين ، ويقتحم عليهم خلواتهم وغرف نومهم ليعرض الصور المتصلة المتتالية . وفى التليفزيون ، كما فى السينما ، يظهر ملوك ورؤساء وأمراء البلاد الإسلامية ، كما يظهر علماء الدين فى برامج يومية . وفى إيران تعرض صور فى الميادين والشوارع بالحجم الكبير لقائد الثورة الإيرانية ، كما تعرض صور لغير القادة . وتوضع صور ملوك ورؤساء وأمراء الدول الإسلامية فى قصور الحكم وأماكن السلطة وبيوت الشعب ، كما توجد كملصقات فى الشوارع والأماكن العامة . والصحف والمجلات التى تصدر فى جميع البلاد الإسلامية ، أو تصدر عنها ، تمتلىء بالصور التى يشاهدها القراء ، ويحتفظون بها فى منازلهم ، وقد يقتنونها أو يعلقونها على حوائط مساكنهم . فما معنى هذا ؟

هل يعنى أن كل المسلمين فى كل أنحاء العالم قد كفروا وأنهم يعيشون فى الكفر وبالكفر ، بما فيهم قادتهم وعلمائهم ! ؟ إن هذا قول ثقيل لا يقوله إلا المتشددين جدًّا ، الذين يقاطعون العالم كله وينبذون الحياة بأكملها ، ويعيشون فى فيافى وصحارى من الرمال الحقيقية أو النفسية .

قال الحكيم : إن هذا فهم سليم وحضارى للإسلام عن النحت والتصوير ، وهو يظهر الإسلام بصورة عصرية كريمة ، فلم لا يُذاع فى المسلمين ويُشاع بين غيرهم ، ليعرفه الجميع ويحسّنوا صورتهم عن الإسلام بدلا من الخلط الذى يعيشون فيه والغلط الذى يفهمونه عن المسلمين ! ؟ .

قلت : كثير من المسلمين لا يعرفون حقيقية الإسلام ، ولا يقرءون عنه فى المراجع الأساسية والمصادر المعتبرة ، وكل معلوماتهم إشاعات متداولة ، ومنقولات متبادلة ، ومسموعات غير محقّقة ، ومرويات ليست موثقة ، يختلط فيها الصحيح بالخاطئ ، ويتداخل فيها الحق بالباطل ، ويتمازج بها الشرع بالرأى ، ويتوارى فيها الحكم الدينى الصائب خلف التراث الشعبى الدارج (الفولكلور) . ويلاحظ فى ذلك أنه لا يوجد إلا أقل من القليل من العلماء والمثقفين من يقدم الرأى موثّقا بالمراجع أو يسند القول إلى آية قرآنية محددة بتفسير سليم ثابت أو إلى حديث نبوى صحيح يبين مصدره من بين كتب الأحاديث – الصحاح

والمسانيد – ونوع الحديث ، متواترا أم مشهورًا أم آحادا ، وقوة الحديث ونطاق فاعليته ، وهكذا . كل الكلام غير محقق وكل الحديث غير موثق ، وذلك فى عصر يُعنى بالتحقيق العلمى والتوثيق المرجعى ، بحيث لا يُلقى القول على عواهنة ولا يُرمى الكلام على مراسيله ، فيغم على الناس بيان الصحيح من غير الصحيح ومعرفة الصادق من غير الصادق .

قال الحكيم : أظن أن للشيخ محمد عبده رأيا فى التصوير والتماثيل قريب من رأيك ! .

قلت : المستنيرون فى كل عصر وفى أى مصر يتكلمون بلغة واحدة ويأخذون من نبع واحد . يعمدون إلى التفسير الصحيح للدين ، والتأويل الصائب للشريعة ، قصد فك الآصار عن الناس ورفع الأوزار عنهم . فالإسلام ييسّر ولا يعسّر . وليس من المعقول أن لا يحرّم الإسلام أمرًا ما تحريما قاطعًا باتا مستديما ثم يوجد من يدعو إلى هذا التحريم ، بغير سند سليم ودون سبب شرعى ، ليكفّر الناس جميعًا ويجعلهم يعيشون فى عنت وعذاب ، لما يظنون من أنهم اجترحوا الآثام واقترفوا المظالم ، والأمر أيسر من هذا بكثير ، فليس فيه إثم وليس فيه ظلم .

الإسلام فى حاجة إلى الآراء المستنيرة والعقول المتفتحة والضمائر النقية ، وحين يظهر ذاك فسوف يكون الفتح المبين للإسلام وللإنسانية .

الاغتراب العصرى

للنشاط الإنسانى ثلاثة مجالات ، هى بحسب الأصل متداخلة متبادلة متصاعدة ، لكنها فى حقيقة الواقع الحالى ، متفاصلة متعازلة متهابطة . فمتى يبدأ الوعى بالفرد يدرك حاجاته المادية ، مثل ضرورة الغذاء والشراب والإفراز وحماية جسده من الأذى ، وما إلى ذلك . وقد تستبد به هذه الحاجات بصورة شديدة وملحة ، لا قبل له بدفعها أو منعها أو التحكم فيها ، فإذا بها تهيمن على كل منشاطه وتسيطر على كل دوافعه ، فلا يكاد يحس غيرها أو يدرك ما سواها . وإذا ما أمكن إشباع الحاجات المادية بطريقة معقولة ، أو استطاع الفرد أن يحكمها أو يضبطها ، انتقل إلى المجال الثانى ، ألا وهو الرغبات النفسية . فالفرد لا يكون متوازنا إلا إذا حقق رغباته النفسية إلى جانب إشباع حاجاته المادية . ذلك بأن الطبيعة الإنسانية تُوجد فى الفرد ميولا قوية لأن يشعر بالاحترام الاجتماعى والارتواء العاطفى ، وبأنّ وجوده ضرورة له ولغيره ، وأنه ليس نهبا لعُقد النّقص أو مركبّات الاستعلاء .. إلى ما ماثل ذلك . وهو لابد أن يسعى إلى تحقيق رغباته النفسية تلك على نحو أو آخر ؛ يختلف من شخص إلى شخص ، ويتغير من وقت إلى وقت . وبعد الحاجات المادية والرغبات النفسية ، إن أشبعت

أو حُققت ، أو تمت السيطرة عليها . وصل الفرد إلى المجال الثالث ، وهو إطلاق التشوقات الروحية ، فالفرد يظل دائما حبيس جسده سجين حواسه ، لا يحرره من هذا الأسر ولا يطلقه من ذلك القسر ، إلا أن يترك تشوقاته الروحية تنمو وتسمو حتى تحيط بالكون وتصل إلى الجلالة .

هذه هي المجالات الطبيعية والنفسية والكونية للذات الإنسانية . غير أن الأمور فى واقع الحال لا تسير سهلة طلقة عبر هذه المجالات ، لتهب الإنسان صحة نفسية واستواء اجتماعيا وطلاقة روحية ، إذ الغالب أنها تتعثر وتقف بالفرد داخل نطاق المجال الأول حيث تسيطر عليه الحاجات المادية بشكل يحصره داخل جسده ويسخر كل جهوده لتحقيق هذه الحاجات ، حتى لا يكاد يشعر بغيره شعورا حقيقيا ، بل ينصرف جهده إلى استغلال هذا الغير لتلبية احتياجاته هو . وإذا حدث وانتقل الفرد إلى المجال الثانى — وهو المجال الاجتماعى — فإن الراجح أن يستخدمه فى تنفيذ مآربه وإشباع حاجاته المادية أو إطفاء رغباته النفسية ؛ ولا يتحقق ذاك تماما إلا فى المجتمعات الصغيرة المحدودة المنغلقة ، كمجتمع القرية .

فى القرية لا يوجد فرد وإنما توجد جماعة (أمة بالمعنى اللغوى الأصلى الذى يعنى الجماعة الصغيرة) ؛ ولا تنشأ فردية بل جماعية ، ولا تتحقق خصوصية لأن وضعية القرية تؤكد المشاعية .

في أمة (جماعة) القرية تتكون الشخصية من خلال الالتصاق الشديد بالغير ، فيمنعها ذلك من أى بروز أو اختلاف ، ومن ثم تكون جميع الشخصيات مسطّحة ، أو أدنى إلى ذلك ، متشابهة متماثلة ، كأنها خرجت من قالب واحد أو نتجت عن آلة (ماكينة) بعينها . وفى نطاق هذه الجماعة (الأمة) يصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، اتخاذ قرار فردى ، إذ تكون القرارات دائما شبه جماعية ، لا يُضطر فرد إلى اتخاذها وتحمل المسئولية عنها ، وإنما تصدر القرارات عن جماعة ، إمّا أن تكون الأسرة أو تكون الأمة (الجماعة) كلها أو أن يوكل أمرها إلى شيخ الجماعة أو أن يُفوض فيها رجل الدين سواء كان كاهنا أم قسا أم شيخا ، غالبا ما يُعلن الركون إلى مصدر غيبى يستلهم منه الصواب . ونتيجة لذلك فإن المسئولية عن القرارات والأعمال تكون أيضا جماعية ، تنزل بالأمة كلها أو تُعاقب الجماعة بأسرها . والأخلاق فى هذا المناخ ، لا تنشأ من داخل الذات ولا تنبع من صميم الضمير ، لكنها تنتج عن الضغط الاجتماعى Social Pressure (وهو أمر عمّمه عالم الاجتماع الشهير إميل دور كايم على الأخلاق عموما ، مع أن ذلك ليس صحيحا على إطلاقه) . فالفرد فى القرية ، أو الجماعة (الأمة) يضع نصب عينيه فى كل ما يفعل نتيجة الأثر الاجتماعى لفعله ، بل إن الضغط الاجتماعى يشكل سلوكياته ويقولب أعماله على نحو محدد يجعل منها نمطا عاما متشابها مع غيره متماثلا مع من سواه ، حتى ليُظن أنها أخلاقيات

في حين أنها مجرد سلوكيات ومحض مواضعات ؛ ذلك بأن الأخلاق الحقيقية هى التى تنبع من داخل الذات ، وتصدر عن إرادة حرة واعية ، وتختار من بين بدائل مطروحة ومعروضة (وليست مفترضة) ؛ ثم تتحمل نتيجة اختيارها وخلاصة عملها بشجاعة وصلابة . ومن سلوكيات القرية ومواضعات الجماعة (الأمة) أن تنتشر أساليب التكافل الفردى والتواسى الشخصى والمشاركات الوجدانية . فالناس فى هذه الأجواء لابد أن تتكافل فيما بينها على المستوى الفردى ، لأن المياسير إذ تعطى للمعاسير إنما تكتسب — فضلا عن الثواب الدينى — اعتبارا ملحوظا بين الجماعة ؛ كما أن المعوزين إذ يعتمدون على القادرين يستشعرون الركون على حماية اجتماعية لا تتركهم دون عناية وبغير رعاية .. والناس حين تتشارك وجدانيا أو ماليا ، وحين تتواسى نفسيا أو ماديا ، فهى تفعل ذلك لأن ما يصيب الفرد منهم من أفراح أو أتراح يمتد إليهم جميعا ويؤثر فيهم كلهم على نحو أو آخر ، هذا فضلا عن أن المشاركة والمواساة تعتبر بمثابة جُعل (أجر أو قسط) التأمين يدفعه الفرد (أو العائلة) للغير فى ظروف الشدة ليحصل عليه عندما تدور به الدوائر أو تدول به الأيام ، فيحدث له ترحٌ أو يقع عنده فرح .. ولا شك أن الكثيرين لاحظوا ، فى مجتمع القرية المنغلق ، حتى ولو سكن المدينة ، كيف يحسب الناس ما لديهم عند الغير من جعالٍ (وهو النقوط فى اللغة العربية واللهجة الدارجة) ويتوقعون ردّه فى مناسبات مماثلة ، بل وقد

يحدث خلاف كبير وتقع جرائم عدة ، عند الامتناع عن هذا الرد في حينه .

الفرد الذى يعيش فى المجتمع المنغلق (مجتمع القرية المعزولة أو الأمة بالمعنى اللغوى الأصلى الذى يدل على الجماعة الصغيرة (Comunity) قد يشعر (هذا الفرد) بالهدوء والأمن . لكن هذا الأمن غير طبيعى وذلك الهدوء غير حقيقى ، لأنه يصدر عن تغييب الذات وعن نفى الشخصية وعن إسقاط مُكنة (قدرة) الخيار وعن افتقاد الوعى الأخلاقى . إنه هدوء الموت وأمن السجين الذى أغلقت عليه زنزانة وألقىَ إليه طعامه وشرابه وعُزل عن العالم بأسره ، فأعطاه ذلك إحساسا كاذبا بالأمن والهدوء ، لأنه لا يفكر ولا يعمل ولا يتخذ قرارا .

فى الإسلام أن أمانة الكون التى أبت السماوات والأرض أن تحملها وأشفقت منها ثم حملها الإنسان ، هى حرية الاختيار : ﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الإنسان﴾ (سورة الأحزاب ٣٣ : ٧٢) . وفى المسيحية يقول السيد المسيح (بماذا ينتفع الإنسان إذا كسب العالم كله وخسر نفسه) ، (وماذا يعطى الإنسان فداء لنفسه) . إذن ، فأمانة الخلق وسر الحياة ورسالة الوجود أن يحمل الإنسان قدرة الاختيار بوعى وعلم ، بحيث يختار شخصيته وهى تنمو وتنضج من خلال الأحداث والأقوال والأفكار ، ويختار

أخلاقياته بعد أن يميز الخبيث من الطيب ، ويحدد الخير من الشر ، ليكون عين الطيّب وصميم الخير ؛ ثم يصبح مسئولا عن كل ما يفعل وعن كل مالا يفعل من خير بينما هو قادر على فعله ؛ وكذلك يركن إلى عمله أساسا ويعتمد على نفسه أصلا ، ثم يدرك أن التعاون مع المجتمع الإنسانى كله ضرورة حياة ولغة الوجود ، بحيث يوازن بين نفسه كشخص وبين المجتمع كله ككيان حيوى متكامل . بهذا ، وبهذا وحده ، يكون الإنسان قد حمل الأمانة ولم يجفل عنها أو يفر منها أو يتفسخ تحتها . وبهذا ، وبهذا وحده ، يكون الإنسان قد كسب نفسه وكسب العالم ، ولم يقبل عن نفسه أى فداء أو يضيّعها لقاء هباء .

مفاد ذلك أن يعمل الإنسان بوعى ودأب وعلم وقدرة على ذوتنة نفسه (أى أن يجعلها ذاتا فيما يسمى بالذاتية **Identification**) وأن يشخصن وجوده (أى يجعله شخصية محددة **Personalizing**) ، وهو الأمر الذى يدفعه إليه واقع الحياة فى المدينة ، بعيدا عن المجتمع المنغلق أو الجماعة (الأمة) الصغيرة ؛ فضلا عن أنه الحقيقة التى لا مفر منها ولا معدى عنها للحياة فى الواقع العالمى المعاصر ، وإلا شعر الفرد بالاغتراب الشديد **Alienation**، وعانى جدب الوحدة ومرارة العزلة وقهر الهزيمة .

عندما ينتقل الفرد من المجتمع المنغلق ، مجتمع القرية ، أو الجماعة الصغيرة (الأمة) ، إلى مجتمع المدينة المفتوح أو إلى

المجتمع العالمى المنفتح الذى صار قرية الكترونية وأصبح شاشة تليفزيونية ، فإنه يصاب بما يمكن أن يسمى صدمة الذوتنة أو صدمة الشخصنة ، حيث يجد نفسه فردا بذاته وبشخصه أمام عالم مترامى ليست له حدود ، وواقع متدفق ليست له نهاية ، وحياة متجددة ليس فيها ركود .

وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن هذه الحياة طارئة على الطبيعة وغريبة عن الإنسان ، فإنها هى الأصل وهى الأساس الذى توارى أحقابا طويلة من التاريخ فى المجتمعات المنغلقة الراكدة الساكنة ، ثم ظهر وانتشر وساد ليقدم أساليب جديدة للحياة ، ويوطد معايير حديثة للوجود . فالإنسان فى حقيقة الحال يولد وحيدا ويعيش وحيدا ويموت وحيدا . ومهما كان حوله من ناس وهو يكافح ويعانى ويكابد ، فإنه — لو تمعن نفسه واستبطن ذاته — يدرك أنه وحيد مفرد . وفى القرآن أن الإنسان يأتى اللّٰه فردا ، بلا أهل ولا حاشية ولا أصدقاء ولا مال ولا غيره : ﴿وكلهم آتيه يوم القيامة فردا﴾ (سورة مريم ١٩ : ٩٥) ، ﴿ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة﴾ (سورة الأنعام ٦ : ٩٤) . فإذا كان الإنسان يُخلق فردا ثم يكون فى الحياة الآخرة فردا ، فإن الفردية تكون هى الأصل فى الخليقة وهى الحقيقة فى الحياة وهى الأساس فى الوجود ، وكل ما عدا ذلك عارض لا دوام له وطارئ لا قرار فيه .

الفردية فى هذا السياق لا تفيد المعنى الشائه الذى يختلط

بالأنانية ويضطرب بالنرجسية ، لكنه يرمى إلى المعنى السامى الذى قصد إليه القرآن والذى عناه السيد المسيح ، وهو ما يفيد الذوتنة أى إبراز الذات ، أو الشخصنة أى تأكيد الشخصية ، بغير تحيّف على الغير ودون تكبر على الناس ولا تجبّر فى التصرف ؛ وهو الأمر الذى لا يكون إلا إذا تنبه الإنسان إلى ذاته عن بصر وبصيرة وراقب شخصه عن وعى وبيّنة .

ففى المجتمعات المفتوحة كالمدينة أو المنفتحة كالعالم ، تتكون شخصية الفرد دون أى التصاق شديد بغيره كما يحدث فى الجماعات المنغلقة ، فلا تصبح مسطحة ، متماثلة متشابهة مع غيرها تمام المماثلة وكامل المشابهة ، بل إنها تنمو وقد تنضج من خلال الواقع ، سواء كان النمو صحيحا أم فاسدا ، بصورة تُوجِد فيها بروزات ونتوءات ، هى بصمات الذات وسمات الشخصية . ولدى التعامل مع الغير يحدث احتكاك للبروزات عند هذا مع البروزات عند ذاك ، كما يقع اعتراك للنتوءات عند فرد بالنتوءات عند الآخر ، وهو ما يجعل الحياة حلبة من الصراع المستمر وساحة من العراك الدائم ، مما يدعو البعض إلى لعن الأسلوب المعاصر للحياة والترحم على الأيام الخوالى ، أيام الحياة فى القرية أو المجتمع الصغير المنغلق ، أو يدفع البعض إلى الدعوة إلى هجرة الحياة المعاصرة جميعا والعودة إلى حياة بُدائية بدوية أو قروية . وإذ كان هذا الأمر أو ذاك من الاستحالة بمكان ، فإن من يحاول أن يشرع فيه

(لاستحالة وقوعه) فإنه يقترف جريمة الانتحار الاجتماعى الذى يعدمه وجوديا ويدمّر مجتمعه حضاريا . والذى يؤكد استحالة وقوع مثل هذه الهجرة إلى مواضى الزمن وبوادى الحياة وقفار الواقع ، إن الذى يدعو إليها يريد لها أن تتحقق ضمن كل نتاج الحضارة من كهرباء وماء نقى متواصل ومذياع وتلفاز ودواء وقطار وسيارات .. إلى غير ذلك ، وهى معادلة مستحيلة ، ذلك بأن مجرد وجود نواتج الحضارة - ناهيك عن استعمالها - لابد أن يحدث تغييرا كيفيا فى كل عناصر الحياة وكل خلايا الوجود ، إما أن يتكيف معه الفرد وإما أن تطحنه عجلة الحياة الجارية وتلفظه حركة الوجود المستمرة .

وفى الحياة المعاصرة لابد أن يتخذ الفرد قرارات متتالية متواصلة مستمرة كل يوم فى حياته ، بل وبالنسبة لبعض الناس ، فى كل لحظة منها ، إما فى حياته الشخصية أو فى حياته العائلية أو فى حياته العامة . وهو لابد أن يعود نفسه على اتخاذ القرار بحكمة وسرعة ، لأن كثيرا من المواقف لا يحتمل التأجيل ولا يطيق التسويف . ومهما حاول الفرد أن يتنصّل من اتخاذ القرارات فإن الظروف لابد أن تحيط به .والوقائع لا شك تطبق عليه ، حتى تجبره على اتخاذ قرار . إن لم يتأهل له ويتأهب لإبرامه ، صدر عفويا أو حدث عشوائيا ، يضره كثيرا وقد لا يفيده ولو قليلا .

ولأن الفرد أدرى من الجميع بكل ظروفه وأحواله وأعلمهم بدوافعه وكوامنه ، فإن رأى الغير ممن يشير عليه قد يفيده فى اتخاذ القرار ، لكنه لا يغنيه عن أن يأخذ هذا القرار بنفسه ، وأن يتحمل وحده كل نتائجه سواء فى الدنيا أم فى الآخرة .

اتخاذ القرار ، عاديا كان أو مصيريا ، ضرب من المكابدة والمجاهدة والمعاناة والمقاساة . ذلك أمر قرار واحد ، فما البال عندما يجد الفرد نفسه وهو مضطر لأن يتخذ القرار تلو القرار بعد القرار إثر القرار ؟ معنى هذا أن تكون حياته مكابدة مستمرة ومجاهدة متتالية ومعاناة متصلة ومقاساة متتابعة . وهذا ما لا يتحمله البعض أو لم يعتدْ عليه فإذا به يشعر بالشقاء من جراء ذلك ويتجرع الأسى نتيجة له ، ومن ثم يبحث عن وسيلة يظن أنها تريحه وتهدئ من حاله ، فيعمد إلى اتباع رأى شخص آخر أو مؤسسة معينة ، ويسقط خياره إلا فى التافه من الأمور والدارج من الوقائع ، التى ربما كان القرار فيها اتباعا لعادات سابقة أو انتهاجا لتقاليد سالفة . وعندما يتخفف هذا الفرد من عناء اتخاذ القرار ، يشعر بما يقول إنه راحة نفس وسكون بال ، وهى فى الحقيقة راحة العدم وسكون الموت . فإذا كان الجسد يقوى وينمو بالغذاء والشراب الصحيح فإن قوة الروح ونموّها لا يكون إلا بالمعاناة والمقاساة والمكابدة والمجاهدة . ومن يغفل غذاء الروح ويعرض عنه تفتر روحه وتضمر ثم تنتهى إلى العدم ، فيعيش عيش الدواب ويتحرك حركة الأدوات والآلات ؛ ويصبح فى ميزان الحياة صفرا ،

كما يكون فى الحياة الآخرة هباء . إن جوهر الحياة ليس فى الوصول إلى مال أو إلى منصب أو إلى شهرة ، لكن جوهر الحياة يكمن فى الصراع المستمر والكفاح الدائم من أجل الوصول إلى هدف سام ، وغرض يعلو على كل الأغراض ، وهذا ما يتحقق تماما من خلال المعاناة والمقاساة والمكابدة والمجاهدة ، فى اتخاذ القرار تلو القرار بعد القرار إثر القرار .

فى الحياة المعاصرة ، ضمن المجتمعات المنفتحة والمدن الكبيرة ، لابد أن يتغير أساس النظام الأخلاقى ، فلا يقف عند حد تشكّله وفقا للضغوط الاجتماعية ، وإنما يعود إلى الأصل حيث ينبع هذا النظام من ضمير الإنسان ويصدر عن ضمير الكون . ففى المجتمع المغلق ، مجتمع الجماعة الصغيرة (أو الأمة بالمعنى الأصلى للفظ) تنشأ الأخلاق وتنتشر نتيجة الضغط الاجتماعى (الذى يتمثل فى كلمات مثل العيب والمحظور والممنوع .. إلى آخر ذلك) . ويعيب هذا الأسلوب أنه لا يُوجد أخلاقا Ethics لكنه يعوّد سلوكا Behaviour ؛ وفارق كبير بين الأخلاقيات وهى فى الأصل قيم روحية ، وبين السلوكيات وهى فى الحقيقة تصرفات مادية . هذا فضلا عن أن من شأن السلوكيات - التى لا تنبع من ضمير سليم - أنه يمكن التّملص منها باستثناءات أو بتبريرات أو بتخريجات ، ويشهد التاريخ على أن كثيرا من القادة الذين بشروا بما قالوا إنها نظم أخلاقية - وهى فى الحقيقة سلوكيات مادية وتنظيمات اجتماعية - كانوا أول من ضربوا بها عُرض الحائط وتخلصوا

منها ، وزعموا أنهم استثناء من القاعدة وأن ما يفعلونه هو من امتيازاتهم . يضاف إلى ذلك أن الأخلاق التى تنشأ نتيجة الضغوط الاجتماعية (والتى هى فى حقيقتها سلوكيات) تأخذ دائما شكلا خاصا بأعراف العُصبة (جماعة من الناس) فتقتصر على أفراد العصبة وحدهم ، وتنفى من دائرتها أى فرد غيرهم . والنظام الأخلاقى السليم ، النابع من ضمير الإنسان والصادر عن ضمير الكون ، لا يقتصر على عصبة ولا ينحصر فى مكان ولا ينحسر عن البشرية ، وإنما هو النظام الذى يمتد إلى كل أفراد البشرية فلا يستثنى منها ولو فردا واحدا ؛ ذلك بأن استثناء فرد واحد من النظام الأخلاقى يعنى أن يعامله غيره ، فرْدا كان أم عصبة ، بغير أخلاق ، وهو ما يسقطه ويسقطهم فى هاوية اللا أخلاقيات ، ويرميه ويرميهم فى ساحقة الشرور . وإذ يبدأ الأمر بنفى فرد واحد من النظام الأخلاقى ومعاملته بلا أخلاق ، فإن الوضع يتزايد ويتكاثر ، واحدا بعد واحد ، وجماعة إثر جماعة ، حتى ينتهى الحال بنفى النظام الأخلاقى بأكمله (وهو فى الحقيقة سلوكيات) والتعامل مع الجميع بلا أخلاقية وبشرور وآثام ، حتى تصبح هذه هى السلوكيات المعتبرة التى تقوض أى سلوكيات أخرى .

فى النظام العصرى يتجاوز التكافل بين الناس نطاق الحسنات والصدقات التى لا ترتب التزاما ولا تحقق دواما . وفى النظم السليمة لابد أن تُستبدل بالحسنة والصدقة نظم أخرى أصح وأصوب وألزم وأدْوم ، هى نظام معاش البطالة والتأمين الاجتماعى والتأمين

الصحى ومعاش التقاعد ، كما لابد من تشجيع الإنتاج الأسرى البسيط والادّخار بكافة سبله .

إذن ، فالانتقال من مجتمع القرية المنغلق أو من الجماعة (أو الأمة) إلى مجتمع المدينة المفتوح والمجتمع العالمى المنفتح يؤدى إلى صدمة شديدة ، هى صدمة الذوتنة أو صدمة الشخصنة ، حيث يجد الإنسان نفسه فردا وحيدا ، عليه أن يلحظ بوعى وعلم نمو شخصيته ونضجها ، وأن يدرك ضرورة وجود نتوءات فيها وبروزات بها ، تنم عن سماته الشخصية وتدل على صفاته الذاتية ، وتميزه عن غيره كما تفرقه عمن سواه ؛ ومن ثم فعليه أن يتنبه إلى وجود نتوءات وبروزات مخالفة فى كل شخصية يتعامل معها ، فيوجد كل منهما مجالا هادئا للتعامل والتوافق الصحيح ، دون احتكاك للبروزات أو اصطدام للنتوءات . وفى النظام الحياتى الجديد يلتزم الإنسان اتخاذ القرارات بنفسه ، عن بصر وبصيرة ، وأن يتحمل مسئوليتها فى الدنيا ويؤمن بأنه سوف يتحمل نتيجتها فى الآخرة . ويؤدى ذلك إلى أن يغير الفرد محور أخلاقياته وأساس وجودها بحيث لا تكون مجرد سلوكيات ناشئة عن الضغط الاجتماعى وإنما تصبح نظاما أخلاقيا شاملا متكاملا إنسانيا ، ينبع من ضمير الإنسان ويصدر عن ضمير الكون ، ليمتد إلى جميع البشر فى كل أنحاء المعمورة ، بل وإلى كل الخليقة ، بصرف النظر عن اختلافات اللون والجنس

واللغة والعقيـــدة ، دون استثناء ولو فرد واحد من هذا النظام الأخلاقى ، لأن معاملة فرد واحد بلا أخـلاق تحطم النظـام الأخـلاقى وتدفع إلى التعامل مع الجميع بلا أخـلاق وبالشر والإثم .

هذه الصدمة الطبيعية لم يدركها الكثيرون ، بل ولم يدركها بعض العلماء ، فأخذوا النظام الاجتماعى الجديد بمعايير النظم الاجتماعية القديمة ، ولم يحللوا المسألة تحليلا علميا اجتماعيا سليما ويضعوا أمام الناس حلولا صحيحة سديدة ، أو اقتراحات عملية مقبولة ، فنتج عن ذلك أن أثرت الصدمة على أغلب الناس فصاروا يشعرون بالاغتراب Alienation فى الحياة المعاصرة ، وأصبح الفرد يعيش مُغتربا Alien مهما كان لديه من مال أو سلطة أو حاشية أو عائلة ؛ ذلك بأن صميم الاغتراب يكمن فى الطبيعة الإنسانية نفسها ، وكانت الحياة البُدائية - بدوية أو قروية - قد أخفته تحت طبقة من الغبار الكثيف الذى أصاب الناس بالخِدْر فغيب فيهم الوعى وأسقط منهم إرادة الاختيار وحولهم إلى وضع السلوكيات بدلا من النظام الأخلاقى الإنسانى والكونى . وقد أثر هذا الخلط والتخليط على عالم اجتماع شهير مثل إميل دوركايم فعمم ولم يخصص ، وانتهى - كما فعل غيره - إلى أن النظام الأخلاقى بأسره ، فى كل زمان وفى أى مكان ، هو ناتج الضغوط

الاجتماعية ، وهو تقدير لا يفرق بين السلوكيات والأخلاقيات ، ويبرز علميا حالات السقوط الأخلاقي والتدني اللا إنساني .

في الأثر الديني أن الإنسان غريب في هذا العالم ، لأنه ليس عالمه الأصلي والدائم ، وإنما هو عالم عارض زائل ؛ وهو معنى يفيد بوضوح وقطع أن الإنسان الحق لابد أن يشعر بالاغتراب في هذا العالم الدنيوى ، وأنه إن لم يشعر بذلك يكون قد وقع في خدَر اجتماعى وراح فى غفوة غير طبيعية . وقد عمدت كثير من الأفكار الإصلاحية والثورات الروحية إلى أن تُفيق الناس من الخدَر وأن توقظهم من الغفلة ، لكن ذلك لم يؤت ثمارا ناضجة وفيرة ، لغيبة الأساس العلمى عن الناس وافتقار الظروف الاجتماعية إلى تقديم العناصر اللازمة لإثبات ذلك ، والتصرف السليم إزاء الواقع الكونى . لكن ظروف الحياة المعاصرة ، رغم ما بها من سلبيات ، قد أكدت وكرّست مفهوم الاغتراب ، وبينت أن الوعى (بالحياة) غُربة كما كان يقول الصوفية المسلمون من أن (المعرفة غربة) . الغربة بهذا المعنى ليست مفهوما سلبيا ولا هى مدلول سيئ ، لكنها واقع صحى ، لو أنه عومل بوعى وعلم لأدّى إلى نتائج مهمة أولها أن تكون لكل فرد ذاتية خاصة وشخصية مميزة ، وأن يعمل بفهم وقدرة على التفاهم والتعامل والتعاون مع غيره فى سلاسة ويسر تتجاوز كل خلاف

فى الذوات وتتعدى أى تغاير فى الشخصيات ، وأن يعتاد الفرد اتخاذ قراراته بنفسه فى كل أمور الحياة وشئون العمل ووقائع المعاملات وأحكام الأخلاقيات . ومع ذلك ، وقبله ، أن يعرف ويمارس نظاما أخلاقيا سليما ، نابعا من ضمير الإنسان وصادرا عن ضمير الكون ، يمتد إلى كل البشر ، وينتشر إلى كل الخليقة ، دون أن يستثنى منه ولو فردا واحدا ، بسبب أى خلاف فى الرأى أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد .

هذا هو الاغتراب العصرى ، إنه فى حقيقته واقع كونى وحقيقة إنسانية ، غير أن الفهم والوعى والعلم والعمل يتحول به إلى قوة دافعة للإنسان وقوة خلاقة للإنسانية .

وما لم يحدث ذلك فسوف يؤدى الاغتراب إلى أن يعانى الفرد جدب الوحدة ومرارة العزلة وقهر الهزيمة ، أو أن يلجأ إلى مخدر اجتماعى أو يندفع إلى انتحار فردى وجماعى .

تقارب الثقافات

الثقافة فى اللغة العربية تعنى الحِذْق والفَهم ، لكن معنى اللفظ تطور – بتأثير اللغات الأجنبية غالبًا – ليضاف إليه معنيان أساسيان هما :

١ – العلوم والمعارف والفنون التى يُطلب الحذق فيها .

٢ – مجموع العادات والأوضاع الاجتماعية والقيم الذائعة فى مجتمع معين ونحوها ، مما يتصل بحياة الناس .

ومن هذا المعنى يُقال عن الحاذق الفَهْم فى العلوم والمعارف والفنون إنه مثقّف ، كما يقال ، الثقافة العربية ، والثقافة الفرنسية والثقافة الأمريكية والثقافة الصينية ، وهكذا ، إشارة إلى مجموع العادات والأوضاع الاجتماعية والقيم الشائعة لدى العرب أو فى فرنسا أو فى الولايات المتحدة أو فى الصين ، وهلم جرًّا .

فى الماضى ، وحتى وقت قريب ، كانت الثقافات متباعدة متفاصلة متعازلة ، ثم حدث نتيجة انتشار وسائل الإعلام (وبخاصة الأفلام السينمائية والعروض التليفزيونية) أن اطّلع الناس فى بعض البلاد على ثقافات مجتمعات وأمم أخرى ، ثم أدت الثورة الإعلامية والمعلوماتية إلى احتكاك الثقافات ، وتصادمها فى بعض الحالات ، أو تفاهمها فى حالات أخرى ؛ كما عمل الاتجاه العالمى السياسى

والحضارى والثقافى إلى أن يصبح العالم كله قرية عالمية Global Village أو قرية الكترونية Electeronic Village أو شاشة تليفزيونية T.V. Screen ، مما دعا إلى ضرورة السعي العلمى والإنسانى إلى تقارب الثقافات المختلفة حتى يحدث بينها تداخل ووفاق بدلاً من أن يقع بينها تعارض وصدام ؛ فصدرت الكتب ونشرت البحوث وأقيمت المؤتمرات سعيًا إلى ترسيخ مفاهيم جديدة تساعد على تقارب الثقافات فى كل أنحاء المعمورة ، حتى لا يؤدى الصراع والتصادم إلى كوارث محققة .

نتيجة لتداخل الثقافة ، وانتشار الأفلام السينمائية والعروض التليفزيونية أساسًا ، فقد بدأت عزلة الثقافات تتهاوى ، كما أن نقاءها لم يعد تامًا كما كان من قبل ؛ بل ظهرت عناصر من ثقافات أخرى ، هى الثقافة الأمريكية خاصة والثقافة الغربية عامة ، فى ثقافات عريقة كالثقافة العربية والثقافة الصينية والثقافة الهندية .. إلى آخر ذلك . ويظهر هذا التداخل الثقافي فى كثير من الأوضاع السياسية والعناصر الاجتماعية والمظاهر الفردية ؛ مثل الأبنية الديموقراطية الحديثة ، ومؤسسات حقوق الإنسان ، وجمعيات المجتمع المدنى ، والمؤتمرات الصحفية الفردية والمشتركة ، ونظام العمل السياسى وأسلوب التنظيم الحزبى ، وقواعد التعامل بين الساسة والقادة ؛ وكذلك فى طريقة تخطيط المدن ، وشكل المبانى ترتيبًا وارتفاعًا ، وشيوع السوق المركزى Super Market ، وتنظيم المواصلات العامة ، وإقامة الأندية والمطاعم والمقاهى Cafiteria ،

وكذلك فى أساليب الملبس والمأكل والخطاب والتعامل والحديث والعمل .. إلى غير ذلك مما يتعذر حصره . ونتيجة هذا التداخل بين الثقافات ، والتبادل فى بعض الأحيان ، أن المسألة المهمّة عالميا ليست هى صراع الحضارات (كما جاء فى المقال الشهير للباحث الأمريكى هنتنجتون) بل هى الصراع الثقافى ، سواء حدث على المستوى العام بين ثقافتين أو وقع فى المجال الفردى ، فشعر شخص بصراع فى داخله بين الموروث والوافد ، بين ثقافة أمته وأى ثقافة اخرى تتداخل مع تلك الثقافة أو تتخالط بها .

فى الأصل أن الحضارة عالمية ، فى حين أن الثقافة محلية . والحضارة المعاصرة ، وإن بدأت فى الغرب ، فقد امتدت وانتشرت حتى شملت المعمورة كلها ونفذت إلى الإنسانية جميعًا . وهى لم تصبح على هذا الوضع إلا بعد أن امتصت وتمثلت كثيرًا من صميم الحضارات السابقة . فقد أخذت من الحضارة الإسلامية مناهج البحث العلمى (الملاحظة والاستقراء أساسًا) ، ومن الحضارة الهيلّينية (الإغريقية) روح البحث وتحرير العقل وتقدير الإنسان ، ومن الحضارة الرومانية نظام الحكم وفقه القانون ومبدأ السلام الذى كان يُسمى بالسلام الرومانى Pax Romana وتطور حتى صار السلام الغربى ، ثم أصبح السلام الأمريكى Pax Americana ، أى السلام الذى تريده الولايات المتحدة وتفرضه بأسلوبها الخاص ... وغير ذلك كثير . ومن الخطأ البالغ مجرد رد الحضارة – أى حضارة – أو المجْرى الفكرى أو المنزع الفنى

– مهما كان – إلى محض عناصر سابقة ، يمكن ملاحظتها فيه أو تتبع آثارها ونواتجها ؛ ذلك بأن الحضارة الجديدة أو المجرى الفكرى المستحدث أو المنزع الفنى المبتكر يستحيل أن يكون مجرد تجميع أو تلفيق من عناصر سابقة عليه ، بل لابد أن يكون فيه ابتداءٌ وابتدار ، وجهد ذاتى وأسلوب خاص وعمل مميَّز .

مادامت الحضارة المعاصرة حضارة عالمية واحدة ، مهما تعددت روافدها وتشعبت روابطها وتغيرت عناصرها ، فإن الصراع الحقيقى – والذى يقال عنه خطأ إنه صراع حضارات – هو صراع ثقافات ، يظهر تارة على مستوى الجماعات والأمم ، ويظهر تارة أخرى فى الكيان الفردى الذى يحتدم داخله صدام بين ثقافته الموروثة وأى ثقافة جديدة عليها – ومثال الصراع بين ثقافتين مختلفتين على المستوى الجماعى ما يحدث حالاً (حاليا) فى الشرق الأوسط من صراع بين الثقافة العربية والثقافة العبرية (اليهودية) ، فلكل من الثقافتين عناصر وأهداف تختلف عن الثقافة الأخرى . أما الصراع الذى يستعِّر فى الكيان الفردى ، فضروبه كثيرة ، منها مثلا ما يحدث لشخص عربى يرتدى الملابس الإفرنجية ويركب السيارة ويشاهد التليفزيون ويعيش على النمط الغربى فى أغلب أوقات حياته ، وهو مع ذلك يكره الغرب ويلعنه على الدوام ، ويظل مشدودًا إلى أساليب بُدائية – يعتقد خطأ أنها قوام الثقافة العربية – فيعتمد على الخرافة فى معتقداته ومقتضياته ، ويركن إلى التعاويذ والرقى والتمائم وما شابه لتحكم جُلَّ تصرفاته .

صراع الثقافات بذلك يكون نقمة على المجتمعات والأفراد ، ولا يكون نعمة للحضارة والإنسانية ؛ وهو حال يدعو إلى ضرورة إيجاد الوسائل العلمية لحسمه نهائيًا ، حتى لا يكون أحجار عثرات تحول دون الصحة الاجتماعية للفرد وللأمة ، وتعوق النمو الطبيعي للإنسان والإنسانية . وكما يقال ، وقلنا منذ سنوات ، فإن تشخيص الداء هو نصف العلاج . ومتى تحدد الداء فى أنه صراع ثقافات ، لا مفر منه فى الظروف العالمية المعاصرة ، فإن وصف الدواء وتحديد العلاج يصبح أمرًا أسهل وأيسر .

الثقافة المعزولة عن غيرها ، والمتباعدة عما سواها ، تنطوى على نفسها وتصاب بما يشبه النرجسية الفردية (Narcissim) — وهو تعبير مأخوذ من أسطورة نارسيسوس الفتى اليونانى الجميل الذى وقع فى حب صورته المنعكسة على الماء فغرق وتحول إلى زهرة النرجس — وأصبح التعبير يطلق على الشخص الذى يستغرق فى حب ذاته والإعجاب بها . ومتى وصلت هذه الثقافة إلى درجة النرجسية ، فإنها تغرق فى حب عناصرها ومظاهرها ، وتسرف فى الإعجاب بماضيها وحاضرها ، وتنكر أن تكون هناك ثقافة أخرى تماثلها أو تدانيها ، ويزداد لديها الفخر المبالغ فيه بذاتها وتراثها ، ويتعاظم عندها التبرير والتأويل لكل أخطائها وتدنّياتها ، وينشأ لديها إحساس رافض لكل ماهو غريب عنها ، واتجاه حاد للحطّ من أى فرد ليس منها ، وأى جماعة بعيدة عنها . هذا الوضع النرجسى المرضى يخفّ كثيرًا عندما تفك الجماعة المعزولة محابسها وترفع عنها أسوارها وتبدأ فى الاتصال بالآخرين . وكلما

زاد الاتصال وكثر التداخل أدركت الجماعة أنها لا تتميز كثيرًا عمّن سواها ، وأنّ للجماعات الأخرى صفات وتراث وثقافة خاصة . وما لم تكن النرجسية قد تمكنت من الجماعة تماما وعاقتها عن أى فهم سليم وأى تصرف صائب ، فإن هذه الجماعة تبدأ فى تقدير ثقافة الغير شيئا فشيئا . ففكّ العزلة وفصّ الحبْسة يؤدى إلى عدم نفى الغير ، وإدراك حقيقته إدراكا سليما وتقدير ثقافته تقديرًا مقبولا .

ابتداءً ، يتعين على الفرد وعلى المجتمع أن يدرك تماما ، وأن يعى بوضوح ، أن الكون ليس مقصورًا على ثقافته ، وأن العالم ليس مركوزا فى هذه الثقافة وحدها ، وإنما توجد ثقافات أخرى تكونت وتشيدت بفعل عوامل وعناصر تتشابه مع غيرها من الثقافات ، بحكم تماثل الطبيعة الإنسانية وتقارب الظروف الزمانية والمكانية ، وعوامل وعناصر تتخالف مع غيرها من الثقافات نتيجة للاختلافات البيئية والاجتماعية والفردية التى تتفرد بها كل ثقافة عن غيرها . هذا الاعتراف بالثقافات الأخرى يقوض عوامل النرجسية الفردية والاجتماعية ، ويوجد اتجاها شديدًا لتقدير الثقافات الأخرى وقبول التبادل معها أو الاقتباس منها ، مما يؤدى إلى تضامن الناس إزاء غيْرهم ، وإيجاد نزعة حضارية شاملة ، ودعوة إنسانية متكاملة .

أول ما ينتج عن الاعتراف بالثقافات الأخرى وعدم نفيها جميعًا أو نفى أى ثقافة منها هو الفهم الصحيح بأنه لا توجد ثقافة

مطلقة ، تحوى كل الصواب وتضم كل التاريخ وتتأبى على أى نمو أو تطور أو تغيرّ . فالثقافة المطلقة وهمٌ لايوجد إلا فى المفاهيم المخطئة لأفراد الثقافة المعزولة ماديا ، كما فى ثقافة الأستراليين الأصليين قبل غزو البريطانيين لأستراليا ، وثقافة اليابانيين قبل وصول السفن الأمريكية إليها ؛ أو فى المفاهيم الضالة لأفراد الثقافة المنعزلة معنويًا ، وهم كثير منتشرون فى شتى البقاع ، يعيشون بأجسادهم فى العصر الحالى ، لكن عقولهم ونفوسهم مشدودة إلى ثقافة غير واقعية ، توجد فى مجال بعيدًا عن مجالات الزمان والمكان المعاصر والواقع .

الثقافة فى حقيقتها نسبية ، أى أنها صحيحة وكاملة وربما مطلقة بالنسبة لأصحابها الذين لا يدركون الحقيقة ، أما إن أدركوا وفهموا وخالطوا وقيمّوا تقييما صحيحًا فسوف ينتهون إلى أن الثقافات نسبية ، وأن كلا منها تعبّر عن مجتمع معين فى ظروف مكانية محددة وفترات زمانية مبيّنة ، وأن الفاعلية الإنسانية والعالمية لا تكون إلا عندما تتكامل الثقافات مع بعضها البعض ، تأخذ وتعطى ، تتفاعل مع الغير وتتفاعل فى ذاتها ، فيؤدى ذلك إلى نضوج الثقافة ، كل ثقافة ، وإلى تلافحها بكل ماهو أفضل وأقوم من الثقافات الأخرى .

فإذا استقام التقدير على مفهوم تكامل الثقافات ، بدلا من نفيها لبعضها البعض ، أو عوضًا عن صراع الثقافات ، فإن هذا المفهوم لابد أن يؤدى إلى مفهوم آخر لا معدى عنه لصحة العقل الإنسانى

وسلامة الثقافة البشرية ، ذلك هو أنه لا ينبغى أبدًا ولا يجوز قط أن يتخذ فرد أو مجتمع من ثقافته وحدها معيارًا واحدًا مطلقًا يحكم بمقتضاه على كل ثقافة أخرى ، بحيث يرفض منها بل ويدين ما يتخالف مع ثقافته هو ، دون أن يضع في التقدير أن هذا التخالف هو نتيجة طبيعية لتغاير الثقافات ، وأنه أبدًا لا يكون دليلا على بطلان أو انحطاط أو انحلال الثقافات الأخرى ؛ والقول بغير ذلك لابد أن يؤدى - وقد أدى فى حالات كثيرة - إلى إنكار الثقافات الأخرى ، ويؤدى الإنكار إلى نفى الغير ، ويعمل النفى على قيام الصراع بين الثقافات ، واحتدامه دون أى أمل فى الحل أو اتجاه إلى التعاون . فالمبدأ الأساسى هو ضرورة فهم أى ثقافة أخرى مغايرة أو مخالفة فى طبيعتها البشرية . وظروفها المكانية وحدودها الزمانية ، وتقديرها تقديرًا موضوعيًا ، دون أى اتجاه لنفيها وبغير أى ميْل للصراع معها .

وحتى لا يكون الكلام حديثًا مجردًا ، فإنه يحسن تطبيقه ، وإجراء مقابلة بين الثقافة العربية والثقافة الغربية ، فى نقاط محددة تبين مدى التغاير والتخالف والتباين بينهما ، وكيف يمكن إيجاد مجال للتفاهم المشترك والعمل المتكامل بين الثقافتين ، وبخاصة لقرب الغرب (وأوروبا بالذات) من الشرق الأوسط ، والتأثير الشديد لثقافة الغرب على ثقافة العرب ، والفهم المخطئ بأن الحضارة العالمية المعاصرة هى حضارة غربية فحسب . ويلاحظ فى ذلك أن استعمال تعبير الثقافة الغربية يجرى على التعميم الذى

لابد منه لتيسير البحث وتسهيل المقارنة ، ذلك بأن الثقافة الغربية بذاتها تحتوى على ثقافات عدة مثل الثقافة الأمريكية والثقافة الفرنسية والثقافة الإنجليزية .. وهكذا .

(أ) « فى الثقافة الغربية فإن المثل الأعلى يكمن فى ضرورة التنوع والاختلاف Diversity ولزوم التكيف مع هذا الاختلاف والتنوع Orientation ، ومن ثم فإن المجتمع فى هذه الثقافة يشجع أى اختلاف ويهتم بأى تنوع ويسعى إلى أن يتكيف مع هذا التنوع وذلك الاختلاف دون أى شجب له أو نفى أو تجريم . والحال غير ذلك فى الثقافة العربية ، إذ أن المثل الأعلى فيها أن تكون الأمة على قلب رجل واحد ، وان على الفرد أن يتّبع ولا يبتدع ؛ وهو ما يعنى أن لا يفكر شخص فى التجديد أو الإبداع أو تقديم رأى أو قول أو فن جديد حتى ولو كان أصح وأصلح مما سبقه ، كما يعنى أن لا يبدى أى فرد معارضة للجماعة ولو بالنصح والإرشاد ، لأن ذلك قد يعد - بل هو فى الواقع - خروج عن الجماعة يُستنكر ويُدان وربما يضار المعارض ، بل وقد يُقتل أو يهدد بالقتل ، باعتباره خارجًا عن الجماعة (بمجرد الرأى) .

(ب) « والثقافة العربية تُعنى كثيرًا بالحديث ، وتعول عليه فى حل كل مشكلاتها ورفع كل صراعاتها ، مع أن ذلك بكل المعايير أمر مستحيل . والثقافة العربية فى هذا تكاد تكون ترجمة لقول الشاعر :

ولقد سئمت مآربى وكان أكثرها خبيث
إلا الحديث فإنه مثل اسمه أبدًا حديث

أى أن الجديد هو القول والحديث هو الحديث ، بلا أى تجديد حقيقى ولا أى تحديث فعلى .

هذا حال لابد أن يؤدى إلى تركيز العقل فى الآذان (كما قال شوقى : عقله فى أذنيه) وإلى تبديد الفكر فى الألفاظ التى ربما — بل غالبًا ما تكون — بلا رابط بينها ولا جامع يضمها ، فهى حديث مستمر ، لا يتصل بموضوع محدد ولا يتعلق بأمر جدى ولا يحل مشكلة واقعة . بهذا كثر الحديث أكثر من اللازم ، وقل الفعل إلى درجة بعيدة . زاد اللغو إلى غير ماحد ، وقل الفكر بشكل ملحوظ ؛ وهو حال عبّر عنه الشاعر الشعبى المصرى اللاذع بيرم التونسى فقال :

يا شرق فيك جوّ منوّر والفكر ضلام
وفيك حرارة يا خسارة وبرود أجسام
فيك ٣٠٠ مليون نَسَمة لكن أغنام
لا بالمسيح عرفوا مقامهم ولا بالإسلام
هى الشموس كده بتخللى الروس دى بدنجان ! ؟

ويترتب على العناية الشديدة بالكلام المرسل والاحتفاء المبالغ فيه بالألفاظ أن الثقافة العربية تعوّل كثيرًا على الإهانة اللفظية والسباب القولى فى حل الخلاف مع الخصوم ، وتهدأ النفوس تماما بمجرد توجيه القذف والسب كما لو أن القول قد حل كل المشاكل ، وهو

أمر غير صحيح ، بل قد يرتب نتائج أسوأ . ومن جانب آخر ، فإن لفظًا واحدًا ولو قيل عفوًا ، قد يعتبر إهدارًا للشرف وإهانة لا يمحوها إلا حد السيف على نحو ما يقول المتنبى :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى تُراق على جوانبه الدم

وبذلك تقوم معارك وتشتعل حروب لمجرد لفظ عارض أو كلمة شاردة ، رأى فيها من قيلت له جرحا لشرفه الرفيع الذى لا يسلم من هذا الأذى إلا بإراقة الدم .

هذا فى حين أن الثقافة الغربية بعامة والثقافة الأمريكية بخاصة لا تُعول على الألفاظ ، وخاصة ألفاظ السباب والشتائم ، ولا يعنيها من الكلام إلا ما يؤدّى إلى فاعلية ويؤثر على مصالحها . وفى الولايات المتحدة مهما تبادل اثنان ألفاظ العراك وعبارات السباب فإنّهما ينتهيان إلى القول بأنه : لا يوجد شعور عدائى no Hard Feelings ، ثم يتعاملان بعد ذلك كأنما لم يحدث بينهما عراك أو سباب ، وهو وضع مستحيل الحدوث فى الثقافة العربية التى قد يتذكر فيها شخص لفظا رأى فيه إهانة له بعد سنوات طويلة ، ثم يتصرف بأسلوب انتقامى ونهج ثأرى ، ضارٌ به وبالغير .

(ج) « الثقافة الغربية لا تربط الجنس (Sex) بالشرف ، ولا تضعه فى البؤرة من الاعتبار ، وإنما تتصرف على أنه اتجاه لوظائف جسدية ونتيجة لحاجات بيولوجية (بدنية) ونزعات

سيكولوجية (نفسية) ، فى حين أن الثقافة العربية تولى الجنس عناية عظمى وتجعله مدار الشرف ومناط الاعتبار .

ويتصل بذلك أن يعد تقبيل الرجل للمرأة امرًا محظورًا فى الثقافة العربية ، وفعلا مستهجنا إن هو حدث علانية أو فى ملأ من الناس ، بينما يعد تقبيل الرجل للرجل فى هذه الثقافة دليل مودة وعلامة صداقة . وفى الثقافة الغربية فإن الأمر على خلاف ذلك تماما ، إذ يعتبر تقبيل الرجل للمرأة من أصول اللياقة الاجتماعية (الاتيكيت) ، ويعتبر تقبيل الرجل للرجل عملا مستهجنا ، لأنه إشارة إلى المثلية الجنسية Homo Sexuality ولذلك فإن الرجال فى الغرب عموما ، ورجال السياسة بصفة أخص ، يحاذرون من هذا التقبيل ، وربما وجهوا نظر ضيوفهم أو مضيفيهم من أبناء الثقافة العربية إلى تجنب تقبيلهم .

(د) الثقافة الغربية التى تزيح الجنس إلى الهامش من الشرف وإلى الجانب من الاعتبار تضع الكذب فى الصميم والبؤرة من هذا وذاك ، بحيث يسقط شخصيًا واجتماعيًا وسياسيًا ذلك الفرد الذى يثبت عليه الكذب أو الغش أو عدم الأمانة . وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الولايات المتحدة الأسبق ريتشارد نيكسون أجبر على الاستقالة من منصبه بعدما ثبت أنه كذب فى واقعة واحدة . لا تتصل بمصير الأمة ولا تتعلق بصوالح الناس . لكنه متى كذب أى كذبة ، فقد فقد الثقة وسقط منه الشرف وتخلى عنه الاعتبار ، فلم يعد صالحا لولاية الرياسة . وعلى المستوى الفردى ، فلو أن

فردًا غش فى معاملاته المالية ولو مرة واحدة ، فإنه يدفع ثمن ذلك كل حياته ، إذ يوضع اسمه على القائمة السوداء وتمتنع جميع المصارف عن إقراضه أو التعامل معه أو استخراج بطاقات ائتمان له Credit Cards وهكذا .

وفى الثقافة العربية ، فإنه وإن كان القرآن عماد هذه الثقافة يؤكد على الصدق ويعيب على الكذب فإن المجتمعات أوجدت تبريرات كثيرة للكذب تجملّة وتزنّية ، إذ يقال إنه كذبة بيضاء أى غير ضارة أو إنه لباقة فى الحديث أو يقال إنه « دبلوماسية » فى المعاملة . ويتزايد التبرير حين يتعزز بأمثال شعبية تؤكد التراث الاجتماعى فتقول (الكذب فى المصالح .. صالح) أو تقول (كذب مساوى – أى منظم – ولا صدق منعكش – أى مضطرب) .. وهكذا .

(هـ) « فى الثقافة العربية يعيش الفرد والمجتمع يوما بيوم إن لم يكن لحظة بلحظة فلا يرتب أعماله المستقبلية ولا يخطط لما سوف يحدث فى قابل الأيام ، يجرى فى ذلك على ما يقوله الشاعر :

دع المقادير تجرى فى أعنّتها ولا تبيتن إلا خالى البال

أى أن الترتيب والتدبير والتخطيط للمستقبل أمر يضطرب له البال دون جدوى ، فالمقادير جارية والمحاذير سارية ، سواء حدث ترتيب وتدبير وتخطيط أم لم يحدث . ويزيد الأمر فيمنع من

الادخار باعتباره ضرب من الاحتياط المستقبلى . ويقال فى ذلك مثل شعبى دارج (اصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب) . والشخص الذى يحاول أى ترتيب للأمور أو تدبير للأحداث أو تخطيط للمستقبل يعتبر فى نظر الثقافة العربية شخص مزهق ، وأحيانًا يشار إليه على أن به هوسًا . فالمستقبلية Futuraism مرفوضة من صميم الثقافة العربية ، والاستثناء من ذلك قليل . وكثيرًا ما يعزى ذلك إلى فكر دينى ، إذ يقال إن فيه اعتراضا (أو مقاطعة) على الإرادة الإلهية وتدخل فى تدابير الله .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الثقافة الغربية تُعنى تماما بالترتيب والتدبير والتخطيط المستقبلى ، مع إيجاد خطط بديلة فى حالة حدوث طارئ أو وقوع اضطراب على خطة ما . ونتيجة لذلك فقد أصبح من طبيعة أى فرد فى هذه الثقافة أن يعايش المستقبلية وأن يدخر أو يؤمن على نفسه وعلى ماله لكى يدفع عنه غوائل الأحداث .

تلك بعض العناصر التى تختلف فيها الثقافة الغربية عن الثقافة العربية ، يمكن تقديم عناصر أخرى كثيرة غيرها ، كما يمكن إجراء مقارنات أخرى بين الثقافة العربية وغيرها من الثقافات ، كالثقافة العبرية مثلا . هذا الاختلاف بين الثقافات ينبغى أن يدعو فى العصر الحديث إلى أسلوب جديد لفهم الثقافات المغايرة وتقديرها تقديرًا سليما ، خاصة مع تداخل الثقافات بالاختلاط والسفر والزواج والهجرة وغيرها ، فضلا عن التداخل الذى يحدث نتيجة

الثورة الإعلامية والمعلوماتية ، وما يتوقع أن يحدث فى المستقبل القريب وفى المستقبل البعيد . وأول وأهم إجراء لتقارب الثقافات بدلا من تصادمها وتصارعها - هو ألا تُقدر ثقافة ما بمعايير ثقافة أخرى ، إذ لا ينبغى أبدًا أن نحكم على صحة أو سلامة أو صلاحية أو أخلاقية الثقافة الغربية بمعايير ومقاييس وقيم الثقافة العربية ، لأن ذلك يُوقع فى كل الضلال والقصور الناتج عن النرجسية الاجتماعية ، فيؤدى إلى إدانة الثقافات جميعًا واحدة بعد أخرى ، لسبب أو لآخر ، بما يدعو الثقافات الأخرى إلى أن تفعل نفس الشئ مع الثقافة العربية فتدين فيها كل ما يتخالف معها أو يتغاير مع عناصرها ، ثم تنفيها من نطاق التعامل ومجال التفاهم .

يتطلب الوضع العلمى والحضارى والإنساني أن يتنبه أبناء الثقافة العربية إلى كل الحقائق التى سلف بيانها وأن يقرروا ثقافتهم وثقافات غيرهم تقديرًا سليمًا ، لا تهوين فيه ولا تهويل ، فيحترموا كل ثقافة ، ويستبقوا - عن وعى وبنية - ما هو صالح ومفيد من ثقافتهم ، ثم يقتبسوا - بوعى وبينة أيضًا - كل ما يمكن أن يكون صالحا ومفيدًا من الثقافات الأخرى ، فلا يرفضون رفض المرضى ، ولا يقلدون تقليد القرود .

فهرس الموضوعات

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية تصدرها دار المعارف منذ عام ١٩٤٣ ، مساهمة منها فى نشر الثقافة والعلوم والمعرفة بين قراء العربية صدر منها حتى الآن أكثر من ستمائة عدد لكبار الكتاب منها :

■ علم وحلم
د . أحمد شوقى
■ علوم القرن الحادى والعشرين
د . مصطفى إبراهيم فهمى
■ الحضارة المصرية صراع الأسطورة والتاريخ
د . شوقى جلال
■ فى بحور العلم (جزءان)
د . أحمد مستجير
■ أسلحة الدمار الشامل
د . محمد زكى عويس
■ الليزر – الأشعة الساحرة
د . محمد زكى عويس
■ صور من قريب
حسن فؤاد
■ القدرات الخفية فى عالم الحيوان
د . كمال الشرقاوى غزالى

■ تأملات فى كتاب الله
د . ثريا العسيلى
■ قاهريات مملوكية
جمال الغيطانى
■ البحر فضاؤنا الداخلى
رجب سعد السيد
■ الإعلام وثقافة الطفل
د . عاطف العبد
■ إنى صاعدة
حلمى سلام
■ الشباب المسلم وقضاياه المعاصرة
د . عبد الله شحاتة
■ من النافذة
إبراهيم عبد القادر المازنى
■ القصة فى القرآن
د . محمد سيد طنطاوى

العدد القادم

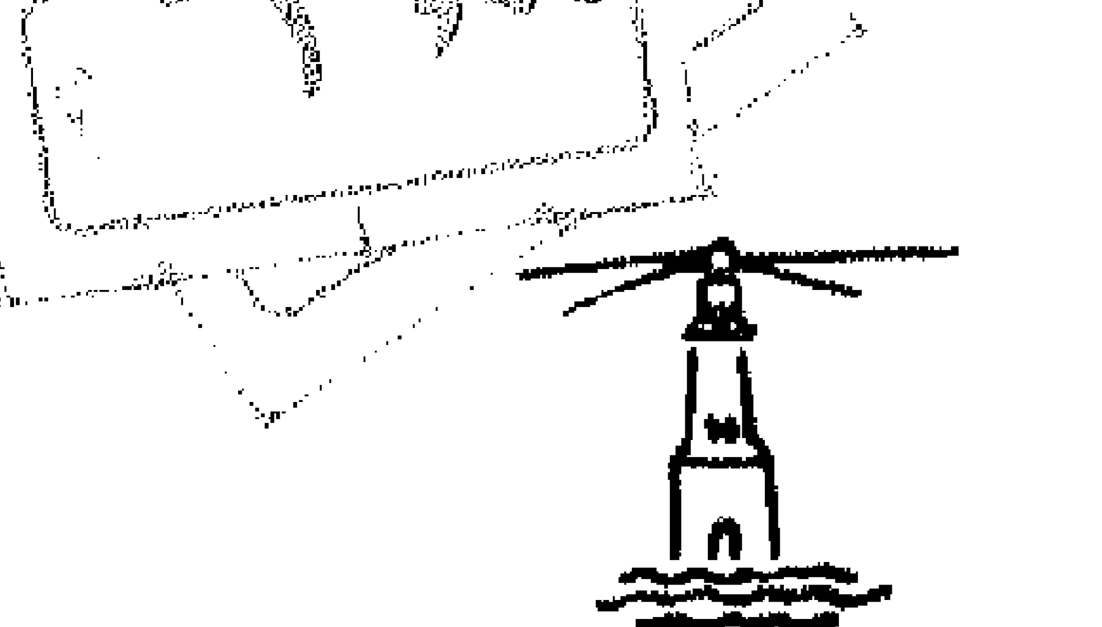


رقم الإيداع	١٩٩٧/٣٩١٦	
الترقيم الدولي	977-02-5408-8	ISBN

١/٩٧/١

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

يهدف هذا الكتاب إلى الاستنارة ، ويعمد إلى التنوير . فالتنوير هو الأساس والمحور لمعرفة الإنسان نفسه وكذا معرفة الحياة والمجتمع . ومعرفة الله سبحانه وتعالى ، وبغير المعرفة الصادقة الواعية، يضرب الفرد فى ظلام دامس من الجهل ، ويسقط فى غيابة جب من الخرافة.. فلا يعرف نفسه أبدًا .



دار المعارف

٤٠٦٧٦٤٠١